EP

UNEP/MED IG.27/7

2 تشرين الأول/أكتوبر 2025
النسخة العربية
الأصل: النسخة الإنجليزية

الاجتماع الرابع والعشرون للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

القاهرة، مصر، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2025

البند 3 من جدول الأعمال: المقررات الموضوعية

القرار 4/27: الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2026-2035

لأسباب بيئية وللتوفير في التكاليف، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويُرجى من أعضاء الوفود إحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة من إعداد الأمانة

1. استجابة لتفويض الاجتماع الثالث والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (مؤتمر الأطراف 23، بورتوروز، سلوفينيا، 5-8 ديسمبر/كانون الأول 2023) وإعلانها الوزاري، تم تحديث الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSSD) من خلال عملية تشاور شاملة وواسعة النطاق، تحت قيادة وتوجيه لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD) ولجنتها التوجيهية (SC).

2. من أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى مارس/آذار 2025، عُقد عدد من الاجتماعات، بحضور شخصي وعبر الإنترنت، جرى خلالها إدماج تعليقات وتوصيات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة بشأن الثغرات الموضوعية والحوكمية بشكل تدريجي: اجتماعان للجنة التوجيهية التابعة للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، واجتماع مواضيعي مخصص للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وخمسة اجتماعات للجنة التوجيهية الموسعة التابعة للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بالإضافة إلى تسعة اجتماعات لمجموعة العمل الموضوعية للخبراء الوطنيين حول تخطيط الحيز البحري، والاقتصاد الدائري، واقتصاد المحيطات/التمويل المستدام. وقدم التقييم النهائي للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، الذي أعده مستشار مستقل، توصيات إضافية.

3. وألقى تقرير "البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2050: استشراف الخطة الزرقاء" الصادر عام 2025 (تقرير MED2050) بدوره مزيدًا من الضوء على التطور المستقبلي للتحديات الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط ومسارات الانتقال المحتملة من خلال ستة سيناريوهات، موضِّحًا بعض الاتجاهات العامة للمستقبل، من بينها: ارتفاع درجة حرارة الهواء والبحر في الحوض بحلول نهاية القرن، مع حاجة ملحة للتكيف بغض النظر عن السيناريو المُتَّبع؛ والحاجة إلى تطوير التعاون التقني بين الجنوب والشمال لمعالجة التحديات المشتركة والاستناد إلى الممارسات الجيدة؛ والحاجة إلى هيكلة وزيادة التمويل المستدام لمعالجة تحديات التحول البيئي والتكيفي.

4. وافق الاجتماع الحادي والعشرون للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (كورينث، اليونان، 24-26 يونيه/حزيران 2025) على الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 للنظر فيها وتقديمها إلى الاجتماع الرابع والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (مؤتمر الأطراف 24، القاهرة، مصر، 2-5 ديسمبر/كانون الأول 2025).

5. وتؤكد الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 رؤيتها، مشيرة إلى ضرورة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وتعزيز أهمية النظم الإيكولوجية الغنية بالتنوع البيولوجي والمنتجة والمحافظة عليها واستعادتها واستخدامها بحكمة.

6. ويصبح تغير المناخ الأولوية الأولى للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035، نظرًا إلى الإقرار به على نطاق واسع بوصفه تحدٍ ملح شامل يؤثر بشكل خطير على التنمية المستدامة والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في المنطقة.

7. وتتعلق التحديثات الموضوعية للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 بتعزيز وإدخال إجراءات محددة بشأن الطاقة المتجددة، والحلول القائمة على الطبيعة، وتخطيط الحيز البحري، والإدارة المستدامة للمياه والغابات، وجودة الهواء، ونماذج الأعمال المستدامة والدائرية، ويكملها التمويل المستدام من أجل الانتقال الضروري للمنطقة بعيدًا عن التحديات المناخية والبيئية.

8. وتتعلق تحديثات الحوكمة بتعزيز دور السلطات دون الوطنية والمحلية بوصفها منفذة لإجراءات التنمية المستدامة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني والشباب والنساء والقطاع الخاص والمؤسسات المالية.

9. ويُضمن رصد التقدم المحرز في الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 بواسطة سبعة عشر هدفًا، مستوحاة من جدول الأعمال العالمي للاستدامة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد تضاعفت أكثر من الضعف مقارنة بالأهداف السبعة للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 وتغطي جميع الأهداف. وتُجمّع الأهداف على مستوى الهدف العام، وليس على مستوى الإجراء، وترتبط بمؤشرات لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وبمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وسيسمح هذا النهج الجديد بنظرة عامة أكثر استراتيجية على تقدم وثغرات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

10. وبالإضافة إلى ذلك، تضاعفت المبادرات الرئيسية للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة: إذ يحتوي كل هدف من أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 على مبادرتين رئيسيتين على الأقل، مما يؤكد دورهما الرئيسي بوصفهما عاملي تمكين للتنفيذ الملموس والاستراتيجية، التي يجب رفع مستواها على المستويين الوطني والإقليمي.

11. وينعكس تنفيذ هذا القرار في برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة 2026-2027، لا سيما في إطار الأنشطة 5.2.2 و5.2.7 و5.2.8 و7.1.6.

12. وقد قُدِّم هذا المقرر وملحقاته إلى اجتماع جهات التنسيق المعنية بخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لعام 2025 (أثينا، اليونان، 16-19 أيلول/سبتمبر 2025) الذي قرر إحالته إلى الاجتماع الرابع والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP24) (القاهرة، مصر، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2025)، بصيغته المعدلة.

[المقرر IG.27/4]

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها في اجتماعها الرابع والعشرين،

وإذ ترحّب بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيط لعام 2025 (UNOC-3) المعنونة "محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة"، وإذ تؤكد مجددًا على الالتزام العالمي القوي بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وإذ تؤكد من جديد ضرورة الحاجة إلى تعزيز دور اتفاقيات وخطط العمل للبحار الإقليمية،

وإذ تستلهم من الاحتفال رفيع المستوى بالذكرى الخمسين لبرنامج عمل البحر الأبيض المتوسط التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالذكرى الثلاثين لاتفاقية برشلونة ما بعد مؤتمر ريو، الذي أُقيم في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات في 10 حزيران/يونية 2025، بوصفه علامة قوية على تجديد التزام الأطراف المتعاقدة، كما ورد في إعلانهم الوزاري،

وإذ تُعرب عن تقديرها للقرار 15/6 الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 1 آذار/مارس 2024 بشأن تعزيز الجهود المبذولة في مجال المحيطات لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث،

وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 296/76 المؤرّخ تموز/يوليه 2022، بعنوان "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"،

وإذ ترحب بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي انعقد تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2024، والقرار المعتمد بشأن ميثاق المستقبل، الذي يدعو إلى العمل نحو عام 2030 ويؤكد من جديد الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها (نيويورك، أيلول/سبتمبر 2024)،

وإذ تضع في اعتبارها اتفاقية برشلونة، ولا سيما المادة 4 بشأن الالتزامات العامة، واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MSSD) للفترة 2016-2025، المعتمدة بموجب المقرر IG.22/2 الصادر عن الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف، أثينا، اليونان، من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2016،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري لمؤتمر الأطراف الثالث والعشرين (بورتوروز، سلوفينيا، كانون الأول/ديسمبر 2023) الذي يلتزم بتحديث سريع لاستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها على المستوى الإقليمي، سعيًا إلى تعديل المسارات الحالية غير المستدامة ووضع المنطقة على مسارات بديلة للاستدامة والقدرة على الصمود،

وإذ ترحّب بمنشور "البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2050: استشراف بواسطة الخطة الزرقاء" (تقرير MED 2050)؛ *وإذ تقدّر* العمل المذهل الذي قام به عدد كبير من الخبراء *وتعبّر* عن المخاوف بشأن الاتجاهات المقلقة للوضع البيئي وتغير المناخ *وتسليط الضوء* على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة المنطقة إلى مسارات الاستدامة،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الاجتماع الحادي والعشرين للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة وتوصياتها (كورينث، اليونان، 24-26 حزيران/ يونية 2025)، وتصّدق على الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 لتقديمها إلى اجتماع جهات التنسيق المعنية بخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لعام 2025 ومؤتمر الأطراف الرابع والعشرين،

1. *تحيط علمًا* بتقرير التقييم النهائي لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 (UNEP/MED IG.27/Inf.18) مع الاعتراف بالتقدم المحرز ولكن أيضًا الثغرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب في منطقتنا؛

2. *وتعتمد* استراتيجية البحر الأبيض المتوسط المحدثة للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 ومبادراتها الرئيسية، المنصوص عليها في ملحق هذا القرار، بوصفها وثيقة مرجعية استراتيجية شاملة بشأن التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، وإطارًا للتعاون الإقليمي واستجابةً لسياسة البحر الأبيض المتوسط للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي سُلِّط الضوء عليها في تقرير MED2050 لرفع مستوى مسارات التنمية الملموسة والمستدامة والمرنة للمناخ وزيادة تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛

3. *وتدعو* الأطراف المتعاقدة إلى المشاركة في توسيع نطاق المبادرات الرئيسية للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وتنفيذها، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة الجهات المعنية الكبرى متعددة المستويات في ضوء التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجهها بلدان البحر الأبيض المتوسط؛

4. *وتشجّع الأطراف* المتعاقدة وأصحاب المصلحة الإقليميين على دمج أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 والتوجهات الاستراتيجية والإجراءات في سياساتهم واستراتيجياتهم وخططهم للتنمية المستدامة، بسبل منها إشراك المجتمع بأكمله والعمليات الحكومية بأكملها؛

5. *وتشجع* الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة الإقليميين على تعزيز وضوح الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 ونشرها على نطاق واسع على جميع المستويات؛

6. *وتدعو* الأطراف المتعاقدة وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة إلى التعاون من أجل تعزيز التعاون التقني بين جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التحديات المشتركة، والبناء على الممارسات الجيدة وزيادة التمويل الجديد والتمويل المستدام لتحقيق التحول البيئي والتكيفي؛

7. *وتشجع* الأمانة (مركز الأنشطة الإقليمية لأنشطة الخطة الزرقاء) على الإبلاغ بتقرير MED2050 من أجل تحسين عملية صنع السياسات؛

8. *وتدعو* المنظمات والمبادرات والبرامج الدولية العاملة في مجال التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة من 2026 إلى 2035 وتبسيط أولوياتها في عملها والتزاماتها؛

9. *وتدعو* جميع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل النشطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في المقام الأول الاتحاد الأوروبي كطرف متعاقد في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها التي توجه أجندة طموحة للتنمية المستدامة، إلى تقديم دعم قوي للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 على جميع المستويات لتنفيذها بما في ذلك مبادراتها الرئيسية وتطوير أوجه التآزر مع السياسات ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035، ولا سيما ميثاق المحيطات الأوروبي الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية في حزيران/يونيه 2025 وأُطلق في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات والميثاق الجديد القادم للبحر الأبيض المتوسط؛

10. *وتطلب إلى* الأمانة إجراء استعراض منتصف المدة لحالة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة من 2026 إلى 2035 تحت قيادة لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وضمان مشاركة كبيرة، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا أن عام 2030 سيكون حاسمًا لتحديد الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2030 وتقديم تقرير عن نتائجه إلى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

]

الملحق الأول

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

1. الموجز التنفيذي

1. توفّر الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 (MSSD 2026-2035) إطارًا استراتيجيًا للسياسة، مبنيًا على عملية تشاور واسعة، لضمان مستقبل مستدام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها بكفاءة على المستويين الإقليمي والوطني. وتهدف إلى تنسيق التفاعلات بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتكييف الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية، وتوجيه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتحفيز التعاون الإقليمي بين الجهات المعنية في تنفيذ التنمية المستدامة. وكما هو موضح في العنوان الفرعي (***"الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية"***)، فإن الاستراتيجية ترتكز على الإيمان بأن الاستثمار في البيئة، والتحول الأخضر، والقدرة على التكيف مع المناخ، والاقتصاد الدائري المدعوم بتطوير التصنيف الأخضر ومشاركة المجتمع بأكمله، هو أفضل طريقة لحماية البحر الأبيض المتوسط وسواحله وتحقيق الوضع البيئي الجيد، وضمان خلق فرص عمل مستدامة على المدى الطويل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب مع تحسين الصحة العامة، وتحسين نوعية الحياة.

2. وتركز الاستراتيجية على معالجة القضايا الشاملة التي تكمن في التفاعل بين البيئة والتنمية. وهي تعالج القضايا عبر الحدود القطاعية والمؤسسية والقانونية، مع التركيز على الروابط بين القضايا البيئية، وتحديات تغير المناخ، وإدارة البحار والسواحل وحوكمة الاستخدام المتعدد، والاقتصاد الدائري المستدام، والطاقات المتجددة، والصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنظام الإيكولوجي، والحلول القائمة على الطبيعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي والإدارة، والمدن المستدامة والتحديات الاجتماعية. ومن المتوقع أيضًا أن تعزز الاستراتيجية أوجه التآزر بين عمل أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين الرئيسيين، من خلال توفير إطار متفق عليه بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في تنفيذ التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك من خلال زيادة دعم مشاركة المجتمع المدني والعلماء والشباب والنساء والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وبالتالي ضمان إطار شامل.

3. وعلى وجه الخصوص، فإن الحاجة إلى معالجة تغيُر المناخ بوصفه أولوية قصوى لحوض البحر الأبيض المتوسط هي تحذير خطير يجب معالجته على وجه السرعة، بينما تؤكد جميع التقارير الرئيسية الأخيرة1 سيناريو مقلقًا من المنظورين القصير والطويل الأجل. وإنّ الآثار المتكررة والدراماتيكية على البيئة، وعلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، وأخيرًا وليس آخرًا على حياتنا، لا تسمح بأي إجراء آخر متأخر. ويجب أن تضطلع خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأطراف المتعاقدة فيها بمعالجة التكيف مع تغير المناخ بشكل مشترك. وسيسهم القيام بذلك أيضًا في زيادة تعزيز التعاون الإقليمي، ونسج تعاون أكثر تحديدًا ولا مركزية مع السلطات دون الوطنية والبلديات والأقاليم، لضمان إجراءات التكيف المستهدفة.

4. ويُعد البحر الأبيض المتوسط موطنًا لمجموعة كبيرة ومتنوعة من النظم الإيكولوجية والأنواع التي تتعرض لضغوط كبيرة، وهو موطن لنسبة كبيرة من التنوع البيولوجي البحري في العالم. وهو أيضًا ضحية لعقود من الاستخدام غير المستدام، على الرغم من الجهود المبذولة من أجل الإدارة الفعالة. وهو يعاني أكثر من غيره من آثار تغيُر المناخ، إذ ترتفع درجة حرارته بنسبة 20% أسرع من بقية العالم وفقًا لشبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة2، وبالتالي، فإنه يحمل أعلى نسبة من الموائل البحرية المهددة، بما فيها 21% معرضة للخطر و11% مهددة بالانقراض في القائمة الحمراء 28 للاتحاد الأوروبي. وتستقبل سواحله 31 في المائة من عدد السياح العالميين. ويؤدي تطوير المدن الكبيرة والضخمة إلى زيادة الضغوط من ارتفاع مستويات السكان وتراكم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية. وتتمتع المنتجات الزراعية والنظام الغذائي في البحر الأبيض المتوسط بسمعة عالمية، ولكنها تعتمد على استدامة المناظر الطبيعية الريفية والموارد وظروف العمل اللائقة. وتُشكّل طرق الشحن العالمية عبر البحر الأبيض المتوسط منطقة عبور وشحن عابر مهمة للشحن الدولي، حيث تستضيف 17% من سعة ناقلات النفط في العالم وتجعل كثافة حركة النقل البحري استثنائية بالنسبة للبحار شبه المغلقة. وتشكّل أيضًا الزيادة الأخيرة في الاهتمام باستغلال الهيدروكربونات والمعادن تحت قاع البحر الأبيض المتوسط مخاطر متزايدة على البيئة.

---

1 تقرير حالة البيئة والتنمية (SoED 2020) لخطة بلو/مركز الأنشطة الإقليمية؛ تمرين استشراف Med2050؛ شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة، 2020: التغيُر المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الحالي ومخاطر المستقبل. تقرير التقييم المتوسطي الأول (MAR1 2020)؛ شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة 2024: ربط تغير المناخ بالصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية (WEFE) في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة، 2024: المخاطر الساحلية المناخية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط

2 MedECC 2020 التغيُر المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الحالي ومخاطر المستقبل. تقرير التقييم المتوسطي الأول

5. وتشكل التناقضات الكبيرة في مستويات التنمية بين البلدان، جنبًا إلى جنب مع النزاعات في المنطقة، تحديات لتصور مستقبل مستدام لحوض البحر الأبيض المتوسط. وتزداد هشاشة المنطقة بشكل أكبر بسبب حساسيتها لتغير المناخ: إذ تتدرج النظم الإيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط وستظل تتدرج ضمن قائمة النظم الأكثر تأثرًا بمسببات تغير المناخ العالمي

6. وصيغَت الاستراتيجية، مع مراعاة نتائج **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)** الذي يركز بشكل خاص على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وقرار الأمم المتحدة المعتمد بشأن **ميثاق المستقبل**3، الذي يؤكد من جديد الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها ويدعو بشكل عاجل إلى تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف.

7. وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار أيضًا **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 296/76 الصادر في تموز/يوليه 2022، "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"**، الذي يسلط الضوء على إمكانية **تطبيق أهدافه بنجاح على المستوى الإقليمي** و **الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA 6) المنعقدة عام 2024، والمقرر UNEP/EA.6/Res.15**بشأن تعزيز جهود المحيطات لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث، وتوسيع نطاق وسائل التنفيذ لتعزيز القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات ، بالإضافة إلى **عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-42030** مع رؤيته "العلم الذي نحتاجه للمحيطات التي نريدها".

8. ويستوعب ذلك الالتزامات والأهداف الناشئة عن **اتفاقية باريس للأمم المتحدة لعام 2015، وإطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لعام 2022 (KMGBF)، والصفقة الأوروبية الخضراء، واستراتيجية المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، وخطة العمل الاستراتيجية للتنوع البيولوجي البحري لما بعد البرنامج الاستراتيجي للعمل من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (SAPBIO)5 لعام 2020 وغيرها من السياسات التي اعتمدتها خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخرًا، بما في ذلك برامج التدابير لتحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط وسواحله .**

9. وستُعتمد الاستراتيجية في 2025، وهو عام مهم على الصعيدين العالمي والإقليمي للبحر الأبيض المتوسط لحماية البيئة البحرية ومواردها والحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام: إذ يتزامن مع مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC -3، نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران يونيه 2025) الذي أعطى زخمًا متجددًا لتسريع الجهود العالمية وحشد جميع الجهات الفاعلة نحو تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة؛ وتفعيل تنفيذ العديد من الالتزامات الجديدة الملموسة مع ضمان التمويل من جانب مجموعة واسعة من الجهات المعنية، المقدم في مؤتمر محيطاتنا التاسع السابق (OOC -9، أثينا، اليونان، من 15 إلى 17 نيسان/أبريل 2024)؛ واحتمال دخول الاتفاق التاريخي المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق BBNJ) حيز النفاذ؛ والذكرى السنوية الخمسين لخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذكرى الثلاثين لاتفاقية برشلونة ما بعد مؤتمر ريو، التي توجت بالإعلان الوزاري الذي يجدد التزامها باستدامة البحر الأبيض المتوسط، وإنجازاتها الرائعة ودورها المؤسسي الفريد في حماية البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه وتنميته المستدامة؛ وميثاق المحيطات للاتحاد الأوروبي والميثاق الجديد المقبل للبحر الأبيض المتوسط، وتوفير أطر متكاملة لتعزيز اتساق السياسات والاقتصاد الأزرق المزدهر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ ودخول تعيين البحر الأبيض المتوسط بوصفه منطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات (Med SOx ECA) حيز النفاذ مما يحد من تلوث الهواء الناجم عن السفن، وفقًا للملحق السادس لاتفاقية منع التلوث الناجم عن السفن؛ وأخيرًا، الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD)، والهيئة الاستشارية لخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بدمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، والمسؤولة عن وضع الاستراتيجية.

10.وتؤكد هذه الإنجازات البارزة من جديد الالتزام القوي والرؤية نحو الاستدامة وتسريع التحول الأخضر في المنطقة، من خلال التعاون البناء لجميع أصحاب المصلحة.

---

[3] المقرر A/RES/79/1 الذي اعتمدته الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2024

[4] https://www.unesco.org/en/decades/ocean-decade

[5] المقرر IG.25/11 بشأن برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Post-2020 SAPBIO)

11. ويتميز المشهد المؤسسي بمبادرات إقليمية تركز على زيادة التعاون بين جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط، مثل **الهيئة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ومبادرة "Horizon Europe "** ومهمتها بعنوان "استعادة محيطاتنا ومياهنا"[6] التي تهدف إلى حماية واستعادة صحة المحيطات والمياه بحلول عام 2030. وتركز المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مثل **مبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط[7] واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني (EUSAIR)[8]**، على قضايا التنمية المستدامة التي يجب معالجتها على مستوى البحر الأبيض المتوسط، مع النظر أيضًا في أهم مصادر التدهور البيئي في المنطقة.

12. وتتمحور الإستراتيجية حول الرؤية التالية:

منطقة متوسطية مزدهرة وصامدة أمام تغير المناخ وآمنة يتمتع فيها الناس بجودة حياة عالية وحيث تحدث التنمية المستدامة ضمن القدرة الاستيعابية وضمن حدود التغيير المقبول للنظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيًا والصحية والمنتجة والمحافظ عليها والمستعادة والمستخدمة بحكمة والمدارة بفعالية.

13. ويتحقق ذلك من خلال الأهداف والإجراءات المشتركة، والمشاركة القوية لجميع أصحاب المصلحة، والتعاون والتضامن والإنصاف والحوكمة التشاركية.

14. وتسترشد الاستراتيجية أيضًا بمجموعة من **المبادئ التوجيهية**: أهمية اتباع نهج متكامل لتخطيط التنمية البيئية والمستدامة؛ والانفتاح على مجموعة من نماذج التنمية المستقبلية؛ ونهج متوازن للتنمية الإقليمية؛ ومبادئ الحيطة والتلوث؛ ونهج تشاركي للسياسة وصنع القرار؛ وأهمية السياسة القائمة على الأدلة؛ والتوفيق بين المدى الطويل والقصير من حيث التخطيط والتقييم؛ والشفافية؛ والشراكة بين نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

15. وتتبع الاستراتيجية **هيكلًا** يعتمد على **ستة أهداف** تكمن في التفاعل بين البيئة والتنمية، مُختارة لتوفير نطاق لنهج متكامل لمعالجة قضايا الاستدامة. ويعكس الهدف الأول بشأن تغيُّر المناخ الحاجة الملحة إلى تسريع إجراءات التكيف ذات الصلة، وتعكس الأهداف 2 و3 و4 نهجًا إقليميًا، بينما يكون الهدفان الأخيران شاملين، ويتناولان السياسات والمجالات الرئيسية، على النحو التالي:

1 معالجة تغيُّر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية

2 تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ

3 تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية

4 تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ

5 تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري والتمويل المستدام

6 تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة

16. وتُصاغ مجموعة من **التوجهات الاستراتيجية** لكل هدف من الأهداف العامة الستة. وتُستكمل التوجهات الاستراتيجية **بإجراءات وطنية وإقليمية**، بالإضافة إلى **المبادرات والأهداف** الرئيسية. وتهدف الإجراءات إلى توفير التوجيه والإلهام للتنفيذ الأكثر فعالية للاستراتيجية. وقد لا يكون لدى جميع البُلدان الضرورة أو الموارد اللازمة للاضطلاع بجميع الإجراءات المقترحة: قد يكون من الأفضل تكييف الإجراءات المقترحة مع الاحتياجات الوطنية. وتُستلهم **الأهداف** من جداول الأعمال العالمية والإقليمية للاستدامة

---

[6] بعثة "استعادة محيطاتنا ومياهنا

[7] https://westmed-initiative.ec.europa.eu

[8] https://www.adriatic-ionian.eu

وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مع مراعاة خصوصياتها، ومراقبة تقدم الاستراتيجية على مستوى الأهداف جنبًا إلى جنب مع إطار المؤشرات الإقليمية والعالمية. وتلعب **المبادرات الرائدة** دورًا رئيسيًا في إطار تنفيذ الاستراتيجية، بوصفها مبادرات ملموسة وأفضل ممارسات يمكن أن تقود الطريق في دعم البلدان والجهات المعنية للشراكة والالتزام وتعزيز التكرار والمبادرات العرضية بشأن التنمية المستدامة، على الصعيدين الإقليمي والوطني.

الهدف 1: معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية

الغايات
الغاية 1: بحلول عام 2030، ينبغي على الأطراف المتعاقدة الحد إلى أدنى مستوى من آثار تغيّر المناخ وتحَمُّض البحر الأبيض المتوسط على التنوع البيولوجي، وتعزيز قدرته على الصمود من خلال إجراءات التخفيف والتكيّف والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وكذلك الاستثمارات في البنى التحتية المقاومة للمناخ، مع تقليل الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية لإجراءات المناخ على التنوع البيولوجي
الغاية 2: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة تطوير استراتيجيات تتضمن معلومات عن مخاطر تغير المناخ وأولوياته وخططه وإجراءاته لبناء القدرة على التكيف والمرونة المناخية
الغاية 3: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة تطوير وتقديم مساهماتها المحددة وطنيًا للمساهمة في الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 43% وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050
الغاية 4: بحلول عام 2030، ستصل الأطراف المتعاقدة إلى ما لا يقل عن 20% من الطاقة المتجددة في مزيجها الطاقي، من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة المستمدة من الموارد المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي، وبالتالي تشجيع التحول نحو انتقال الطاقة، بما في ذلك إدارة التربة وتحويل النظم الغذائية وقطاعات البناء

التوجهات الاستراتيجية
1: زيادة المعرفة العلمية والتعليم وزيادة الوعي وتطوير القدرات الفنية للتعامل مع تغير المناخ وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في النظم البيئية الطبيعية وحمايتها
1.2: تسريع استيعاب الاستجابات الذكية للمناخ والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ
1.3: الاستفادة من آليات التمويل المناخي الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي
1.4: تشجيع الإصلاحات والمبادرات المؤسسية والسياساتية والقانونية والتشريعية من أجل التعميم الفعال للاستجابات لتغير المناخ في أطر التنمية الوطنية والمحلية في جميع القطاعات
1.5 تعزيز التحول في الطاقة لإزالة الكربون من الاقتصاد ونشر الطاقات المتجددة
1.6 تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على تطبيق الحل القائم على الطبيعة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

الهدف 2: تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ

الغايات
الغاية 5: بحلول عام 2030، صدقت الأطراف المتعاقدة على بروتوكولات اتفاقية برشلونة واتُخذت بالفعل التدابير التشريعية المناسبة لتنفيذها على المستوى الوطني
الغاية 6: بحلول عام 2030، الحفاظ على الوضع البيئي الجيد للبيئة البحرية والساحلية وتعزيزه من خلال التنفيذ الفعال لنهج النظام الإيكولوجي والالتزام بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها

الغاية 7: بحلول عام 2030، حماية 30 في المائة على الأقل من البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه من خلال أنظمة جيدة الاتصال وتمثيلية بيئيًا وفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، وضمان التوازن الجغرافي الكافي، وإدارتها بشكل مستدام من خلال تطبيق النُهُج القائمة على النظام الإيكولوجي بما في ذلك التنوع البيولوجي والتخطيط المكاني البحري المستنير بتغير المناخ، ومن خلال إجراء تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية
الغاية 8: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة ضمان التنفيذ الفعال للتدابير الملزمة قانونًا المعتمدة بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها بشأن مياه الصرف الصحي والقمامة البحرية والتلوث البلاستيكي وبموجب الاتفاقية الدولية للمنظمة البحرية الدولية لمنع التلوث من السفن (اتفاقية ماربول ومرفقاتها)

التوجهات الاستراتيجية
2.1 *تعزيز التنفيذ والامتثال والرصد للمتطلبات الإقليمية للأطر التنظيمية والسياساتية لبروتوكولات اتفاقية برشلونة للإدارة الساحلية والبحرية*
2.2 *تعزيز الاستخدام المتوازن والمستدام للموارد الساحلية والبحرية*
2.3: *تعزيز النظم الجيدة الاتصال والتمثيل البيئي والفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية، وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق والحلول القائمة على الطبيعة على المستوى الوطني وعبر الحدود وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط وتعزيز وعي الجهات المعنية بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وآثار فقدان التنوع البيولوجي*

الهدف 3: تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية

الغايات
الغاية 9: بحلول عام 2030، تضمن دول البحر الأبيض المتوسط أن يستخدم ما لا يقل عن 75% من سكانها خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان وأن يستخدم ما لا يقل عن 30% منهم الصرف الصحي المُدار بأمان في سياق متعدد المستويات من الإجهاد المائي والطلبات المتنافسة والنقص المتزايد، لا سيما بالنسبة للسكان الضعفاء والنساء.
الغاية 10: بحلول عام 2030، تضمن دول البحر الأبيض المتوسط حصول ما لا يقل عن 90% من السكان على أغذية ميسورة التكلفة وآمنة ومغذية على مدار العام، من خلال تعزيز النظم الغذائية المرنة والشاملة والمستدامة، بما في ذلك سلاسل التوريد المحلية

التوجهات الاستراتيجية
3.1: *تعزيز الاستخدام الدائري/التجديدي وإدارة وحفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المستدامة والنظم الإيكولوجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط*
3.2: *تعزيز الحفاظ على الأصناف النباتية الأصلية أو التقليدية وسلالات الحيوانات الأليفة واستخدامها، وتقييم المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية*
3.3: *تعزيز التنمية الريفية الشاملة والمستدامة، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر، والصحة الواحدة، والأمن الغذائي، وتمكين المرأة وتوظيف الشباب، بما في ذلك الوصول العادل والمستدام إلى الخدمات المحلية الأساسية للمجتمعات الريفية*
3.4: *ضمان وصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة*

الهدف 4: تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ

الغايات
الغاية 11: بحلول عام 2030، خفضت جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير توليد النفايات من خلال الوقاية وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، لا سيما من خلال ضمان إعادة تدوير 60% على الأقل من النفايات الصلبة البلدية أو تسميدها أو إدارتها بشكل مستدام، بما في ذلك الجمع المنفصل واستعادة المواد، بما في ذلك النفايات الحيوية، مع التركيز على نفايات التغليف وعلى المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد الأكثر ضررًا على البيئة كأولوية.

الغاية 12: بحلول عام 2035، اعتمدت الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطرًا تنظيمية وسياساتية مع معايير صحية لجودة الهواء مع مراعاة إرشادات جودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO).

التوجهات الاستراتيجية
4.1: *تطبيق عمليات التخطيط المكاني الشاملة والمتكاملة والأدوات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى تحسين الامتثال للقواعد واللوائح ذات الصلة، لزيادة التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي وتقليل الضغوط على البيئة*
4.2: *تشجيع التوسع الحضري الشامل للجميع وتعزيز القدرات على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية على نحو قائم على المشاركة ومتكامل*
4.3: *تعزيز حماية المناطق الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها*
4.4: *تعزيز الإنتاج المستدام واستخدام المنتجات المستدامة والإدارة الفعالة للنفايات في سياق اقتصاد أكثر دائرية، وكذلك تعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة بين المواطنين*
4.5: *تعزيز الأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل الطلب على النقل، وتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية وتحفيز التنقل المستدام وإمكانية الوصول في المناطق الحضرية*
4.6: *تعزيز البنى التحتية الخضراء والطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة للمساهمة في الحد من البصمة البيئية للبيئة المبنية*
4.7: *تعزيز المرونة الحضرية من أجل الحد من التعرض للمخاطر الناجمة عن المخاطر الطبيعية والبشرية بما في ذلك تغير المناخ*

الغاية 5: تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري والتمويل المستدام

الغايات
الغاية 13: بحلول عام 2030، يكون لدى الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطر تنظيمية وسياساتية فعالة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية، تهدف إلى تسهيل تطوير نماذج أعمال مستدامة تدمج مبادئ التدوير والابتكار البيئي في الاقتصادات الخضراء والزرقاء، مع المساهمة في تطوير اقتصادات غير ملوثة وشاملة اجتماعيًا، بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط.
الغاية 14: بحلول عام 2035، أنشأت الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطرًا مالية مستدامة تحشد رأس المال نحو **الاستثمارات** الخضراء والمستدامة، مع تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

التوجهات الاستراتيجية
5.1: *خلق فرص عمل خضراء وعادلة وكريمة للجميع، ولا سيما الشباب والنساء، من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي*
5.2: *تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، لدعم التحول نحو مناهج الاقتصاد الدائري ونماذج الأعمال المستدامة*
5.3: *تشجيع الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص والحلول المستدامة للمضي قدمًا نحو أهداف اقتصاد عادل منخفض الكربون ودائري وأخضر وأزرق*
5.4: *تعزيز دمج مبادئ ومعايير الاستدامة والتدوير وتغير المناخ في أطر البرمجة والتقييم للاستثمار العام والخاص*
5.5: تعزيز نظام بيئي مالي متكامل من خلال إطار متوسطي للتمويل الأخضر والمستدام يهدف إلى تعزيز توجيه رأس المال الخاص والعام إلى استثمارات مستدامة.

الغاية 6: تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.

الغايات
الغاية 15: بحلول عام 2030، يكون لدى الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط آليات رسمية لضمان التبعية والتآزر بين السياسات على مختلف مستويات صنع القرار وعبر القطاعات على المدى الطويل وعبر الحدود، مما يعزز اتساق السياسات بشأن التنمية المستدامة (PCSD)، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة.

الغاية 16: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين، بما في ذلك عامة الناس، المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.
الغاية 17: بحلول عام 2035، انضمت دول البحر الأبيض المتوسط إلى اتفاقية آرهوس.

التوجهات الاستراتيجية
6.1: تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود، بما في ذلك بشأن التأهب للطوارئ
6.2 تعزيز دور الحكومات/ البلديات دون الوطنية والمحلية والبرلمانات الوطنية والإقليمية ووعيها وقدراتها على تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية ودون الوطنية وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة
6.3: تعزيز مشاركة المجتمع المدني والعلماء والشباب والنساء والمؤسسات المالية والقطاع الخاصو المجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى في عملية الحوكمة على جميع المستويات، من أجل ضمان شمولية عمليات المجتمع بأكمله والنزاهة في صنع القرار
6.4: تعزيز تنفيذ ورصد استراتيجيات التنمية المستدامة على جميع مستويات الحكومة، مع مراعاة أوجه التآزر والمقايضات بين مختلف السياسات والقطاعات، بما في ذلك الإدارة متعددة الجوانب (الصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنُظم الإيكولوجية (WEFE NEXUS) من خلال تحسين اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (PCSD) على أساس النهج الحكومي بأكمله والتنسيق بين الوزارات والحكومة متعددة المستويات
6.5: تعزيز التعليم والبحث من أجل التنمية المستدامة
6.6: تعزيز القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات وتعزيز الترويج لصنع السياسات القائمة على الأدلة والاستبصار

17. يركز الفصل الثالث من الاستراتيجية على جوانب **التنفيذ والتمويل والرصد** وتنفيذها.

18. وعلى الرغم من تيسير **نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعناصرها**، فإن مشاركة جميع الجهات المعنية وأداء دورها النشط سيلعبان دورًا حاسمًا في تنفيذ الاستراتيجية. ويوفر نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيادة والتوجيه فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. وتُعدّ خطط العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المصاغة بهدف تنفيذ بروتوكولات اتفاقية برشلونة، بالإضافة إلى الآليات والصكوك الإقليمية الرئيسية الأخرى القائمة، أدوات أساسية لتنفيذ الاستراتيجية. ويكتسي نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أهمية أساسية لتقديم الدعم والتوجيه الفني للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، وكذلك لتنسيق إجراءات التنفيذ وعمليات الرصد. وتُعدّ **لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ولجنتها التوجيهية** هيئتين رئيسيتين ضمن هذا النظام لقيادة ودعم تنفيذ الاستراتيجية وعمليات تقييمها وتحديثها.

19. وتلعب أيضًا **المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية** دورًا مهمًا للغاية، حيث تعمل جنبًا إلى جنب مع بعضها البعض ومع نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتسهيل التآزر مع البُلدان التي تستخدم الاستراتيجية كمنصة مشتركة.

20. وتُعدّ السلطات المحلية جهات فاعلة رئيسية في تنفيذ الاستراتيجية حيث يعتمد حوالي 70% من أهداف التنمية المستدامة على عملها الفعال، في حين أنها أقرب إلى المواطنين وبالتالي يمكنها دعم المشاركة ذات الصلة.

21. ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 بأكملها تمكين الشباب والنساء، وسياسات شاملة لا تترك أحدًا وراءها. وعند تنفيذ الاستراتيجية، يصبح دور المجتمع المدني والشباب والنساء أكثر وضوحًا لا سيما في إطار تنفيذ الاقتصاد الأخضر والأزرق الدائري، ليس فقط من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن أيضًا من خلال الاستهلاك وعمليات الإنتاج الأكثر استدامة، والاضطلاع بمهام مهمة تتعلق بالتوعية والتحسيس.

22. **ويُعدّ** القطاع الخاص شريكًا رئيسيًا في تنفيذ الاستراتيجية. وباعتباره لاعبًا رئيسيًا في تعزيز الاقتصاد الدائري الأخضر، يمكن أن يكون القطاع الخاص أحد أقوى الحلفاء في عملية تنفيذ الاستراتيجية.

23. وبالنسبة **لهيئات التمويل**، تحتوي الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف الإقليمية المتفق عليها على نطاق واسع، بالإضافة إلى التوجهات الاستراتيجية ضمن هذه الأهداف، التي ستساعد هذه الهيئات على وضع وتقييم مقترحات التمويل التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

24. ويُعدّ وضع **الهياكل المؤسسية** الكافية أولوية رئيسية في توفير التنفيذ الفعال للاستراتيجية. وتستند الاستراتيجية في هذا المجال إلى ركيزتين: إنشاء أو تعزيز هياكل لتنفيذ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وضمان توفير الموارد الكافية لها؛ وتعزيز العمليات الإقليمية لتنفيذ الاستراتيجية ورصدها.

25. ويحتاج تنفيذ الاستراتيجية، بناءً على الرؤية الطموحة والضرورية والواقعية لتعزيز البحر الأبيض المتوسط المستدام على أسس اقتصادية واجتماعية قوية، إلى **موارد مالية كبيرة**. وتتضمن الاستراتيجية سلسلة من الإجراءات لتعزيز القدرة على تمويل تنفيذها مثل محفظة المشاريع وعمليات بناء القدرات ومرفق استثماري لتمويل إجراءات التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط.

2. مقدمة ومعلومات أساسية

26. تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، واستخدام الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية بطرق تحافظ عليها وتحافظ عليها، مع زيادة تسريع عملية إزالة الكربون، وضمان الوصول العادل إليها في الحاضر والمستقبل. وهي تضع إطارًا لضمان تنمية قابلة للحياة ودائمة وسبل عيش لائقة للجميع، التي تُعدُّ اعتبارات مهمة بشكل خاص في السياق الاجتماعي والاقتصادي الصعب الحالي للبحر الأبيض المتوسط.

27. وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار نتائج **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)** الذي يركز بشكل خاص على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وقرار الأمم المتحدة بشأن **ميثاق المستقبل**[9]، الذي يؤكدمن جديد الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها ويدعو بشكل عاجل إلى تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف.

28. وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار أيضًا **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 296/76 الصادر في تموز/يوليه 2022**، بعنوان **"محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"**، الذي يسلط الضوء على إمكانية **تطبيق أهدافه بنجاح على المستوى الإقليمي والدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة** (UNEA 6) المنعقدة عام **2024**، **والمقرر UNEP/ EA.6/Res.15** بشأن تعزيز جهود المحيطات لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث، وتوسيع نطاق وسائل التنفيذ لتعزيز القدرة على تحقيق أهداف التنمية

[9] المقرر A/RES/79/1 الذي اعتمدته الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2024

المستدامة المتعلقة بالمحيطات، بالإضافة إلى **عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2030** مع رؤيته "العلم الذي نحتاجه للمحيطات التي نريدها".[10]

29. وتتضمن الاستراتيجية، من بين أمور أخرى، الالتزامات والأهداف الناشئة عن **اتفاقية باريس للأمم المتحدة لعام 2015، وإطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لعام 2022 (KMGBF)، والصفقة الأوروبية الخضراء، واستراتيجية المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، وخطة العمل الاستراتيجية للتنوع البيولوجي البحري لما بعد البرنامج الاستراتيجي للعمل من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (SAPBIO11) لعام 2020 وغيرها من السياسات التي اعتمدتها خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عام 2016، بما في ذلك برامج التدابير لتحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط وسواحله.**

30. وستُعتمد الاستراتيجية عام 2025، وهو عام مهم على الصعيدين العالمي والإقليمي للبحر الأبيض المتوسط لحماية البيئة البحرية ومواردها والحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام: إذ يتزامن مع مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC -3، نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025) الذي أعطى زخمًا متجددًا لتسريع الجهود العالمية وحشد جميع الجهات الفاعلة نحو تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة؛ وتفعيل تنفيذ العديد من الالتزامات الجديدة الملموسة مع ضمان التمويل من جانب مجموعة واسعة من الجهات المعنية، المستعرضة في مؤتمر محيطاتنا التاسع السابق (OOC -9، أثينا، اليونان، من 15 إلى 17 نيسان/أبريل 2024)؛ واحتمال دخول الاتفاق التاريخي المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق BBNJ) حيز النفاذ؛ والذكرى السنوية الخمسين لخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذكرى الثلاثين لاتفاقية برشلونة ما بعد مؤتمر ريو، التي توجت بالإعلان الوزاري الذي يجدد التزامها باستدامة البحر الأبيض المتوسط، وإنجازاتها الرائعة ودورها المؤسسي الفريد في حماية البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه وتنميته المستدامة؛ وميثاق المحيطات للاتحاد الأوروبي والميثاق الجديد المقبل للبحر الأبيض المتوسط، وتوفير أطر متكاملة لتعزيز اتساق السياسات والاقتصاد الأزرق المزدهر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ ودخول تعيين البحر الأبيض المتوسط بوصفه منطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات (Med SOx ECA) حيز النفاذ مما يحد من تلوث الهواء الناجم عن السفن، وفقًا للملحق السادس لاتفاقية منع التلوث الناجم عن السفن؛ وأخيرًا، الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD)، والهيئة الاستشارية لخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بدمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، والمسؤولة عن وضع الاستراتيجية.

31. وتؤكد هذه الإنجازات البارزة المنعكسة في الاستراتيجية من جديد الالتزام القوي والرؤية نحو الاستدامة وتسريع التحول الأخضر في المنطقة، من خلال التعاون البناء لجميع أصحاب المصلحة.

32. وتُعدّ التنمية المستدامة ذات أهمية رئيسية للبحر الأبيض المتوسط: فهو بحر مغلق، يكون فيه تجديد المياه محدودًا بالاتصال الضيق بالمحيط، فهو بالتالي حساس بشكل خاص للتلوث. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مناخه المعتدل يجعله موطنًا لمجموعة كبيرة ومتنوعة من النظم الإيكولوجية والأنواع. ويتعرض أيضًا البحر الأبيض المتوسط لضغوط كبيرة. ومع التاريخ الغني والمناظر الطبيعية والثقافية الاستثنائية للبحر الأبيض المتوسط، استقبلت سواحله 30 في المائة من عدد السياح العالميين في عام 2011، بينما بلغ الرقم في السنوات السابقة ما يفوق 35 في المائة. ويُعد البحر الأبيض المتوسط أول وجهة سياحية عالمية حيث استقبل 360 مليون سائح في عام 2020 مع توقع الوصول إلى 500 مليون بحلول عام 2030 (منظمة السياحة العالمية، 2019)، يتركزون إلى حد كبير من يونيو إلى سبتمبر وعلى الساحل. وينزل ما يقرب من نصف الوافدين لعام 2017 - 170 مليون وافد - بالمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، مما يزيد من تركيز الضغوط التي من صنع الإنسان في المناطق الساحلية، لا سيما خلال موسم الصيف. وعلاوة على ذلك، تستضيف منطقة البحر الأبيض المتوسط 26 مليون مسافر في الرحلات البحرية/السنة[12].

33. وفي الوقت نفسه، بلغت عائدات السياحة الدولية 190 مليار يورو، وهو ما يمثل حوالي 26 في المائة من الإجمالي العالمي. وقد أدت التجمعات الحضرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، جنبًا إلى جنب مع البنية التحتية السياحية، إلى تطوير مدن كبيرة وضخمة[13]، مع ما يترتب على ذلك من ضغوط من ارتفاع مستويات السكان وتراكم الأنشطة الاقتصادية في بيئة هشة بشكل خاص. تتمتع المنتجات والخدمات المتوسطية والساحلية والبحرية والمنتجات الزراعية، وكذلك الوجبات الغذائية المتوسطية، بسمعة عالمية، ولكنها تعتمد كليًا على استدامة الموارد الساحلية والبحرية والمناظر الطبيعية الريفية وظروف العمل اللائقة. وتجعل طرق الشحن العالمية عبر البحر الأبيض المتوسط كثافة حركة النقل البحري استثنائية بالنسبة لبحر شبه مغلق. وتشكّل أيضًا الزيادة الأخيرة في الاهتمام بالاستغلال التجاري للهيدروكربونات والمعادن تحت قاع البحر الأبيض المتوسط مخاطر متزايدة على البيئة المتوسطية.

34. وتؤثر أيضًا، بشكل فعلي سلبًا، التناقضات الكبيرة في مستويات التنمية ومستويات المعيشة بين البلدان، إلى جانب النزاعات في المنطقة، على الاستثمار والتنمية، وتشكل تحديات لتصور مستقبل مستدام لحوض البحر الأبيض المتوسط. وتزيد هشاشة المنطقة

---

[10] https://www.unesco.org/en/decades/ocean-decade

[11] المقرر IG.25/11 بشأن برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Post-2020 SAPBIO)

[12] حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2020: ملخص لصانعي القرار (SoED 2020)

[13] تُعرّف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA) في تقريرها لعام 2018 "آفاق التحضر العالمي" المدن الضخمة بأنها تجمعات حضرية تضم أكثر من 10 ملايين نسمة

بشكل أكبر بسبب حساسيتها لتغير المناخ: خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ، في تقريرها التقييمي14 السادس، إلى أنه "خلال القرن الحادي والعشرين، من المتوقع أن يشتد تغير المناخ في جميع أنحاء المنطقة. ومن المرجَح أن تستمر درجة حرارة الهواء والبحر وظواهرهما المتطرفة (لا سيما موجات الحر) في الارتفاع بوتيرة تفوق المتوسط العالمي (بثقة عالية)". وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تسببت موجات الحر البحرية (MHWs) في البحر الأبيض المتوسط في حدوث وفيات جماعية في مختلف الأنواع البحرية، وخسائر فادحة لصناعات المأكولات البحرية. وفي المستقبل، قد تقوض موجات الحر البحرية العديد من الفوائد والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط عادةً، مثل الغذاء والحفاظ على التنوُع البيولوجي وتنظيم جودة الهواء15.

35. وقد أكد خبراء البحر الأبيض المتوسط المعنيون بالتغيرات المناخية والبيئية (MedECC) أنه بسبب الاتجاهات العالمية والإقليمية في الدوافع، ستتفاقم آثار تغير المناخ في العقود القادمة، خاصة إذا تجاوز الاحترار العالمي 1.5 إلى 2 درجة مئوية فوق مستوى ما قبل الصناعة. وهناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة بشكل كبير من أجل التكيف مع التغييرات الحتمية، والتخفيف من دوافع التغيير وزيادة المرونة16.

36. وتهدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 إلى توفير إطار استراتيجي للسياسة، مبني على عملية تشاور واسعة، لضمان مستقبل مستدام للمنطقة. ويتمثل الأساس المنطقي وراء الاستراتيجية في الحاجة إلى تسريع التنمية المستدامة في المنطقة، من خلال معالجة التحديات الرئيسية المترابطة على قدم المساواة مثل تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي والتحول الأخضر، من خلال تنسيق التفاعلات بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 لتكييف الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية، وتوجيه استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وتحفيز التعاون الإقليمي بين أصحاب المصلحة في تنفيذ التنمية المستدامة. وترتكز الاستراتيجية على الإيمان بأن الاستثمار في البيئة والتقدم المطرد نحو إزالة الكربون هو أفضل طريقة لتأمين خلق فرص عمل مستدامة على المدى الطويل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووسيلة أساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا السبب، تركز الاستراتيجية على معالجة القضايا الشاملة التي تكمن في التفاعل بين البيئة والتنمية. وهي تعالج القضايا عبر الحدود القطاعية والمؤسسية والقانونية، مع التركيز على الروابط بين القضايا البيئية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من قطاعات اقتصادية محددة مثل السياحة أو الزراعة. ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي الاستراتيجية إلى أوجه تآزر بين عمل الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين المهمين، من خلال توفير إطار متفق عليه بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في تنفيذ التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط.

37. وفي هذا الإطار، يلعب التعليم من أجل التنمية المستدامة دورًا محوريًا شاملًا، وبالتالي فإن دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي والمبادرات المجتمعية أمر بالغ الأهمية لدعم الفهم والمرونة والممارسات المستدامة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين، نحو التكيف مع تغيُر المناخ، والحفاظ على البيئة البحرية، والتنمية الحضرية المستدامة، والنماذج الاقتصادية الخضراء في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

2.1. المعلومات الأساسية

38. في المؤتمر الثاني عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في موناكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2001، تماشياً مع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قررت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة إعداد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

39. وقد طُوّرَت الاستراتيجية خلال الفترة 2005-2015 نتيجة لعملية تشاور حشدت أصحاب المصلحة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية والخبراء الرئيسيين واعتمدتها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في عام 2005 في اجتماعها الرابع عشر في بورتوروز، سلوفينيا. وقد صُممت استراتيجية الفترة 2016-2025 مع مراعاة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، الذي يركز بشكل خاص على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتضمنت اتفاقية لصياغة أهداف التنمية المستدامة.

40. ولا تزال الحاجة إلى الاستراتيجية قوية اليوم، حيث تغيّر السياق العالمي والإقليمي الجديد بشكل كبير، وأصبحت الضغوط والتحديات أكثر وضوحًا. وفي الوقت نفسه، بموجب الصكوك الإقليمية الجديدة لاتفاقية برشلونة، وُضعت تدابير طوعية وملزمة قانونًا وهي قيد التنفيذ لمعالجة هذه الضغوط.

تفويض لمراجعة استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة

41. في ضوء نتائج ريو+20، طلبت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، في اجتماعها العادي الثامن عشر الذي عقد في إسطنبول، تركيا، في كانون الأول/ديسمبر 2013، بدء مراجعة الاستراتيجية (المقرر IG.21/11)، بهدف تقديم استراتيجية جديدة لتنظر فيها الأطراف المتعاقدة وتعتمدها في اجتماعها التاسع عشر، المقرر عقده في شباط/فبراير 2016 في اليونان. ويؤكد القرار على أهمية

---

14 **صدر التقرير التجميعي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (AR6) في 20 مارس/آذار 2023**

15 تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2023

16 تقرير التقييم المتوسطي الأول (MAR1) حول "التغير المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الحالي ومخاطر المستقبل"، شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة، 2020

التآزر مع العملية العالمية لأهداف التنمية المستدامة، من أجل ضمان الاتساق بين الأهداف والغايات الإقليمية العالمية والبحر الأبيض المتوسط، مع السماح بالابتكار والخصوصيات الإقليمية.

42. وكلف الاجتماع الثالث والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، بورتوروز، سلوفينيا (COP23)، الأمانة بتحديث الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025.

43. من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها على المستوى الإقليمي، والسعي إلى تعديل المسارات الحالية غير المستدامة ووضع المنطقة على مسارات بديلة للاستدامة والقدرة على الصمود، وبالتالي تسريع التقدم نحو تحقيق الوضع البيئي الجيد17.

تقييمات تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

44. تعتمد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة على نتائج أربع تقييمات أُجريت لإثراء عملية المراجعة، يركز الأول على التنفيذ بين عامي 2005 و2010، وتتناول التقييمات الأخرى تأثير الاستراتيجية الإقليمية على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ دورتي الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

45. وفي عام 2009، أجرت أمانة خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مراجعة وتقييمًا للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، من أجل "تقديم تقييم شامل للإجراءات والمبادرات التي نفذتها دول البحر الأبيض المتوسط حتى الآن من أجل التنمية المستدامة وبالتالي السماح بتقدير أفضل للوضع الراهن". وخلصت إلى أن الاستراتيجية لعبت دورًا أكبر على المستوى الإقليمي، ومع ذلك، أشارت إلى أن مبادرة خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى المساعدة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية كانت جديرة بالاهتمام وقد تبناها عدد من البلدان.

46. وفي عام 2011، أُجريَ تقييم لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالفترة 2005-2015 بعد خمس سنوات من اعتمادها، وقدم هذا التقييم عددًا من الاستنتاجات المفيدة المتعلقة بالتركيز على الأولويات الناشئة، مثل التكيف مع تغير المناخ والاقتصاد الأخضر، والحاجة إلى وضع أهداف ومؤشرات ملموسة، وتعزيز إطار الحوكمة، بالإضافة إلى فرص التآزر مع البرامج والمنظمات والمبادرات الأخرى18.

47. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد التقييم أيضًا أنه على المستوى الوطني، واجه الكيان المسؤولان عن تنسيق صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة تحديات في توفير القيادة والدعم عبر الحكومات.

48. وخلص كل من تقييم منتصف المدة للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة لعام 2019 والتقييم النهائي للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة لعام 2024 إلى أن الاستراتيجية حققت تعلمًا ملموسًا وأفضل الممارسات، بما في ذلك المبادرات الرئيسية، التي يمكن أن ترفع مستوى تنفيذ الاستراتيجية بشكل كبير. وأقر كلا التقييمين أيضًا بضرورة بذل جهود إضافية تتعلق برصدها ووسائل تنفيذها وإجراءات بناء القدرات لضمان تعزيز تأثير الاستراتيجية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وتحقيق الأهداف المحددة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل معالجة الفجوة بين رؤية السياسة وعمليات التنفيذ، يجب تعزيز عملية تشاركية أكثر فعالية لأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى نهج متكامل أكثر تشغيلية بين مختلف التوجهات الاستراتيجية والإجراءات والمبادرات الرائدة في إطار نفس أهداف الاستراتيجية وبين الأهداف. ويتطلب كسر التجزئة وتحقيق التغييرات التحويلية العميقة ربط الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء) بشكل أفضل بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، والتركيز على أوجه التآزر بين العمل المناخي والتنمية المستدامة، وتوفير حلول مربحة للجانبين، وتقليل المفاضلات. وعلى وجه الخصوص، يُعدّ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي) وسيلة لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط لأن المنطقة هي نقطة ساخنة للمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم إجراءات التكيف والتخفيف التي تخطط لها البُلدان لتعزيز مرونة المناطق الساحلية والبحرية في تحقيق أهداف الاستراتيجية/أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 15 (الأرض)، و6 (المياه والصرف الصحي)، و7 (الطاقة)، و8 (النمو الاقتصادي المستدام)، و9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، و11 (المدن والبنية التحتية) وهدف التنمية المستدامة 12 (الاستهلاك والإنتاج). ويُعدّ التملّك الكامل للاستراتيجية والمساهمة الفاعلة فيها من جانب الجهات المعنية الإقليمية والوطنية أيضًا خارج نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء أمرًا ضروريًا، كإطار للتعاون يدعم بشكل فعال تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وتعتمد الاستراتيجية على الروابط القوية والمتماسكة بين جميع أهداف التنمية المستدامة وتعززها، مما يضمن اتباع نهج متكامل وشامل يأخذ في الاعتبار النزاهة الشاملة والنهج الشامل لخطة عام 2030. ويُعدُّ أيضًا تمويل الاستراتيجية وتحسين إدارتها والتوعية والتنسيق مع الجهات المعنية الإقليمية والوطنية جوانب تتطلب مزيدًا من الاهتمام من أجل ضمان تأثير ملموس.

---

17 الإعلان الوزاري للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف (UNEP/MED IG.26/L.3) https://cop23-slovenia.com/wp-content/uploads/2023/12/23ig26_L3_eng_portoroz-ministerial-declaration.pdf

18 UNEP(DEPI)/MED WG.358/4 : http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications- opinion- files/7166.pdf

2.2. إقليم البحر الأبيض المتوسط

49. يُعد البحر الأبيض المتوسط، بتاريخه الطويل وتراثه الطبيعي والثقافي الغني، نقطة التقاء بين ثلاث قارات: أفريقيا وآسيا وأوروبا. وتُحيط به 21 دولة، وهو يُعدّ أكبر بحر شبه مغلق في العالم.

الموارد الطبيعية والثقافية الغنية

50. يشغل البحر الأبيض المتوسط، الذي يضم سبع مناطق بيئية بحرية، و75 حوضًا هيدرولوجيًا ساحليًا، و224 منطقة إدارية ساحلية، حوضًا تبلغ مساحته حوالي 2.6 مليون كيلومتر مربع، ويبلغ طول ساحلها 46000 كيلومتر، بمتوسط عمق مائي يبلغ حوالي 1500 متر. تؤثر الأنظمة النهرية التي تُعد المصدر الرئيسي للمواد المغذية والأنشطة البشرية المرتبطة بها تأثيرًا كبيرًا على صحة البحر الأبيض المتوسط.

51. ويُعد البحر الأبيض المتوسط موطنًا لنسبة كبيرة من التنوع البيولوجي البحري في العالم، ولكنه أيضًا ضحية لعقود من الاستخدام غير المستدام، على الرغم من الجهود المبذولة من أجل الإدارة الفعالة. كما أنه يعاني أكثر من غيره من آثار تغيُر المناخ، إذ ترتفع درجة حرارته بنسبة 20% أسرع من بقية العالم وفقًا لشبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة19 ، وبالتالي، فإنه يحمل أعلى نسبة من الموائل البحرية المهددة، بما فيها 21% معرضة للخطر و11% مهددة بالانقراض في القائمة الحمراء 28 للاتحاد الأوروبي.

52. ويستضيف البحر الأبيض المتوسط نسبة عالية جدًا من التنوع البيولوجي البحري في العالم ومعترف به كواحد من أهم 25 نقطة للتنوع البيولوجي العالمي. ويجعل الوضع الجغرافي الغريب للبحر عرضة بشدة لمختلف الضغوط البشرية، مثل الصيد الجائر، وحركة المرور البحرية الكثيفة، والتلوث البري، بما في ذلك انتشار الأنواع الغازية غير الأصلية.

53. ويُعد البحر الأبيض المتوسط موطنًا لعدد 17000 نوع من الحيوانات والنباتات التي تمثِل على التوالي 7.5% و18% من النباتات والحيوانات البحرية في العالم، مما يجعل منه بؤر نشطة للتنوع البيولوجي في منطقة تغطي أقل من 1 في المائة من محيطات العالم وأقل من 0.3 في المائة من حجمها. وعلى الرغم من انتشار تنوُع الأنواع في البحر الأبيض المتوسط بشكل غير متساوٍ بين الحوضين الشرقي والغربي، فهو أعلى مما هو الحال في معظم مناطق العالم الأخرى مع عدد كبير من الأنواع المتوطنة والمستويات الحرجة لفقدان الموائل، وذلك بسبب التاريخ الجيولوجي لهذا البحر، واتصاله الوثيق بالمحيط الأطلسي وموقعه عند تقاطع ثلاث قارات: أوروبا وآسيا وأفريقيا مما يجعله بوتقة انصهار للتنوُع البيولوجي. وتتواجد الأنواع غير الأصلية بشكل متزايد في البحر الأبيض المتوسط مما يؤدي إلى تغييرات كبيرة في تكوين الحيوانات والنباتات، خاصةً في شرق البحر الأبيض المتوسط 20.

54. وتعد منطقة البحر الأبيض المتوسط موطنًا لبعض أقدم المستوطنات البشرية في العالم مما يمنحها تراثًا ثقافيًا فريدًا ومناظر طبيعية ثقافية. وقد شكَّل هذا، على مدى آلاف السنين، روابط قوية بين شعوب المنطقة وأعطى معنى إضافيًا للشعور بالانتماء إلى البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من تنوعها، تعززت الهوية الإقليمية لدول البحر الأبيض المتوسط عبر قرون من التجارة والاتصالات. ولا يزال أحد أكثر طرق الشحن ازدحامًا في العالم، ويُشكّل منطقة عبور وشحن عابر مهمة للشحن الدولي، بالإضافة إلى مجال لحركة النقل البحري في البحر الأبيض المتوسط (الحركة بين ميناء البحر الأبيض المتوسط وميناء خارج البحر الأبيض المتوسط) وأنشطة الشحن البحري القصيرة بين موانئ البحر الأبيض المتوسط، ويستضيف 17% من سعة ناقلات النفط في العالم. وعلى الرغم من أنَ البحر الأبيض المتوسط يغطي أقل من 1% من محيطات العالم، إلا أنه يمثِل أكثر من خُمس (21-22%) نشاط الشحن العالمي الذي يُقاس بالعدد السنوي لزيارات الموانئ، وحوالي 9% من إنتاج ميناء الحاويات السنوي في السنوات الأخيرة21. ويساهم الشحن بحوالي 2.6% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وهو رقم يمكن أن يزيد عن ثلاثة أضعاف بحلول عام 2050. ومن شأن هذا أن يمثل نموًا بنسبة 23% من عام 2015 إلى عام 2035. ويُعدّ تنفيذ وتعزيز منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت في البحر الأبيض المتوسط22، اعتبارًا من مايو 2025، والمشاركة في عملية تعيين البحر الأبيض المتوسط ككل كمنطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد النيتروجين (NECA)، وإزالة الكربون أمرًا بالغ الأهمية.

المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط: واجهة حيوية بين البر والبحر

55. تشكل المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط واجهة حاسمة بين البر والبحر. وقد كانت تاريخيًا مكتظة بالسكان، حيث استضافت بنية تحتية وأنشطة واسعة النطاق تكثفت تدريجيًا، مما أدى إلى آثار بيئية كبيرة. وباعتبارها مراكز للنشاط البشري، بما في ذلك السياحة وصيد الأسماك والتجارة، فإن هذه المناطق الساحلية جزء لا يتجزأ من اقتصاد المنطقة بينما تواجه ضغوطًا من التحضر

---

[19] *تقرير التقييم المتوسطي الأول (MAR1)*

[20] تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2023

[21] تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2023

[22] في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمدت الدورة التاسعة والسبعون للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (MEPC 79) منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات في البحر الأبيض المتوسط (Med SOx ECA)، اعتبارًا من 1 مايو/أيار 2025، لزيادة الحد من تلوث الهواء الناجم عن السفن، وفقًا للملحق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (MARPOL).]

والتدهور البيئي. وتعمل هذه المناطق بوصفها مناطق انتقالية، تلتقي فيها الأرض بالمحيط، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات في التضاريس والتنوع البيولوجي وتوزيع الموارد. ويؤدي النشاط البشري على طول السواحل إلى تكثيف هذه التفاعلات بين البر والبحر، مما يؤثر على توازن هذه المناطق الحساسة.

56. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث سكان البحر الأبيض المتوسط يتركزون في مناطقها الساحلية، في حين يعيش 70% من السكان إما في المدن - التي هي في الغالب ساحلية - أو في الأحواض المائية الساحلية و30% في المناطق الريفية مع العلم أن الريف في الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط أكثر وضوحًا مما هو عليه في الشمال[23]. ووفقًا للخطة الزرقاء ، يستضيف البحر الأبيض المتوسط 7% من سكان العالم بما يعادل 512 مليون نسمة في عام 2018 في 22 دولة ساحلية مع 314 مليون نسمة في الجنوب والشرق و198 مليون نسمة في الشمال. وفي عام 2021، بلغ عدد سكان دول البحر الأبيض المتوسط 532 مليون نسمة، بزيادة تقارب 20 مليون نسمة في 3 سنوات فقط بين عامي 2018 و2021. ويصل إلى 65 في المائة بالنسبة للبلدان الجنوبية في المنطقة، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 120 مليون نسمة. وارتفع عدد سكان الدول المشاطئة من 276 مليون في عام 1970 إلى 532 مليون في عام 2021 ومن المتوقع أن يصل إلى 630 و690 مليون بحلول عام 2050[24]. ومع ذلك، فقد تغير توزيع السكان بين دول البحر الأبيض المتوسط في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير خلال هذه الفترة: في عام 1960، مثلت الدول الجنوبية والشرقية 41 في المائة من إجمالي السكان، بينما يبلغ هذا الرقم اليوم 65 في المائة. ويرتبط هذا النمو السكاني بزيادة كبيرة في عدد سكان الحضر، الذي ارتفع من 48 في المائة في عام 1960 إلى 67 في المائة في عام 2010 و70% في عام 2020[25].

الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

57. نما اقتصاد دول البحر الأبيض المتوسط أقل من المتوسط العالمي بين عامي 2000 و2017، مما أدى إلى انخفاض حصة الناتج المحلي الإجمالي لدول البحر الأبيض المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي العالمي: من 12.9% في عام 2000 إلى 11% في عام 2010 و9.8% في عام 2017[26]. وتُعدُّ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط أعلى من معدلات نمو دول شمال البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإنها تُعتبر منخفضة مقارنةً بمعدلات النمو السكاني، إذ لا يزال النمو الديموغرافي مرتفعًا في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وفي عام 2021، كان متوسط دخل الفرد في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (10000 دولار) أقل بأكثر من 4 مرات من متوسط الدخل في دول شمال البحر الأبيض المتوسط (40000 دولار). وتنخفض حصة الناتج المحلي الإجمالي لدول البحر الأبيض المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 14.1% في عام 2000 إلى 12.6% في عام 2010، و11.3% في عام 2018 و8% في عام 2021. ويجب النظر في هذه القيمة باهتمام لأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد ارتفع منذ عام 2018 لجميع دول البحر الأبيض المتوسط (باستثناء لبنان وليبيا والجمهورية العربية السورية) ولكنه أقل من البلدان الأخرى في العالم[27]. وكان النمو الاقتصادي في البلدان الجنوبية والشرقية مصحوبًا بتحسينات كبيرة في المؤشرات الاجتماعية الرئيسية كما يمثلها مؤشر التنمية البشرية.

58. وستستمر الأنشطة التقليدية القائمة على الموارد (مثل مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والزراعة، والصناعات الأولية)، والصناعات الثانوية (مثل الشحن، وتجهيز الأغذية، والإسكان، والبناء) والخدمات (مثل الشحن والسياحة) في السيطرة على التنمية الاقتصادية في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. ويجب أن تؤخذ الأنشطة الناشئة القائمة على الموارد (أي التعدين البحري وفي أعماق البحار للموارد غير الحية، والطاقات المتجددة، والكابلات وخطوط الأنابيب تحت الماء، والتكنولوجيا الحيوية الزرقاء) في الاعتبار كمصدر لخلق فرص العمل ولكن أيضًا كمحركات محتملة للتأثيرات على البيئة. وينبغي توقع تطور هذه الأنشطة الجديدة الناشئة وسريعة النمو[28]. إذ لا تزال إمكانية الفرص الاقتصادية في المدن الساحلية قوة جذب قوية، فهي تجذب السكان من المناطق النائية وتغذي الهجرة من المناطق الريفية التي تعاني في كثير من الأحيان من الركود الاقتصادي. وسيطالب سكان هذه المدن الساحلية الجديدة بالعمالة والغذاء والمياه والطاقة والإسكان والسلع والخدمات الأخرى، مما يمارس المزيد من الضغط على النظم الإيكولوجية والبيئات الساحلية، وبالتالي يمثل تحديًا إنمائيًا كبيرًا للبحر الأبيض المتوسط.

59. وداخل المنطقة، لا يزال الفقر يصيب الكثيرين: أفاد المنتدى العربي للبيئة والتنمية أنه يؤثر على 65 مليون شخص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتفاقم انعدام الأمن الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين عامة السكان، والتي تزداد بين الشباب. ولا تزال هناك تفاوتات حادة في الدخل بين البُلدان، وفي بعض الحالات تخفي أرقام النمو التدهور في رؤوس الأموال الطبيعية المتجددة. ويثير ذلك أسئلة حول قدرة اقتصادات البحر الأبيض المتوسط على خلق ملايين الوظائف الجديدة التي من المتوقع أن تكون مطلوبة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى القوى العاملة، مع الحفاظ على استقرار معدلات البطالة الحالية. وقد ساهمت آثار الفقر والبطالة في التهميش الاجتماعي، الذي تفاقم بسبب التفاوت في الدخل، وأدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتكشف مطالب التغيير في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة والآثار المترتبة على أمن سبل العيش أصبحت غير مستدامة. وفي العديد من البُلدان، نشأت النزاعات المدنية والمسلحة بسبب غياب التخطيط للتنمية المستدامة. وعلى غرار ذلك، على المستوى الإقليمي، لا تزال التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية والناشئة وآثارها تشكل مخاوف رئيسية للتنمية المستدامة.

---

[23] حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2020: ملخص لصانعي القرار (SoED 2020)
[24] تقرير MED2050: تقرير استشراف البحر الأبيض المتوسط لعام 2050
[25] حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2020: ملخص لصانعي القرار (SoED 2020)
[26] حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2020: ملخص لصانعي القرار (SoED 2020)
[27] مؤشر لوحة معلومات أهداف التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط 3، 2023
[28] تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2023

60. وعلى الرغم من التحديات الديموغرافية والجيوسياسية، تحسنت التنمية البشرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام على مدى العقد الماضي. وقد ضاقت الفجوة بين الشواطئ الشمالية والجنوبية/الشرقية، على الرغم من أنها لا تزال قائمة. وقد شهد التعليم، خاصة في البلدان الجنوبية والشرقية، تقدمًا كبيرًا، حيث يتطابق التحاق الفتيات الآن مع الأولاد أو يتجاوزهم على جميع المستويات. ومع ذلك، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بسبب قضايا التوازن بين العمل والحياة، والتمييز بين الجنسين، والحواجز الاجتماعية والثقافية. وتُشكّل بطالة الشباب أيضًا مصدر قلق كبير، وغالبًا ما تكون أعلى بثلاث مرات من المتوسطات الوطنية.

61. وعلى مدى العقدين الماضيين، انخفضت حصة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح الخدمات، التي تمثل الآن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الوطني في العديد من البلدان. ولا تزال اقتصادات البحر الأبيض المتوسط تعتمد بشكل كبير على الاستهلاك المادي غير المستدام وانبعاثات الكربون، على الرغم من بعض التحسينات. ويحد الاعتماد المرتفع على الواردات، لا سيما بالنسبة للوقود الأحفوري والحبوب، جنبًا إلى جنب مع العجز التجاري والاقتصادات غير المتنوعة، من المرونة. وقد ارتفع أيضًا الدين الحكومي، متجاوزًا 100% من الناتج المحلي الإجمالي في ثلث دول البحر الأبيض المتوسط، مما يشكل مخاطر على الاستدامة المالية والاستثمار العام في البيئة. وعلى المستوى الإقليمي، لا تزال التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية والناشئة وآثارها تشكل مخاوف رئيسية للتنمية المستدامة.

62. وفي العقود الأخيرة، تغيرت أنماط الإنتاج والاستهلاك في البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير بسبب النمو الديموغرافي والتوسع الحضري وارتفاع مستويات المعيشة، مما أدى إلى زيادة استهلاك الموارد والتدهور البيئي. وساهم الطلب على الأغذية المصنعة والسلع المصنعة والسياحة الساحلية في فقدان الغذاء ونفايات التغليف واستنفاد الموارد الحيوية مثل المياه والطاقة. ويتفاقم هذا الوضع بسبب العمليات الصناعية غير الفعالة وعدم كفاية إدارة النفايات. وفي عام 2016، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)، مع الاعتراف بالحاجة إلى تغيير أنماط الاستهلاك لحماية البيئات البحرية والساحلية[29].

2.3. صياغة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

63. يُعدّ إعداد الاستراتيجية وتحديثها عملية مركبة تجمع بين خطوات مختلفة مترابطة وتتطلب تطوير عدد من الأنشطة الموازية، بما في ذلك نتائج عمليتي تقييم مستقلتين لحالة تنفيذ الاستراتيجية للفترة 2016-2025. وكانت عملية صياغة الاستراتيجية شاملة بقيادة أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD) ولجنتها التوجيهية والمدخلات التي قدمها الخبراء من خلال إنشاء مجموعات فنية معنية بالاقتصاد الدائري والتخطيط المكاني البحري (MSP) واقتصاد المحيطات/التمويل المستدام.

3. استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة 2026-2035: الأهداف، والتوجهات الاستراتيجية، والإجراءات

64. تهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير إطار استراتيجي للسياسة لضمان مستقبل مستدام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة على المستويين الإقليمي والوطني. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإن الأساس المنطقي وراء الاستراتيجية هو الحاجة إلى تنسيق التفاعلات بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 لتكييف الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية، وتوجيه استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وتحفيز التعاون الإقليمي بين أصحاب المصلحة في تنفيذ التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تُترجم التنمية المستدامة إلى الحاجة إلى مراعاة الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية في صنع القرار على جميع المستويات وعبر جميع القطاعات. وترتكز الاستراتيجية على الإيمان بأن الاستثمار في البيئة وإزالة الكربون القدرة على الصمود أما تغير المناخ والاقتصاد الدائري والأخضر والأزرق هو أفضل طريقة لحماية البحر الأبيض المتوسط والسواحل وتأمين خلق فرص عمل مستدامة على المدى الطويل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووسيلة أساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. ويدعم التثقيف في مجال التنمية المستدامة جميع أهداف الاستراتيجية بوصفه عامل تمكين شامل.

65. وتتمحور الإستراتيجية حول الرؤية التالية:
إيجاد منطقة متوسطية مزدهرة وصامدة أمام تغير المناخ وآمنة يتمتع فيها الناس بجودة حياة عالية وحيث تحدث التنمية المستدامة ضمن القدرة الاستيعابية وضمن حدود التغيير المقبول للنظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيًا والصحية والمنتجة والمحافظ عليها والمستعادة والمستخدمة بحكمة والمدارة بفعالية.

66. ويتحقق ذلك من خلال الأهداف والإجراءات المشتركة، ومشاركة جميع الجهات المعنية بصورة قوية، والتعاون والتضامن والإنصاف والحوكمة التشاركية.

67. وتتجسد هذه الرؤية في العنوان الفرعي للاستراتيجية، وهو "***الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق الرفاهية*** الاجتماعية ***والتنمية الاقتصادية***".

[29] حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2020: ملخص لصانعي القرار (SoED 2020)

68. وتسترشد الاستراتيجية أيضًا بمجموعة من المبادئ التوجيهية: أهمية اتباع نهج متكامل لتخطيط التنمية البيئية؛ والانفتاح على مجموعة من نماذج التنمية المستقبلية؛ ونهج متوازن للتنمية الإقليمية؛ ومبادئ الحيطة والتلوث؛ ومبدأ عدم الإضرار بشكل كبير (DNSH)؛ واتباع نهج تشاركي للسياسة وصنع القرار؛ وإدارة الطلب من أجل تقليل الاستهلاك؛ وأهمية السياسة القائمة على الأدلة؛ والتوفيق بين المدى الطويل والقصير للتخطيط والتقييم (على الأقل على مدى بضعة عقود)؛ والشفافيةوالمساءلة والشراكة بين نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

69. وتركز الاستراتيجية على معالجة القضايا الشاملة التي تكمن في التفاعل بين البيئة والتنمية. وتستند إلى مجموعة من الموضوعات الشاملة التي اختيرَت لتوفير نطاق لنهج متكامل لمعالجة قضايا الاستدامة، على النحو التالي: البحار والسواحل؛ و"من المصدر إلى البحر "؛ والموارد الطبيعية والتنمية الريفية والغذاء؛ والصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية؛ والمدن المستدامة؛ والمناخ؛ والانتقال نحو اقتصاد أخضر وأزرق؛ والحوكمة.

70. وتعكس المواضيع الأربعة الأولى نهجًا إقليميًا، يمكن من خلاله معالجة قضايا الاستدامة المعقدة بصورة متكاملة: إذ شكّل الاهتمام بالبحار والسواحل أحد أبرز نتائج مؤتمر "ريو+20"، كما يُعدّ ركيزة أساسية للتعاون في إطار اتفاقية برشلونة؛ وقد تم تسليط الضوء على نهج "من المصدر إلى البحر" في الإعلان الوزاري لبورتوروز الصادر عن مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين؛ وتوفّر المناطق الريفية أيضًا سياقًا لمعالجة مجموعة من القضايا الريفية المترابطة؛ وأما المدن، فقد كانت محور مؤتمر إسطنبول، الاجتماع الثامن عشر للأطراف في اتفاقية برشلونة عام 2013. وتتمثل المواضيع الأربعة الشاملة التالية في الصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية، وهي نهج متكامل ومهم للغاية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتغير المناخ، وهي قضية استدامة رئيسية من منظور عالمي وإقليمي؛ والاقتصاد الأخضر والأزرق ، الذي يوفر حلقة وصل رئيسية بين البيئة والاقتصاد، وهو محور رئيسي لمؤتمر قمة ريو+20؛ والحوكمة، التي برزت خلال المشاورة كقضية رئيسية لتنفيذ الاستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد استُخدمت هذه المواضيع بوصفها أساسًا لصياغة الأهداف الستة للاستراتيجية، على النحو التالي:

1 معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية

2 تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ

3 تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية

4 تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ

5 تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري وتمويل مستدام

6 تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.

71. وتتوافق هذه الأهداف بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، كما هو موضح في الجدول 1 أدناه. ومع ذلك، نظرًا للطبيعة الشاملة للأهداف، تُعدُّ جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبًا بشكل غير مباشر ذات صلة بجميع أهداف الاستراتيجية.

الجدول 1. ربط أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 بأهداف التنمية المستدامة

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
1 معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية	7. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة معقولة 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من آثار تغير المناخ
2 تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ	6. كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 15. حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
3 تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية	2. القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة 6. كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام 15. حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
4 تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ	6. كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام 7. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة معقولة 9. إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والاستدامة، وتشجيع الابتكار 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
5 الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري وتمويل مستدام	8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد المستدام والشامل للجميع وتوفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق 9. إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والاستدامة، وتشجيع الابتكار 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
6. تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة	حقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.
7. أهداف التنمية المستدامة الشاملة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية	1. إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 3. ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد المستدام والشامل للجميع وتوفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق 10. الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

تمثل **الأهداف الستة** العمود الفقري للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة2026 -2035 ويغطي كل هدف مجموعة من قضايا الاستدامة، كما هو موضح في الإطار 1:

الإطار 1. قائمة القضايا التي تتناولها الأهداف الستة للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035
1. معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية
➢ عدم إتاحة المعارف والأدوات العلمية المتعلقة بتغير المناخ بشكل كافٍ وعدم توظيفها في عمليات صنع القرار ➢ تزداد الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر المتطرفة والتغيرات المستقرة على المدى الطويل، في الفئات السكانية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية الضعيفة ➢ عدم كفاية عدد خطط التكيف الموضوعة والقدرات المصاحبة لتنفيذها ➢ تزايد الاتجاه التصاعدي لانبعاثات غازات الدفيئة داخل قطاعي الطاقة والصناعة وخارجهما ➢ بطء وتيرة ظهور المجتمعات الصديقة للمناخ بسبب محدودية الوصول إلى أفضل التقنيات المتاحة وممارسات التنمية البديلة ➢ عدم تغطية تكاليف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره إلى حد كبير على المستويين الوطني والمحلي، ➢ عدم استغلال إمكانات ممارسات الاقتصاد الدائري ونماذج الأعمال المستدامة لتعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ/التكيف مع تغير المناخ ➢ الإفراط في الاعتماد على التمويل العام والمبادرات التي تقودها الدولة ➢ الحاجة إلى تحسين الفهم بشأن عملية التقييم والتواصل بشأن التقدم الذي أحرزته دول البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيًا (NDCs). ➢ عدم وجود استراتيجية مشتركة للطاقة في البحر الأبيض المتوسط والحاجة إلى تحسين التعاون في مجال الطاقة ➢ استمرار الضعف في إجراءات النشر والتوعية والتواصل الإعلامي حول قضايا وتحديات تغيُر المناخ. ➢ تعطيل الوصول إلى المياه والغذاء والطاقة (WEFE nexus)

2. تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ

استمرار التدهور البيئي وزيادة المخاطر الناجمة عن التلوث البحري والضوضاء البحرية، بما في ذلك التلوث بالمواد البلاستيكية ومواد البيرفلورو ألكيل والبولي فلورو ألكيل (PFAS)

- فقدان التنوع البيولوجي وإدخال الأنواع غير الأصلية
- تجزئة النظم الإيكولوجية وتدهورها
- الاستغلال غير المستدام للموارد الحية في النظم الإيكولوجية،
- الآثار الناجمة عن استغلال الموارد البحرية غير الحية، بما في ذلك الهيدروكربونات
- الصيد العرضي والاصطدام بالأنواع المهددة أو المهددة بالانقراض و/أو الأنواع في حالة حفظ سيئة
- المناطق الحساسة أو الضعيفة المحمية المعرَضة للخطر من عدم كفاية التغطية المكانية والتخطيط والإدارة والتمويل
- زيادة التحضر الساحلي الخطي مما يؤدي إلى عدم كفاية حماية الأراضي وإدارتها، والتوسع الحضري بسبب البناء غير القانوني وتحسين السواحل، والتنمية السياحية غير المقيدة مما يؤدي إلى فقدان المساحات المفتوحة العامة والطبيعية
- زيادة قابلية تأثر السواحل بالمخاطر الطبيعية مثل الفيضانات والتآكل

3. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية

الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية

- فقدان التنوع البيولوجي والأصناف المحلية للمحاصيل والسلالات الأصلية من:
  - الإفراط في استغلال المياه والموارد الطبيعية الأخرى أو استخدامها بشكل غير قانوني
  - فقدان الموائل وتدهورها وتجزئتها وعدم وجود تقييم مناسب
  - الأنواع غير المحلية والغازية
  - الكائنات المعدلة وراثيًا والزراعة الأحادية المكثفة/زراعة المحاصيل الأحادية
  - تغير المناخ
- تلوُّث التربة والمياه والهواء واستخراج الموارد الطبيعية المحدودة
- تدهور النظم الإيكولوجية البرّية وتجزئتها، ولا سيما الأراضي الرطبةوالغابات والكثبان الرملية، فضلاً عن استخدام الممارسات غير المتجددة عدم كفاية الوعي بخدمات النظم الإيكولوجية وفوائدها الاقتصادية من المجتمع والصناعات وواضعي السياسات، وعدم وجود تقييم مناسب
- القضايا العابرة للحدود في إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الحيواني

التنمية الريفية والغذاء

- الحاجة إلى تعزيز النُّهج الدائرية لاستخدام الموارد الطبيعية في إنتاج الأغذية خاصة في استخدام المياه للري
- ضعف صغار المنتجين أمام التغيرات الاقتصادية والمناخية وندرة الموارد الطبيعية
- انخفاض توفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في بعض المناطق الريفية
- فقدان الأراضي الزراعية والتآكل والتصحر، إلى جانب النزوح الريفي المتزايد
- عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على سكان الريف، ولا سيما النساء والشباب
- العجز اللوجستي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، بما في ذلك عدم وصول المنتجين المحليين والصغار إلى الأراضي والمياه والائتمان والأسواق
- الإنتاج الزراعي والسوق التي يسيطر عليها اللاعبون الكبار، مما يترك وصولاً محدودًا للمنتجين الصغار والمنتجات المحلية
- فقدان المعرفة التقليدية والمزارعين المسنين
- عدم كفاية التنظيم الجماعي وعدم مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية
- عدم أخذ المياه والنظم الإيكولوجيةوالغذاء والطاقة في الاعتبار بصورة كافية، بما يتماشى مع نهج الصلة بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة

4. تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ

- تدهور نوعية الحياة والصحة في المناطق الحضرية بسبب الازدحام المروري والضوضاء وسوء نوعية الهواء وعدم كفاية إمدادات الصرف الصحي وزيادة توليد النفايات الحضرية ومياه الصرف الصحي الحضرية غير المعالجة
- انخفاض القدرة على الصمود بسبب المخاطر الطبيعية والبشرية، لا سيما تلك الناجمة عن تغير المناخ
- عدم الرضا عن التماسك الاقتصادي والاجتماعي الحضري، لا سيما في الأحياء الفقيرة والمستوطنات الحضرية غير الرسمية، والذي يزداد بسبب الاختلالات الإقليمية، مما يؤدي إلى الهجرة الريفية إلى المدن الكبيرة التي تزيد من الفقر الحضري
- زيادة الطلب على الطاقة، إلى جانب الاستخدام غير الفعال للطاقة، وانخفاض استخدام مصادر الطاقة المتجددة
- تدهور المناطق الحضرية التاريخية
- الحاجة إلى زيادة التدوير وإعادة استخدام نفايات البناء والهدم وكذلك إنشاء بنية تحتية أكثر قوة ومرونة، وزيادة الوعي بالمخاطر التي تمثلها الجريمة المنظمة والنفايات السامة
- الارتفاع المستمر في توليد النفايات وهدر الطعام بسبب تزايد عدد السكان وزيادة أنماط الاستهلاك
- عدم استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج وتأثيرها سلبًا على استهلاك الطاقة وخيارات النقل
- انخفاض قدرة السلطات المحلية على الأشكال الحساسة للشباب والمتكاملة للإدارة الحضرية والأطفال وكبار السن/الأشخاص ذوي الإعاقة.

5. تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري وتمويل مستدام
➢ عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان وداخلها وارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الشباب والنساء ➢ النمو الاقتصادي العادل الذي لا يأخذ في الاعتبار الآثار البيئية والجنسانية والاجتماعية، بما في ذلك أجور المعيشة وظروف العمل العادلة للجميع ➢ أنماط الحياة غير المستدامة القائمة على أنماط استهلاك الموارد المرتفعة ومعدلات إعادة التدوير المنخفضة، ووعي المستهلك المحدود وعدم كفاية معلومات المنتج ➢ عدم كفاية سياسات/استراتيجيات التعليم وزيادة الوعي التي تتناول المجتمع بأكمله لاعتماد أنماط الاستهلاك المستدامة وفهم فوائد إعادة التدوير والاقتصاد الدائري ➢ قيود البنية التحتية على أنظمة إدارة النفايات وإعادة التدوير الحالية للتعامل مع حجم مبادرات الاقتصاد الدائري، مما يتطلب استثمارات كبيرة وتحديثًا ➢ صعوبة اعتماد ممارسات الاقتصاد الدائري في قطاع الأعمال والصناعة، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار الأولية والتعرض للمخاطر ➢ نقص الحوافز المالية ودعم السياسات للشركات لتبني الممارسات الدائرية ➢ الإعانات الضارة بيئيًا ومرافق الإنتاج غير الفعالة ➢ تدفقات الاستثمار التي تمول المرافق غير المستدامة والبنية التحتية غير الفعالة ➢ عدم اليقين في السياسات يزيد من مخاطر الاستثمارات في التقنيات والعمليات الخضراء ➢ الحاجة إلى تعزيز أدوات التمويل الأخضر والأطر-التنظيمية المناسبة والآليات/الحوافز الاقتصادية وكذلك معالجة وجود الإعانات الضارة ➢ عدم دقة إشارات الأسعار/السوق والحوافز المالية التي لا تُقدّر رأس المال غير الملموس والطبيعي والعوامل الخارجية ➢ إن الافتقار إلى بيانات موثوقة لتقييم الآثار البيئية والفوائد الاقتصادية للممارسات الدائرية يجعل من الصعب تعزيز هذه المبادرات وتوسيع نطاقها بشكل فعال. ➢ عدم كفاءة الأسواق التجارية والتعاون على المستوى الإقليمي ➢ انخفاض مستوى القدرة التنافسية الاقتصادية الإقليمية ➢ عدم وجود تدابير سياسة مستهدفة تهدف إلى تطوير نماذج أعمال مستدامة تولد فوائد اجتماعية واقتصادية وموجهة نحو النوع الاجتماعي وبيئية ➢ عدم وجود معايير تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الأهداف البيئية والمناخية والاستدامة بشكل عام في اختيار الاستثمارات العامة والخاصة (التصنيف الأخضر) ➢ الاعتماد المرتفع نسبيًا على الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية انخفاض الحوافز وضعف الدعم/التوجيه للباحثين الشباب الناشئين
6. تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة
➢ ضعف القدرات على الاستجابة لحالات الطوارئ، وضعف فهم العلاقة بين التدفقات السكانية والاستدامة البيئية ➢ نقص كل من الموارد والكفاءات البشرية والمالية داخل السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ➢ عدم كفاية مشاركة أصحاب المصلحة، وآليات بناء توافق الآراء، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشباب والنساء والقطاع الخاص والمؤسسات المالية ➢ انخفاض مستوى المشاركة والتمكين في صنع القرار على مختلف المستويات ➢ تجزئة المسؤولية في مستويات مختلفة من الإدارة وبين القطاعات، وعدم وجود اللامركزية ➢ عدم الاتساق والتآزر بين السياسات على مختلف مستويات صنع القرار عبر القطاعات على المدى الطويل وعبر الحدود (اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة - PCSD) ➢ عدم كفاية التخطيط والإدارة والتنفيذ والرصد للصكوك القانونية الحالية ➢ عدم إتاحة المعارف والأدوات العلمية المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل كافٍ وعدم توظيفها في عمليات صنع القرار عدم كفاية الوعي والتعليم والبحث والابتكار فيما يتعلق بفهم تحديات التنمية المستدامة وفرصها ➢ الحاجة إلى تعزيز مفاهيم الوصاية العامة في الأدوات الحالية من أجل حوكمة أفضل وأكثر إنصافًا ومشاركة عامة أكثر فعالية وكفاءة ➢ عدم كفاية مستويات الوعي بين أعضاء البرلمانات الوطنية والدولية بأهمية دورهم في تعزيز ممارسات وتشريعات التنمية المستدامة ➢ عدم كفاية وعدم توافر المعرفة والبيانات العلمية وعدم كفاية الاستخدام لوضع سياسات مستنيرة بشكل أفضل ➢ عدم وجود آليات وأدوات تنسيق لضمان التعاون الرأسي والأفقي بين مختلف مستويات الحكومة وبين مختلف القطاعات

70. وقد صيغت مجموعة من التوجهات الاستراتيجية لكل هدف من الأهداف الستة للاستراتيجية، من أجل ضمان معالجة القضايا ذات الصلة. يسرد الجدول 2 التوجهات الاستراتيجية لكل هدف. نظرًا للطبيعة الشاملة للأهداف، توجد روابط بين التوجهات الاستراتيجية، وقد يؤثر تنفيذ أحد التوجهات الاستراتيجية بشكل تآزري على تنفيذ اتجاه آخر. وتم وضع المزيد من التوجهات والإجراءات الاستراتيجية في الفصل الثالث، الذي يركز على ضمان تنفيذ الاستراتيجية ورصدها. يُعدّ التثقيف من أجل التنمية

المستدامة أمرًا بالغ الأهمية وهو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية.

الجدول 2. التوجهات الاستراتيجية في إطار أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

الهدف	التوجه الاستراتيجي
1. معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية	**1.1:** زيادة المعرفة العلمية والتعليموزيادة الوعي وتطوير القدرات الفنية للتعامل مع تغير المناخ وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في النظم البيئية الطبيعية وحمايتها
	1.2: تسريع استيعاب الاستجابات الذكية للمناخ والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ
	1.3: الاستفادة من اليات التمويل المناخي الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي
	1.4: تشجيع الإصلاحات والمبادرات المؤسسية والسياساتية والقانونية والتشريعية من أجل التعميم الفعال للاستجابات لتغير المناخ الاستجابات في أطر التنمية الوطنية والمحلية في جميع القطاعات
	1.5 تعزيز التحول في الطاقة لإزالة الكربون من الاقتصاد ونشر الطاقات المتجددة
	1.6 تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على تطبيق الحل القائم على الطبيعة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره
2.تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ	**2** تعزيز التنفيذ والامتثال والرصد للمتطلبات الإقليمية للأطر التنظيمية والسياساتية لبروتوكولات اتفاقية برشلونة للإدارة الساحلية والبحرية
	2.2 تعزيز الاستخدام المتوازن والمستدام للموارد الساحلية والبحرية
	2: تعزيز النظم الجيدة الاتصال والتمثيل البيئي والفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية، وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق والحلول القائمة على الطبيعة على المستوى الوطني وعبر الحدود وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسطوتعزيز وعي الجهات المعنية بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وآثار فقدان التنوع البيولوجي
3. **تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية**	**3.1:** تعزيز الاستخدام الدائري/التجديدي وإدارة وحفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المستدامة والنظم الإيكولوجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط
	3.2: تعزيز الحفاظ على الاصناف النباتية الاصلية او التقليدية وسلالات الحيوانات الأليفة واستخدامها، وتقييم المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية
	3.3: تعزيز التنمية الريفية الشاملة والمستدامة، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر، والصحة الواحدة، والأمن الغذائي، وتمكين المرأة وتوظيف الشباب، بما في ذلك الوصول العادل والمستدام إلى الخدمات المحلية الأساسية للمجتمعات الريفية
	3.4: ضمان وصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة
4.تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ	**4.1:** تطبيق عمليات التخطيط المكاني الشاملة والمتكاملة والأدوات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى تحسين الامتثال للقواعد واللوائح ذات الصلة، لزيادة التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي وتقليل الضغوط على البيئة
	4.2: تشجيع التوسع الحضري الشامل للجميع وتعزيز القدرات على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية على نحو قائم على المشاركة ومتكامل
	4.3: تعزيز حماية المناطق الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها
	4.4: تعزيز الإنتاج المستدام واستخدام المنتجات المستدامة والإدارة الفعالة للنفايات في سياق اقتصاد أكثر دائرية، وكذلك تعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة بين المواطنين
	4.5: تعزيز الانماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل الطلب على النقل، وتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية تحفيز التنقل المستدام وإمكانية الوصول في المناطق الحضرية
	4: تعزيز البنى التحتيةالخضراء والطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة للمساهمة في الحد من البصمة البيئية للبيئة المبنية
	4.7: تعزيز المرونة الحضرية من أجل الحد من التعرض للمخاطر الناجمة عن المخاطر الطبيعية والبشرية بما في ذلك تغير المناخ
5.تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدامواخضر وأزرق ودائري وتمويل مستدام	**5.1:** خلق فرص عمل خضراء وعادلة وكريمة للجميع، ولا سيما الشباب والنساء، من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي
	5: تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، لدعم التحول نحو مناهج الاقتصاد الدائري ونماذج الأعمال المستدامة
	5: تشجيع الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص والحلول المستدامة للمضي قدمًا نحو أهداف اقتصاد عادل منخفض الكربون ودائري وأخضر وأزرق
	5.4: تعزيز دمج مبادئ ومعايير الاستدامة والتدوير وتغير المناخ في أطر البرمجة والتقييم للاستثمار العام والخاص

الهدف	التوجه الاستراتيجي
	5: تعزيز نظام بيئي مالي متكامل من خلال إطار متوسطي للتمويل الأخضر والمستدام يهدف إلى تعزيز توجيه رأس المال الخاص والعام إلى استثمارات مستدامة.
6. تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.	**6.1:** تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود، بما في ذلك بشأن التأهب للطوارئ
	6 تعزيز دور الحكومات/البلديات **دون الوطنية والمحلية** والبرلمانات الوطنية والإقليمية **ووعيها وقدراتهاعلى** تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية ودون الوطنية وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة
	6: تعزيز مشاركة المجتمع المدني والعلماء**والشباب والنساء والمؤسسات المالية والقطاع الخاصو**المجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى في عملية الحوكمة على جميع المستويات، من أجل ضمان شمولية عمليات المجتمع بأكمله والنزاهة في صنع القرار
	6: تعزيز تنفيذ ورصد استراتيجيات التنمية المستدامة على جميع مستويات الحكومة، مع مراعاة أوجه التآزر والمقايضات بين مختلف السياسات والقطاعات، بما في ذلك الإدارة متعددة الجوانب (الصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنُظم الإيكولوجية (WEFE (NEXUS) من خلال تحسين اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (PCSD) على أساس النهج الحكومي بأكمله والتنسيق بين الوزارات والحكومة متعددة المستويات
	6.5: تعزيز التعليم والبحث من اجل التنمية المستدامة
	6.6: تعزيز القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات وتعزيز الترويج لصنع السياسات القائمة على الأدلة والاستبصار

71. وتُستكمل التوجهات الاستراتيجية بالإجراءات التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتي تقترن بإشارة واسعة النطاق إلى الجهات الفاعلة المسؤولة والأطر الزمنية والمؤشرات. كما تم تحديد المبادرات الرائدة، التي توضح رؤية الاستراتيجية بطريقة نموذجية؛ وتشير هذه المبادرات إلى إجراء إقليمي أو (متعدد) وطني ينطوي على إمكانات كبيرة للنتائج والعرض والوضوح.

72. كما وُضعت مجموعة من الأهداف للاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار تركيزها على التفاعل بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكان المصدر الرئيسي للأهداف هو أهداف التنمية المستدامة. يتم تلخيص الأهداف حسب الهدف في الجدول 3 أدناه وتظهر في الاستراتيجية تحت الهدف والتوجه الاستراتيجي ذي الصلة.

الجدول 3. الأهداف الواردة في الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

73. تهدف الاستراتيجية إلى المساهمة في مجموعة طموحة من الأهداف من خلال تنفيذ مبادراتها وإجراءاتها الرئيسية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

وتُستلهم أهدافها من جدول الأعمال العالمي للاستدامة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مع مراعاة خصوصياتها.

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة الأهداف	الغايات
1. **معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية**	**الغاية 1**: بحلول عام 2030، ينبغي على الأطراف المتعاقدة الحد إلى أدنى مستوى من آثار تغيّر المناخ وتحَمُّض البحر الأبيض المتوسط على التنوع البيولوجي، وتعزيز قدرته على الصمود من خلال إجراءات التخفيف والتكيّف والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وكذلك الاستثمارات في البنى التحتية المقاومة للمناخ، مع تقليل الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية لإجراءات المناخ على التنوع البيولوجي
	الغاية 2: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة تطوير استراتيجيات تتضمن معلومات عن مخاطر تغير المناخ وأولوياته وخططه وإجراءاته لبناء القدرة على التكيف والمرونة المناخية

	الغاية 3: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة تطوير وتقديم مساهماتها المحددة وطنيًا للمساهمة في الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 43% وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050
	الغاية 4: بحلول عام 2030، ستصل الأطراف المتعاقدة إلى ما لا يقل عن 20% من الطاقة المتجددة في مزيجها الطاقي، من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة المستمدة من الموارد المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي، وبالتالي تشجيع التحول نحو انتقال الطاقة، بما في ذلك إدارة التربة وتحويل النظم الغذائية وقطاعات البناء
2. تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها استعادتها وصمودها أمام تغير المناخ	**الغاية 5:** بحلول عام 2030، صدقت الأطراف المتعاقدة على بروتوكولات اتفاقية برشلونة واتُخذت بالفعل التدابير التشريعية المناسبة لتنفيذها على المستوى الوطني
	الغاية 6: بحلول عام 2030، الحفاظ على الوضع البيئي الجيد للبيئة البحرية والساحلية وتعزيزه من خلال التنفيذ الفعال لنهج النظام الإيكولوجي والالتزام بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها
	الغاية 7: بحلول عام 2030، حماية 30 في المائة على الأقل من البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه من خلال أنظمة جيدة الاتصال وتمثيلية بيئيًا وفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، وضمان التوازن الجغرافي الكافي، وإدارتها بشكل مستدام من خلال تطبيق النُهُج القائمة على النظام الإيكولوجي بما في ذلك التنوع البيولوجي والتخطيط المكاني البحري المستنير بتغير المناخ، ومن خلال إجراء تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية
	الغاية 8: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة ضمان التنفيذ الفعال للتدابير الملزمة قانونًا المعتمدة بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها بشأن مياه الصرف الصحي والقمامة البحرية والتلوث البلاستيكي وبموجب الاتفاقية الدولية للمنظمة البحرية الدولية لمنع التلوث من السفن (اتفاقية ماربول ومرفقاتها)
3. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الاستدامة	**الغاية 9:** بحلول عام 2030، تضمن دول البحر الأبيض المتوسط أن يستخدم ما لا يقل عن 75% من سكانها خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان وأن يستخدم ما لا يقل عن 30% منهم الصرف الصحي المُدار بأمان في سياق متعدد المستويات من الإجهاد المائي والطلبات المتنافسة والنقص المتزايد، لا سيما بالنسبة للسكان الضعفاء والنساء. **الغاية 10:** بحلول عام 2030، تضمن دول البحر الأبيض المتوسط حصول ما لا يقل عن 90% من السكان على أغذية ميسورة التكلفة وآمنة ومغذية على مدار العام، من خلال تعزيز النظم الغذائية المرنة والشاملة والمستدامة، بما في ذلك سلاسل التوريد المحلية
4. تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ	**الغاية 11:** بحلول عام 2030، خفضت جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير توليد النفايات من خلال الوقاية وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، لا سيما من خلال ضمان إعادة تدوير 60% على الأقل من النفايات الصلبة البلدية أو تسميدها أو إدارتها بشكل مستدام، بما في ذلك الجمع المنفصل واستعادة المواد، بما في ذلك النفايات الحيوية، مع التركيز على نفايات التغليف وعلى المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد الأكثر ضررًا على البيئة كأولوية.
	الغاية 12: بحلول عام 2035، اعتمدت الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطرًا تنظيمية وسياساتية مع معايير صحية لجودة الهواء مع مراعاة إرشادات جودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO).
5. تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدامو أخضر وأزرق ودائري وتمويل مستدام	**الغاية 13:** بحلول عام 2030، يكون لدى الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطر تنظيمية وسياساتية فعالة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية، تهدف إلى تسهيل تطوير نماذج أعمال مستدامة تدمج مبادئ التدوير والابتكار البيئي في الاقتصادات الخضراء والزرقاء، مع المساهمة في تطوير اقتصادات غير ملوثة وشاملة اجتماعيًا، بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط.
	الغاية 14: بحلول عام 2035، أنشأت الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطرًا مالية مستدامة تحشد رأس المال نحو الاستثمارات الخضراء والمستدامة، مع تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة.
6. تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.	**الغاية 15:** بحلول عام 2030، يكون لدى الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط آليات رسمية لضمان التبعية والتآزر بين السياسات على مختلف مستويات صنع القرار وعبر القطاعات على المدى الطويل وعبر الحدود، مما يعزز اتساق السياسات بشأن التنمية المستدامة (PCSD)، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة.
	الغاية 16: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين، بما في ذلك عامة الناس، المعارف

	والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.
	الغاية 17: بحلول عام 2035، انضمت دول البحر الأبيض المتوسط إلى اتفاقية آرهوس.

74. تأخذ الاستراتيجية على أنها تنفيذ لجميع الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالبحر الأبيض المتوسط، حتى لو لم تذكرها صراحةً.

75. وتهدف الإجراءات المقترحة إلى توفير التوجيه والإلهام، لأنها تلخص فرص تطوير الإجراءات الوطنية والتعاون الإقليمي داخل وخارج نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط من أجل التنفيذ الأكثر فعالية للاستراتيجية. ومن المفهوم أنه قد لا يكون لدى جميع البُلدان الضرورة أو الموارد اللازمة للاضطلاع بجميع الإجراءات المقترحة على المستوى الوطني. وقد يكون من الأفضل، تماشيًا مع إجراءات التخطيط الوطنية، تكييف الإجراءات المقترحة مع الاحتياجات الوطنية. ولذلك يجب أن تكون الإجراءات الوطنية بمثابة إطار مرجعي لمساعدة البُلدان على تصميم سياسات وطنية لتنفيذ التوجهات الاستراتيجية. وللأغراض الاستراتيجية التي تركز على منطقة البحر الأبيض المتوسط، تُدرج السلطات الإقليمية دون الوطنية تحت مصطلح "السلطات المحلية".

الهدف 1: معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية

الرؤية والإجراءات

76. تُعَد معالجة تغيُر المناخ أولوية للبحر الأبيض المتوسط. وكما هو موضح في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعتبر واحدة من أهم النقاط الساخنة لتغير المناخ في العالم، معرضة بشدة للآثار السلبية للاحترار العالمي.

77. أصبح تقلب المناخ وتغيره بالفعل واضحًا بشكل متزايد في البحر الأبيض المتوسط. وفي العقود الأخيرة، زادت الأيام والليالي الدافئة وموجات الحر وهطول الأمطار الشديد وجفاف التربة وانخفضت الأيام والليالي الباردة. وفيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، هناك مناطق في البحر الأبيض المتوسط بمتوسط زيادات حالية تزيد عن 6 مم/سنة، ولكن أيضًا بانخفاضات تزيد عن 4 مم/سنة. 32 تتفق جميع التوقعات النموذجية على الاحترار والتجفيف المستقبلي للمنطقة مع مخاطر وتكاليف هائلة محتملة على اقتصاد المنطقة والمراكز السكانية والتنوع البيولوجي. وبشكل أكثر تحديدًا، في تقرير تقييم شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة الأول، كان متوسط درجات الحرارة السنوية على الأرض والبحر عبر حوض البحر الأبيض المتوسط أعلى بمقدار 1.54 درجة مئوية مما كان عليه خلال أوقات ما قبل الصناعة، ومن المتوقع أن ترتفع حتى عام 2100 بمقدار 3.8 إلى 6.5 درجة مئوية إضافية لسيناريو تركيز غازات الدفيئة المرتفع و 0.5 إلى 2.0 درجة مئوية لسيناريو متوافق مع الهدف طويل الأجل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس للحفاظ على درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من +2 درجة مئوية فوق مستوى ما قبل الصناعة30.

78. وفي المستقبل القريب، ستزداد ظواهر درجات الحرارة المرتفعة القصوى، وستشتد موجات الحر من حيث المدة ودرجات الحرارة القصوى. ومقابل ارتفاع عالمي في درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين فوق قيمة ما قبل الثورة الصناعية، من المرجح أن ترتفع درجات الحرارة القصوى أثناء النهار في البحر الأبيض المتوسط بمقدار 3.3 درجة مئوية. ومع ارتفاع عالمي في درجة الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية، ستكون جميع الليالي تقريبًا مدارية (تتجاوز درجة الحرارة الليلية عتبة تعتمد على الموقع لمدة خمسة أيام على الأقل) ولن تكون هناك أيام باردة على الإطلاق تقريبًا (أقل من عتبة تعتمد على الموقع) مع تأثير كبير على السكان. ومنذ بداية الثمانينيات، ارتفع متوسط درجات حرارة سطح البحر الأبيض المتوسط في جميع أنحاء الحوض، ولكن مع وجود اختلافات دون إقليمية كبيرة في النطاق بين +0.29 و+0.44 درجة مئوية لكل عقد، مع اتجاهات أقوى في الأحواض الشرقية (البحر الأدرياتيكي وبحر إيجة والشام وشمال شرق البحر الأيوني)، أصبحت موجات الحرارة البحرية أطول وأكثر كثافة .

79. وعلى الرغم من الاختلافات الإقليمية القوية، من المرجح أن ينخفض هطول الأمطار في الصيف بنسبة 10 إلى 30% في بعض المناطق، مما يزيد من نقص المياه الحالي والتصحر ويقلل الإنتاجية الزراعية. وستتأثر تغذية المياه الجوفية بشدة بالاحترار وانخفاض هطول الأمطار، لا سيما في المناطق شبه القاحلة. وبمعدلات الاستخراج الحالية، من المرجح أن يستمر الاستغلال المفرط للمياه الجوفية في إحداث تأثير أكبر على خفض مستويات المياه الجوفية أكثر من تأثير تغير المناخ31.

30 التغيُر المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الحالي ومخاطر المستقبل. تقرير التقييم المتوسطي الأول

31 تقرير التقييم المتوسطي الأول (MAR1) حول "التغير المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الحالي ومخاطر المستقبل"، شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة، 2020

80. واعتمادًا على مدى الاضطراب المناخي، من المتوقع أن تؤدي عواقب تغير المناخ إلى تفاقم الحالات الحرجة بالفعل في المنطقة. وسيواجه البحر الأبيض المتوسط خطرًا متزايدًا من التصحر وتدهور التربة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة مدة وشدة الجفاف، والتغيرات في تكوين الأنواع، وفقدان الموائل، وخسائر الإنتاج الزراعي والغابات، مما يؤدي إلى زيادة خطر تآكل السواحل، وتلف البنية التحتية وتهديد الأمن المائي والغذائي. وتؤثر التغيرات في المناخ أيضًا على تكوين منصات الغابات وتعديلها ومزيج الأنواع التي تؤثر على تخزين الكربون وتوازنه. ويجب أن يأخذ المديرون في الاعتبار القبول الاجتماعي لهذه التغييرات من منظور ديناميكي للحفاظ على الغابات. ومن المتوقع أن تتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي لديها بالفعل واحدة من أدنى معدلات توافر المياه للفرد في جميع أنحاء العالم، بشكل أكثر شدة. ولكل هذه المخاطر آثار اجتماعية وبشرية تتعلق بزيادة الضعف، لا سيما بالنسبة للفئات التي تعيش بالفعل في ظروف سيئة. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا للخصائص الفيزيائية المتأصلة للجزر الصغيرة، والتي ترمز إلى البحر الأبيض المتوسط، يؤكد تقرير التقييم السادس من جديد على ارتفاع مستوى تعرضها للضغوط المناخية.

81. وصدقت جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها على اتفاقية باريس لعام 2015 وهي ملتزمة رسميًا بتحقيق الذروة العالمية و"الحياد المناخي" بحلول النصف الثاني من القرن. وتُعَدّ المساهمة الإجمالية للمنطقة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية منخفضة: فبعام 2021، ساهمت دول البحر الأبيض المتوسط بنسبة 1.2% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية ولكنها تختلف اختلافًا كبيرًا. ومنذ عام 2018، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في معظم دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء ليبيا والمغرب ومالطا والجزائر وبدرجة أقل في تونس وتركيا. وساهمت فترة كوفيد-19 في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ولكن منذ عام 2021 يرتفع الاتجاه مرة أخرى. وفي شمال البحر الأبيض المتوسط، تتنوع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد بشكل كبير: من 1.6 طن للفرد في ألبانيا إلى أكثر من 5.95 طن في سلوفينيا، في عام 2021. كما أن الاختلافات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد كبيرة في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط: من 1.26 طن في الجمهورية العربية السورية إلى 11 طن في ليبيا[32]. ومع ذلك، تتزايد آثار الكربون بشكل مطرد في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أيضًا، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى التخفيف من تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، يلعب قطاع الطاقة، الذي يمثل 85 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[33]، وقطاع النقل دورًا حاسمًا في جهود التخفيف.

82. وفي الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035، يوصى بمجموعة من الإجراءات لمواجهة تحديات التكيف والتخفيف المشتركة. وتبع ذلك مبادرات أخرى متعلقة بتغير المناخ، ولا سيما فريق خبراء الاتحاد من أجل المتوسط المعني بتغير المناخ، مع تفويض لتوفير منصة متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وفرص التعاون عبر الحدود.

83. ومع ذلك، لا يزال التقدم نحو منطقة متوسطية خضراء ومنخفضة الكربون ومرنة مناخيًا محدودًا ومقيدًا بعدد من القضايا والحواجز التي لا تزال بحاجة إلى معالجة. ولا تزال المعرفة العلمية والبيانات والمعلومات المستمدة من أنظمة البحث والرصد غير مطورة ومشتركة بشكل كافٍ. وعندما يجري تطوير موارد المعلومات هذه، غالبًا ما لا يكون من السهل تطبيقها في عمليات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، حتى عندما تكون المعلومات قابلة للتطبيق، غالبًا ما لا يتم استخدامها. ويُعدّ الوعي بالفوائد المشتركة لسياسات تغير المناخ للتنمية الاقتصادية منخفضًا، مما يعيق تنفيذها. وتُعدّ جهود التعاون الإقليمي مشتتة وسيُجرى لها تنسيق أفضل. وتحد تشوهات السوق المستمرة والفجوات الكبيرة في التمويل والتكنولوجيا في جميع أنحاء المنطقة من التحول نحو نماذج تنمية أكثر ملاءمة للمناخ، خاصة في مجال الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز المشاركة العامة، وإشراك القطاعين الخاص والمالي، والقدرة على الاستفادة من آليات التمويل الدولية.

84. ولا يقل التكيف مع تغير المناخ أهمية عن معالجة أسبابه الجذرية. كما أن الاعتراف بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية المتنوعة داخل بلدان البحر الأبيض المتوسط أمر بالغ الأهمية. وتحتاج دول البحر الأبيض المتوسط إلى تحديد وتطوير نهج قُطري بالإضافة إلى نهج إقليمي للتكيف مع تغيُر المناخ، مع أولويات إقليمية مشتركة من أجل الاستفادة من استجابة أكثر ملاءمة وتنسيقًا وزيادة قدرة البحر الأبيض المتوسط على الصمود أمام تغيُر المناخ. وهذا هو الغرض الرئيسي من الإطار الإقليمي المحدث للتكيُف مع تغيُر المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RCCAF) الذي سيساعد أصحاب المصلحة وصانعي السياسات على جميع المستويات في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط من أجل: (1) تعزيز الأطر المؤسسية والسياساتية المناسبة، وزيادة الوعي وإشراك أصحاب المصلحة وتعزيز بناء القدرات والتعاون؛ (2) تحديد أفضل الممارسات وتقييمها وتنفيذها (بما في ذلك التدابير منخفضة المخاطر) من أجل التكيف الفعال والمستدام مع آثار تغير المناخ؛ (3) تعزيز الاستفادة من آليات التمويل الحالية والناشئة ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية؛ (4) تعزيز اتخاذ قرارات أكثر استنارة من خلال البحوث والتعاون العلمي وتحسين توافر واستخدام البيانات والمعلومات والأدوات الموثوقة.

85. وتقف منطقة البحر الأبيض المتوسط على مفترق طرق فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية. وإذا تُرك تغير المناخ دون معالجة، فسيشكل خطرًا جسيمًا على النمو الاقتصادي وقد يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في معظم دول البحر الأبيض المتوسط. ولم يعد يُنظر إلى تغير المناخ على أنه قضية بيئية أو علمية بل تحدٍ تنموي يتطلب استجابات سياسية وتقنية عاجلة وديناميكية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. ولا يتعلق التكيف بالاستجابة المباشرة لتأثيرات تغيُر المناخ فحسب، بل يتعلق أيضًا بمعالجة المصادر الأوسع لنقاط الضعف الحالية. ولا يتعلق التخفيف بتجنب تغير المناخ الخطير فحسب، بل هو أيضًا فرصة

[32] مؤشر لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة رقم 21 (بيانات 2023)

لإعادة توجيه طريقة استخدام الموارد الطبيعية، في اتجاهات أكثر استدامة.

الهدف 1: معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية		
الغايات	**المؤشرات**	
	الإقليمية	**العالمية**
	لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية **مؤشرات أخرى لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**	**المؤشرات العالمية ذات الصلة**
الغاية 1: بحلول عام 2030، ينبغي على الأطراف المتعاقدة الحد إلى أدنى مستوى من آثار تغيّر المناخ وتحَمُّض البحر الأبيض المتوسط على التنوع البيولوجي، وتعزيز قدرته على الصمود من خلال إجراءات التخفيف والتكيّف والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وكذلك الاستثمارات في البنى التحتية المقاومة للمناخ، مع تقليل الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية لإجراءات المناخ على التنوع البيولوجي	**المؤشر الأساسي 6 أ)من أهداف** التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط، درجة حرارة سطح الغلاف الجوي؛ **6 ب)**، درجة حرارة سطح البحر قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	**مؤشر أهداف التنمية المستدامة 14.3.1** قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات **مؤشرات الغاية 8 من إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي:** **مؤشرات العناصر** **المؤشرات التكميلية**
الغاية 2، بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة تطوير استراتيجيات تتضمن معلومات عن مخاطر تغير المناخ وأولوياته وخططه وإجراءاته لبناء القدرة على التكيف والمرونة المناخية		**مؤشر أهداف التنمية المستدامة 13.2.1** عدد البُلدان التي لديها مساهمات محددة وطنيًا واستراتيجيات طويلة الأجل وخطط تكيف وطنية واتصالات للتكيف، على النحو المبلغ عنه إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
الغاية 3: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة تطوير وتقديم مساهماتها المحددة وطنيًا للمساهمة في الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 43% وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050	**المؤشر الحادي والعشرون**في لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، انبعاثات غازات الدفيئة للفرد (المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي) **المؤشر الأساسي الخامس من أهداف التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط**، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد	**الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة**، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره **المؤشر 13.2.1**، عدد البُلدان التي لديها مساهمات محددة وطنيًا واستراتيجيات طويلة الأجل وخطط تكيف وطنية واتصالات للتكيف، على النحو المبلغ عنه إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ **المؤشر 13.2.2**، مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في السنة
الغاية 4: بحلول عام 2030، ستصل الأطراف المتعاقدة إلى ما لا يقل عن 20% من الطاقة المتجددة في مزيجها	**مؤشر لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 22ب** حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك	**الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة**، ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة

الهدف 1: معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية		
الطاقي، من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة المستمدة من الموارد المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي، وبالتالي تشجيع التحول نحو انتقال الطاقة، بما في ذلك إدارة التربة وتحويل النظم الغذائية وقطاعات البناء	للطاقة	والمستدامة بتكلفة معقولة **المؤشر 7.2.1**، حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة

86. يجب أن تستند سياسات تغير المناخ إلى المعرفة والبيانات العلمية السليمة، إلى جانب زيادة الوعي والقدرات الفنية لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في النظم البيئية الطبيعية وحمايتها (التوجه الاستراتيجي 1.1). وعلى المستوى الوطني، تركز الاستراتيجية على تعزيز أنظمة الرصد وإنشاء برامج اتصال مبتكرة بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز التميز والمؤسسات الوطنية والحكومية الدولية، وكذلك من خلال برامج تعليمية مخصصة وحملات توعية. كما تؤكد على تقييم وتعزيز قدرة التكيف مع تغير المناخ للنظم الإيكولوجية مثل السواحل والأراضي الرطبة والغابات، بالإضافة إلى خدمات التخفيف منها، كما هو الحال في الغابات والمناطق البحرية – مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإجراءات غالبًا ما تكون متاحة بالفعل دون الحاجة إلى استثمار مسبق بالإضافة إلى الحاجة إلى دعم البلدان في تطوير مؤشرات قانونية للحوكمة المناخية الفعالة وعلى المستوى الإقليمي، تعزز الاستراتيجية أجندة بحثية متوسطية يتم تنفيذها من خلال أوجه التآزر ومشاركة البيانات والمواءمة والتعليم على المستوى الإقليمي من خلال مخططات مختلفة مثل برامج الدورات المفتوحة على الإنترنت (MOOC) حول قضايا تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط والاستجابات لها. ويحتوي هذا القسم أيضًا على إجراء إقليمي لتعزيز القدرات الإقليمية لرصد تغير المناخ وتحليله من خلال اتفاقيات متعددة البلدان لتبادل البيانات وتكامل أنظمة رصد المناخ والإنذار المبكر الحالية. وهذا يتطلب تعزيز المؤشرات والأدوات المنسقة لتقييمات قابلية التأثر بتغير المناخ والتخفيف من آثاره مثل تحليل مخاطر المناخ وتخطيط التكيف في ظل عدم اليقين، وإدارة مخاطر الكوارث، والتكاليف الاقتصادية لتغير المناخ، بالإضافة إلى رصد الانبعاثات/الخفض والإبلاغ عنها والتحقق منها في غازات الدفيئة. وتركز المبادرة الرائدة لخبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC)، وهي شبكة خبراء علمية دولية مفتوحة ومستقلة، توفر المعلومات لصانعي القرار وعامة الناس على أساس المعلومات العلمية المتاحة والبحوث الجارية، على تعزيز آلية التفاعل بين العلوم والسياسات الإقليمية، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والسلوكية، بهدف إعداد تقييمات علمية إقليمية موحدة وإرشادات حول اتجاهات تغير المناخ وآثاره وخيار التكيف والتخفيف، مثل تقرير التقييم المتوسطي الأول (MAR1)[33]، والتقرير الخاص حول المخاطر الساحلية المناخية والبيئية[34] في البحر الأبيض المتوسط والتقرير الخاص الذي يربط بين تغير المناخ والصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية (WEFE) في حوض البحر الأبيض المتوسط[35].

التوجه الاستراتيجي 1.1: زيادة المعرفة العلمية والتعليموزيادة الوعي وتطوير القدرات الفنية للتعامل مع تغير المناخ وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في النظم البيئية الطبيعية وحمايتها		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
1.1.1. ترقية نظم رصد المناخ والطقس والمياه والحفاظ عليها وتوسيعها.	الحكومات الوطنية، والوكالات الحكومية المتخصصة، والبرلمانات الوطنية والإقليمية ، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والأوساط الأكاديمية	203
1.1.2. تقييم قدرة النظم الإيكولوجية مثل السواحل والأراضي الرطبة والغابات على التكيف مع تغير المناخ والإبلاغ عنها وحمايتها وتعزيزها، بالإضافة إلى خدمات التخفيف منها، كما هو الحال في الغابات والمناطق البحرية.	الحكومات الوطنية، والوكالات الحكومية المتخصصة، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والأوساط الأكاديمية	203

[33] شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة 2020 التغيُر المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الحالي ومخاطر المستقبل. تقرير التقييم المتوسطي الأول. https://www.medecc.org/medecc-reports/climate-and-environmental-change-in-the-mediterranean-basin-current-situation-and-risks-for-the-future-1st-mediterranean-assessment-report/

[34] شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة، 2024: المخاطر الساحلية المناخية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط. https://www.medecc.org/medecc-reports/med-coastal-risks/

[35] شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة، 2024: ربط تغير المناخ بالصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية (WEFE) في حوض البحر الأبيض المتوسط. https://www.medecc.org/medecc-reports/climate-wefe-nexus/

التوجه الاستراتيجي 1.1: زيادة المعرفة العلمية والتعليموزيادة الوعي وتطوير القدرات الفنية للتعامل مع تغير المناخ وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في النظم البيئية الطبيعية وحمايتها		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
1.1.3. إنشاء غرف تبادل معلومات وطنية للمناخ لضمان وصول المعرفة والبيانات والمعلومات ذات الصلة إلى مختلف أنواع أصحاب المصلحة.	الحكومات الوطنية، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والقطاع الخاص	203
1.1.4. زيادة الوعي العام من خلال حملات التثقيف البيئي والفعاليات الشبابية وضمان تعميم تغير المناخ في المناهج التعليمية الرسمية، بما في ذلك من خلال الدورات المخصصة.	الحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والشباب	203
1.1. ضمان برامج تدريبية للسلطات المحلية وقادة المجتمع والمعلمين وأصحاب المصلحة التربويين والشباب لزيادة المعرفة حول التكيف مع المناخ والمرونة.	ؤسسات التعليمية، والأوساط الأكاديمية، والمدارس، ومؤسسات التطوير المهني، ومراكز التعليم البيئي	203
الإقليمية		
1.1.6. تعزيز أجندة بحثية متوسطية حول تغير المناخ من خلال تشجيع البرامج التعاونية والتواصل بين مراكز البحوث والجامعات.	ؤسسات الإقليمية والعالمية، الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) ، الأوساط الأكاديمية، مراكز البحوث، المجتمع المدني	203
1.1.7. تعزيز القدرات الإقليمية لرصد تغير المناخ وتحليله من خلال اتفاقيات متعددة البلدان لتبادل البيانات وتكامل أنظمة رصد المناخ والإنذار المبكر الحالية.	المؤسسات الإقليمية والعالمية، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط -(PAM) CG، الأوساط الأكاديمية، مراكز البحوث، المجتمع المدني	203
1.1.8. تعزيز المؤشرات والأدوات المنسقة لتقييمات قابلية التأثر بتغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك تحليل مخاطر المناخ وتخطيط التكيف في ظل عدم اليقين، وإدارة مخاطر الكوارث، والتكاليف الاقتصادية لتغير المناخ، بالإضافة إلى رصد الانبعاثات/الخفض والإبلاغ عنها والتحقق منها في غازات الدفيئة.	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والأوساط الأكاديمية، والوكالات الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني، و شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة	203
1.1.9. إنشاء دورات إقليمية (تعزيز "برنامج محو الأمية لتغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط ") والدبلومات؛ وتعزيز برامج التعلم الإلكتروني والدورات المفتوحة على الإنترنت (MOOC) حول قضايا تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط والاستجابات لها.	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والشبكات الأكاديمية، والوكالات الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني، شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة	2030
1.1.10. وضع مؤشرات قانونية للحوكمة المناخية الفعالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	ؤسسات الإقليمية والعالمية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والشبكات الأكاديمية، والوكالات الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني	2030

87. يسعى التوجه الاستراتيجي 1.2 إلى تسريع استيعاب الاستجابات الذكية للمناخ والمرنة للمناخ التي يمكن أن تساعد في معالجة قضايا تغير المناخ. وعلى المستوى الوطني، يتمثل أحد الإجراءات الرئيسية التي يجب اتخاذها في تصميم وتمويل وتنفيذ خطط الاستثمار التكنولوجي الوطنية لتغير المناخ. وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط، تعزز الاستراتيجية منصات تبادل المعرفة

للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتدعم الآليات التي تهدف إلى تعزيز برامج البحث والتطوير والابتكار التعاونية بين الجامعات والحكومات والشركات، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يتطلب استخدام الهياكل القائمة داخل نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم نشر المعرفة المناخية الإقليمية، وكذلك استضافة آلية إقليمية على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات بشأن تغير المناخ ستحتوي على معلومات عن رصد تغير المناخ والبحث والأدوات والمشاريع العملية. ويركز العمل الإقليمي على إنشاء مبادرة تكنولوجيا المناخ المتوسطية، مع الاستفادة من هذه المبادرات الحالية على المستويات العالمية والأوروبية والوطنية.

التوجه الاستراتيجي 1.2: تسريع استيعاب الاستجابات الذكية للمناخ والمرنة للمناخ		
الإجراءات **وطني**	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
1.2.1. تصميم وتمويل وتنفيذ خطط الاستثمار التكنولوجي الوطنية لتغير المناخ.	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والقطاع الخاص	20
الإقليمية		
1.2.2. تطوير منصات إقليمية لتبادل المعرفة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وآليات الدعم التي تهدف إلى تعزيز برامج البحث والتطوير والابتكار التعاونية بين الجامعات والحكومات والشركات، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
1.2.3. إنشاء خطوط تمويل محددة لتغير المناخ بشأن الابتكار مفتوحة لبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في إطار برامج دولية واسعة النطاق (مثل برامج الاتحاد الأوروبي البحثية Climate KIC، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، وأداة المساعدة لمرحلة ما قبل الانضمام (IPA)	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	20
1.2.4. استخدام الهياكل القائمة داخل نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشراكاته، لدعم نشر المعرفة المناخية الإقليمية، وكذلك استضافة آلية إقليمية على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات بشأن تغير المناخ ستحتوي على معلومات عن رصد تغير المناخ والبحث والأدوات العملية والمشاريع.	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والمجتمع المدني، و شبكة الخبراء المتوسطيين لتغير المناخ والبيئة، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط	20

88. يركز التوجه الاستراتيجي 1.3 على الاستفادة من آليات التمويل المناخي الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وعلى تعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي. وسيُحشد التمويل لدعم الاستجابات لقضايا تغير المناخ من خلال أدوات مختلفة بما في ذلك التسعير والإعانات المستهدفة والصناديق الوطنية والضرائب البيئية وأسعار الفائدة الميسرة وغيرها حسب الاقتضاء، على المستوى الوطني، مع تشجيع تحويل عادات الإنفاق والاستهلاك العامة والخاصة نحو الممارسات والعمليات والمنتجات الخضراء والصديقة للمناخ. ويجب تطوير فرص جديدة لجمع الأموال تدعم الأطر القانونية والسياسات الاقتصادية التي تحفز الممارسات الخضراء. كما أن هناك حاجة إلى أطر قانونية مواتية. وعلى المستوى الإقليمي، ينصب التركيز على مساعدة البُلدان على تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لتحسين الوصول إلى آليات التمويل الدولية للمناخ، بما في ذلك التمويل غير التقليدي والمبتكر، وضمان تقديم الأموال بشكل فعال.

التوجه الاستراتيجي 1.3: الاستفادة من آليات التمويل المناخي الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
1.3.1. إنشاء أدوات مالية محلية مناسبة لتمويل تكاليف جهود التكيف والتخفيف على المستوى الوطني مع تشجيع الاستثمار الصديق للمناخ.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص	20
1.3.2. وضع أطر قانونية وتشريعية مواتية للاستفادة من استثمارات القطاع الخاص وتطوير الشراكات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة في تنفيذ إجراءات تغير المناخ.	الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
1.3.3 بناء قدرات أصحاب المصلحة بشأن السندات للوصول إلى التمويل المناخي/الأخضر والمستدام		20
الإقليمية		
1.3.4. مساعدة البُلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة على تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لتحسين الوصول إلى آليات التمويل الدولية للمناخ، بما في ذلك التمويل التقليدي والمبتكر وضمان تقديم الأموال بشكل فعال.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية	20

89. يتناول التوجه الاستراتيجي 1.4 تعميم تغير المناخ على المستويين التشريعي والسياسي. وهو يوفر تركيزًا خاصًا على التدابير المتعلقة بالطاقة والنقل، وتقديم تدابير تكيف مستدامة لا تندم عليها/منخفضة الندم عبر جميع القطاعات والأقاليم الضعيفة مثل المناطق الساحلية والحضرية، وإدارة المياه، والزراعة، والصحة، والسياحة. ويُسلّط الضوء بشكل خاص على إدراج التدابير المناخية في السياسات والخطط الساحلية. وفيما يتعلق بالطاقة، تسعى الاستراتيجية إلى تعميم تغير المناخ من خلال زيادة الاستثمارات في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتعزيز الوصول الشامل إلى الطاقة، وإصلاح دعم الطاقة، وضمان تقييم مشاريع الطاقة لتأثيرها على المناخ. وسيقع تعزيز آليات التنسيق وتعزيز المشاركة الفعالة للسلطات المحلية في التخطيط والتنفيذ. وعلى المستوى الإقليمي، تدعو الاستراتيجية إلى تعزيز الهياكل الوطنية وتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى تنفيذ مبادرات إقليمية رفيعة المستوى بما في ذلك الإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ المحدث لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادرات الإقليمية الأخرى. وسيتم دعم الجهود الوطنية من خلال مركز إقليمي للمعرفة والابتكار في مجال تغير المناخ يساهم أيضًا في التنسيق والتعاون الإقليميين. ويُعد التحليل الخاص بكل بلد للاحتياجات القانونية الذي تسترشد به الأهداف المناخية الإقليمية بشأن التكيف مع تغير المناخ والمشروع المصمم لدعم البُلدان في هذه العملية، وتقديم المساعدة التقنية والمالية لتعزيز الأطر القانونية أمرًا أساسيًا لتسهيل تبادل المعرفة عبر الحدود ومشاركة أفضل الممارسات، مما يسمح للمنطقة بإحراز تقدم كبير.

التوجه الاستراتيجي 1.4: تشجيع الإصلاحات والمبادرات المؤسسية والسياساتية والقانونية والتشريعية من أجل التعميم الفعال للاستجابات لتغير المناخ في أطر التنمية الوطنية والمحلية في جميع القطاعات		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
1.4.1. تعميم تغير المناخ في التشريعات والسياسات الوطنية مع التركيز على التدابير المتعلقة بالطاقة والنقل وعلى تقديم تدابير تكيف لا تندم عليها/منخفضة الندم عبر جميع القطاعات والأقاليم الضعيفة مثل المناطق الساحلية والحضرية، وإدارة المياه، والزراعة، والصحة، والسياحة؛ وإدخال تدابير تغير المناخ في السياسات والخطط الحضرية والساحلية.	الحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
1.4.2. تعميم تغير المناخ في قطاع الطاقة من خلال زيادة الاستثمارات في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتعزيز الوصول الشامل إلى الطاقة وإصلاح دعم الطاقة وضمان تقييم مشاريع الطاقة لتأثيرها على المناخ.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
1.4.3. إنشاء آليات مخصصة لتنسيق تغير المناخ أو استخدام الآليات القائمة داخل البلدان التي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والاتحاد من أجل المتوسط، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
1.4.4. تعزيز قيادة السلطات المحلية وقدرتها على معالجة قضايا تغير المناخ، من خلال برامج التوأمة وبناء القدرات وزيادة الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
1.4.5. تنفيذ ورصد الالتزامات والتعهدات بموجب اتفاقية المناخ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وآليات تنفيذها.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	20
1.4.6. تنفيذ مبادرات إقليمية رفيعة المستوى، بما في ذلك الإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادرات الإقليمية الأخرى حسب الاقتضاء.	المنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	20
1. تنفيذ تحليل خاص بكل بلد للاحتياجات القانونية التي تسترشد بها الأهداف المناخية الإقليمية بشأن التكيف مع تغير المناخ	لمات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	20
الإقليمية		
1.4.8. توفير أدوات السياسة والتوجيه من خلال منصات المعرفة والابتكار المتاحة في مجال تغير المناخ لتعزيز الحوكمة الوطنية والأطر القانونية والاستثمارية من حيث استراتيجيات وخطط عمل تغير المناخ والتنسيق والتعاون الإقليميين.	المنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية	20

التوجه الاستراتيجي 1.4: تشجيع الإصلاحات والمبادرات المؤسسية والسياساتية والقانونية والتشريعية من أجل التعميم الفعال للاستجابات لتغير المناخ في أطر التنمية الوطنية والمحلية في جميع القطاعات		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
1.4.9. تعبئة الموارد والدعم لتطوير شبكات الطاقة عبر البحر الأبيض المتوسط من أجل الاستخدام الفعال لمصادر الطاقة المتجددة في المنطقة، بما في ذلك الطاقة الشمسية.	المنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص	20

90. يرتبط التوجه الاستراتيجي 1.5 ارتباطًا وثيقًا بالهدف 5 "الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري وتمويل مستدام"، وكذلك بالهدف 4 "تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والمرنة" والتوجه الاستراتيجي 4.6، وتعزيز البنى التحتية الخضراء والطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، للمساهمة في الحد من البصمة البيئية للبيئة المبنية. وبالتالي، فإن الإجراءات ذات الصلة بموجب التوجه الاستراتيجي 1.5 مكملة. وفي عام 2021، ساهمت دول البحر الأبيض المتوسط بنسبة 1.2% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية ، بينما تتطلب الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية والبيئية انتقالًا متسارعًا للطاقة في بلدان هذه المنطقة لتمكين تنمية آمنة ومستدامة وشاملة.[36] وفي الواقع، تلعب إزالة الكربون من الاقتصاد ونشر الطاقات المتجددة دورًا محوريًا في المساهمة في انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة، ومن خلال الاستفادة من الاقتصاد الدائري منخفض الكربون والموفر للموارد وكذلك من مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة المتجددة. وعلى المستوى الوطني، يقترح الإجراء 1.5 تطوير سياسات واستراتيجيات/خطط عمل فعالة من حيث التكلفة وشاملة لإزالة الكربون من الاقتصاد الخاصة بكل بلد بالإضافة إلى تحديد السياسات التكميلية بشأن إعادة تخصيص ميزانية/استثمار القطاع العام/الخاص، وتخطيط البنية التحتية على المدى الطويل، ومعايير تسعير الانبعاثات، وكذلك بشأن تكييف سوق العمل واحتياجات إعادة المهارات ذات الصلة. وتمثل المبادرة الرائدة في تقديم 1 تيراواط من قدرة الطاقة المتجددة في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2030 (TERAMED) استجابة ملموسة نحو تسريع استيعاب المناخ الذكي والمرونة المناخية.

التوجه الاستراتيجي 1.5 تعزيز التحول في الطاقة لإزالة الكربون من الاقتصاد ونشر الطاقات المتجددة		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
1. تصميم ونشر سياسات واستراتيجيات/خطط عمل فعالة من حيث التكلفة وشاملة لإزالة الكربون خاصة بكل بلد، والدور المحوري للتقنيات الخضراء، والبحث والابتكار، والرقمنة والذكاء الاصطناعي لدعم الأنشطة الاقتصادية منخفضة الكربون	ومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات دون الوطنية والمحلية	2030
1. تحديد السياسات التكميلية بشأن إعادة تخصيص ميزانية/استثمار القطاع العام/الخاص، وتخطيط البنية التحتية على المدى الطويل، ومعايير ولوائح تسعير انبعاثات الكربون لتعزيز فعالية تكلفة استراتيجيات إزالة الكربون	ومات الوطنية والقطاع الخاص والمستثمرون	2030
1. وضع سياسات وخطط عمل بشأن تكييف سوق العمل واحتياجات إعادة المهارات ذات الصلة من أجل اقتصاد منخفض الكربون ودائري	ومات الوطنية والمؤسسات التعليمية/الأكاديمية	2030
1. وضع أطر وخطط للسياسات لتبسيط البنى التحتية والمشاريع في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك تقنيات الطاقة المتجددة، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص	ومات الوطنية والسلطات دون الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمستثمرون	2030

91. يتم الاعتراف بالحلول القائمة على الطبيعة لقدرتها على معالجة التهديدات، وتوفير حلول متعددة الأغراض لدعم استعادة النظام الإيكولوجي وتعزيز خدمات النظام الإيكولوجي لحماية المجتمع من الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي مارس 2022، اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة الخامسة القرار UNEP/ EA.5/Res.537 بشأن تعريف الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة، بينما في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ظهرت حلول قائمة على الطبيعة لقدرتها على معالجة تغير المناخ. وعادة ما تكون الحلول القائمة على الطبيعة مدفوعة من أصحاب المصلحة ومصممة وفقًا للظروف الإقليمية، وبالتالي فهي أساسية لتمكين السلطات الإقليمية والمحلية ومجتمعات أصحاب المصلحة من تحديدها وتنفيذها بشأن بناء القدرات وتبادل المعرفة. ولتحقيق هذا الهدف، يركز التوجه الاستراتيجي 1.6 على تطوير الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية، مع البناء على المنصات الإقليمية ومبادرات الشبكات القائمة، بما في ذلك بعثات الاتحاد الأوروبي المعنية بالتكيف مع تغير المناخ والمحيطات والمياه.

---

[36] *التغيُّر المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الحالي ومخاطر المستقبل. تقرير التقييم المتوسطي الأول (MAR1)*

[37] http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/39864/NATURE-BASED%20SOLUTIONS%20FOR%20SUPPORTING%20SUSTAINABLE%20DEVELOPMENT.%20English.pdf

التوجه الاستراتيجي 1.6 تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على تطبيق الحل القائم على الطبيعة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
1. تقييم الاحتياجات من القدرات الوطنية والمحلية لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	الحكومات الوطنية والسلطات دون الوطنية والمحلية	2030
1. المبادئ التوجيهية الوطنية لتطوير القدرات الوطنية والمحلية لتطبيق الحل القائم على الطبيعة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	ومات الوطنية والسلطات دون الوطنية والمحلية	2030
1. تعزيز التدريبات والبرامج التعليمية ومنصات التعلم/سياسات المراكز والمعرفة وأفضل الممارسات بشأن الحل القائم على الطبيعة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	ومات الوطنية والمؤسسات التعليمية/الأكاديمية التعليم البيئي/مراكز التعليم من أجل التنمية المستدامة	2030
الإقليمية		
1. دعم القدرات الوطنية ودون الوطنية والمحلية للمشاركة وإنشاء مشاريع وشبكات ومنصات إقليمية ودون إقليمية بشأن تبادل أفضل الممارسات بشأن الحلول القائمة على الطبيعة، مع مراعاة أنشطة وشبكة بعثات الاتحاد الأوروبي المعنية بالتكيف مع تغير المناخ والمياه والمحيطات والتطورات المستقبلية	ومات الوطنية والسلطات دون الوطنية والمحلية والمنظمات/المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية	2035

الهدف 2: تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ

الرؤية والإجراءات

92. يقع الهدف الذي يركز على المناطق البحرية والساحلية الصحية بشكل راسخ وتاريخي في نهج الحوض الذي تتبعه خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة. وكانت خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لعام 1975 أول برنامج للبحار الإقليمية على الإطلاق تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد اعتُمدت اتفاقية برشلونة في عام 1976 من قبل دول البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الأوروبي. ومنذ ذلك الحين، جرى اعتماد بروتوكولات مختلفة بموجب الاتفاقية للمساعدة في حماية البحر الأبيض المتوسط ومناطقه الساحلية. تغطي البروتوكولات حاليًا الإغراق من السفن والطائرات، وحالات الطوارئ المتعلقة بالنفط والتلوث الضار، والتلوث البري، والمناطق المحمية بشكل خاص والتنوع البيولوجي، والتلوث الناجم عن استغلال الجرف القاري، والنفايات الخطرة، ومؤخراً، الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

93. وفي العقد الماضي، عملت الاتفاقية بنشاط على تطوير نهج وإطار التخطيط المكاني البحري، مع الاعتراف به كعنصر أساسي في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

94. وحددت استراتيجية عام 2005 المناطق البحرية والساحلية كأحد مجالات عملها السبعة ذات الأولوية، معتبرةً هذه الأولوية ضرورية لإحراز تقدم حقيقي في التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط. وفي السنوات التي تلت اعتماده، كان هناك عدد من التطورات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بهذا الهدف، والتي تشمل:

- **إبراز أكبر للقضايا البحرية في إطار التنمية المستدامة**. وزادت ريو+20 من التركيز على القضايا البحرية من خلال فصلها الخاص بالمحيطات والبحار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اعتراف متزايد بدور المناطق البحرية في التنمية الاقتصادية، كما يوضح مفهوم الاقتصاد الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، على مستوى البحر الأبيض المتوسط، يتضمن إعلان إسطنبول19 التزامًا من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، "بجعل البحر الأبيض المتوسط نموذجًا مثاليًا في تنفيذ الأنشطة التي تحمي البيئة البحرية والساحلية بشكل فعال بالإضافة إلى المساهمة في التنمية المستدامة".

- **ويلزم الإعلان الوزاري لمؤتمر الأطراف الثالث والعشرين الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بتكثيف الأنشطة على جميع المستويات**، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديث السريع لاستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025 من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف

التنمية المستدامة الخاصة بها على المستوى الإقليمي، والسعي إلى تعديل المسارات الحالية غير المستدامة ووضع المنطقة على مسارات بديلة للاستدامة والقدرة على الصمود.

- **الأهمية المتزايدة للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة ووعي المجتمع العالمي والأطراف المتعاقدة بأهمية ربط الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت سطح البحر) بأهداف التنمية المستدامة الأخرى**، لا سيما تلك التي لها أهداف متعلقة بالمحيطات. الاستفادة من الروابط بين الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ودعم الحكومات في الانفتاح على فرص جديدة وملموسة لضمان التنمية المستدامة للبحر على المدى الطويل38. ويمكن أن يكون نهج التخطيط المكاني البحري مثالًا ملموسًا على أداة تعزز بشكل ملموس الروابط بين أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

- **أدوات سياسة إقليمية أقوى بموجب اتفاقية برشلونة**. أقر اعتماد (2008) ودخول حيز التنفيذ (2011) بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الإطار المفاهيمي لعام 2023 لتنفيذ التخطيط المكاني البحري (MSP) بأهمية اتباع نهج إدارة متكاملة للتنمية المستدامة للمناطق الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة منذ عام 2008 بتطبيق النهج القائم على النظام الإيكولوجي – من خلال خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي – لإدارة الأنشطة البشرية مع تمكين الاستخدام المستدام للسلع والخدمات البحرية، بهدف تحقيق أو الحفاظ على الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط ومناطقه الساحلية وحمايتها والحفاظ عليها، وكذلك منع تدهورها اللاحق.

- **تطوير السياسات دون الإقليمية**. وأصبح التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي (MSFD) (2008) والمعايير والمؤشرات المرتبطة به قابلة للتطبيق على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
وبالإضافة إلى ذلك، يُعترف بالتخطيط المكاني البحري (MSP) كأداة مهمة للتخطيط المتكامل. كما يتم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الكلية للاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني (EUSAIR) على المستوى دون الإقليمي، مع ركيزة تركز بشكل خاص على النمو الأزرق.

- **إطلاق عملية إقليمية منذ عام 2008 تهدف إلى إنشاء مناطق محمية في المناطق الواقعة خارج الولاية القضائية الوطنية**، على أساس مقترحات مشتركة من البلدان المجاورة لإدراجها في قائمة المناطق المحمية بشكل خاص ذات الأهمية المتوسطية. كما استأنف الدورة الخامسة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق خارج حدود السلطة القضائية الوطنية (قرار الجمعية العامة 249/72)، الذي اعتُمد بتوافق الآراء؛ والاتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق خارج حدود السلطة القضائية الوطنية (A/CONF.232/2023/4)، مع الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات من منطقة البحر الأبيض المتوسط كمساهمة في دخولها حيز التنفيذ في وقت مبكر والدور المحوري للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في هذه العملية.

- **الاعتراف العالمي بالمناطق البحرية المتوسطية التي تحتاج إلى حماية، بما في ذلك مناطق الاختصاص الوطني والموائل في أعماق البحار وأهمية المنطقة البحرية الحساسة بشكل خاص وغيرها من التدابير الفعالة للحفظ على أساس المناطق.** وأدرج الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2014 15 منطقة متوسطية تفي بالمعايير العلمية للمناطق البحرية ذات الأهمية البيئية أو البيولوجية، بسبب القضايا المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام خارج المناطق الخاضعة للولاية القضائية الوطنية. ويُعدّ الهدف 30 بحلول عام 30 من إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (GBF) لضمان وتمكين الحفاظ على 30 في المائة على الأقل من المناطق البرية والمياه الداخلية والمناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2030، لا سيما المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظام الإيكولوجي، وإدارتها بشكل فعال، بالإضافة إلى الهدف 1.4 و 1.5 من برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Post -2020 SAPBIO).

95. وقد أدت زيادة إدراك القيمة الاقتصادية للبحر المفتوح والحاجة إلى النمو الأزرق إلى زيادة استكشاف واستغلال موارد البحر المفتوح غير الحية (مثل النفط والغاز) وشددت على الحاجة إلى تخطيط مكاني بحري متكامل قوي لدعم التنمية المستدامة.[22] لذلك، تعزز الاستراتيجية مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال شراكات قوية بين القطاعات البحرية والسلطات العامة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام والمنصف للمناطق والموارد البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، نما الزخم العالمي وراء تقييم نقاط الضعف وآثار تغيُر المناخ وتقديم استجابة فعالة وكفؤة بسرعة على مدى العقد الماضي، مما أدى إلى زيادة إدراج وتعميم تغيُر المناخ في العديد من القطاعات المرتبطة بالمناطق الساحلية والبحرية.

وتقوم استراتيجية المناطق البحرية والساحلية على ثلاث ركائز:

[38] https://sdgs.un.org/sites/default/files/2022-05/ID_8_Leveraging_interlinkages.pdf

- تعزيز الامتثال لتنفيذ ورصد المتطلبات الإقليمية وأطر السياسات لبروتوكولات اتفاقية برشلونة للإدارة الساحلية والبحرية (التوجه الاستراتيجي 2.1)

- تعزيز الاستخدام المتوازن والمستدام للموارد الساحلية والبحرية (التوجه الاستراتيجي 2.2)

- تعزيز النظم الجيدة الاتصال والتمثيل البيئي والفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق على المستوى الوطني وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط وتعزيز وعي الجهات المعنية بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وآثار فقدان التنوع البيولوجي (التوجه الاستراتيجي 2.3)

الهدف 2: تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ		
الغايات	**المؤشرات**	
	الإقليمية	**العالمية**
	لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية **مؤشرات أخرى لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**	**المؤشرات العالمية ذات الصلة**
الغاية 5: بحلول عام 2030، صدقت الأطراف المتعاقدة على بروتوكولات اتفاقية برشلونة واتُخذت بالفعل التدابير التشريعية المناسبة لتنفيذها على المستوى الوطني	**لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة** **المؤشر السادس:** عدد التصديقات ومستوى الامتثال كما أبلغت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة	لا توجد أهداف تنمية مستدامة مقابلة
الغاية 6: بحلول عام 2030، الحفاظ على الوضع البيئي الجيد للبيئة البحرية والساحلية وتعزيزه من خلال التنفيذ الفعال لنهج النظام الإيكولوجي والالتزام بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها	**مؤشرات:** a) برنامج الرصد والتقييم المتكاملين في البحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة (IMAP) b) تقرير حالة الجودة للبحر الأبيض المتوسط (MED QSR)	**الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة**، الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة **المؤشر 14.2.1**، عدد البُلدان التي تستخدم النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية
الغاية 7: بحلول عام 2030، حماية 30 في المائة على الأقل من البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه من خلال أنظمة جيدة الاتصال وتمثيلية بيئيًا وفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، وضمان التوازن الجغرافي الكافي، وإدارتها بشكل مستدام من خلال تطبيق النُهُج القائمة على النظام الإيكولوجي بما في ذلك التنوع البيولوجي والتخطيط المكاني البحري المستنير بتغير المناخ، ومن خلال إجراء تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية	**مؤشر لوحة معلومات MSSD 7:** تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمياه الإقليمية البحرية **مؤشر لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 9 أ:** عدد المناطق المحمية المشاركة في مبادرة القائمة الخضراء **مؤشر لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 10:** المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام على الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية **المؤشر الأساسي 10** من أهداف التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط تطور المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط والأسطح المرتبطة بها النسبة المئوية للمناطق البحرية المحمية التي لديها خطط إدارة فعالة مؤشر فعالية إدارة المناطق المحمية والتدابير الفعالة الأخرى لحفظ المناطق (MEPCA)	**الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة**، الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة **المؤشر 14.2.1**، عدد البُلدان التي تستخدم النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية **هدف التنمية المستدامة 15**، حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي **المؤشر 15.5.1**، مؤشر القائمة الحمراء

الهدف 2: تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها وصمودها أمام تغير المناخ		
الغايات	**المؤشرات**	
	الإقليمية	**العالمية**
	لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية **مؤشرات أخرى لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**	**المؤشرات العالمية ذات الصلة**
الغاية 8: بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة ضمان التنفيذ الفعال للتدابير الملزمة قانونًا المعتمدة بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها بشأن مياه الصرف الصحي والقمامة البحرية والتلوث البلاستيكي وبموجب الاتفاقية الدولية للمنظمة البحرية الدولية لمنع التلوث من السفن (اتفاقية ماربول ومرفقاتها)	**المؤشر:** عدد الأطراف المتعاقدة التي صدقت على اتفاقية ماربول ومرفقاتها	**هدف التنمية المستدامة 6**، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام **المؤشر 6.3.1**، "نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المعالجة بأمان" **الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة**، الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة **المؤشر 14.1.1**: (أ) مؤشر المغذيات الساحلية؛ و(ب) كثافة الحطام البلاستيكي **المؤشر 14.2.1**، عدد البُلدان التي تستخدم النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية

96. تشمل الإجراءات الوطنية في إطار التوجه الاستراتيجي 2.1 تعزيز تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، مع التركيز على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومبادرات الحفاظ على السواحل الوطنية، وخارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي المحدثة ، بالإضافة إلى تقديم البروتوكولات المصدق عليها من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإجراءات ذات الأولوية. وسيتم دعم هذه العمليات، التي تم تطويرها بمزيد من التفصيل في التوجه الاستراتيجي 6.4(هدف الحوكمة)، من خلال خرائط طريق إقليمية ودون إقليمية لتقديم البروتوكولات وتعزيز التنسيق وتبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك التكنولوجيا ونقل المعرفة المحلية. وستُبذل جهود مشتركة للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج الولاية القضائية الوطنية، كجزء من الجهود الأوسع نطاقًا لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Post-2020 SAPBIO).

التوجه الاستراتيجي 2.1: تعزيز التنفيذ والامتثال والرصد للمتطلبات الإقليمية للأطر التنظيمية والسياساتية لبروتوكولات اتفاقية برشلونة للإدارة الساحلية والبحرية		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
2.1.1. تعزيز تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وغيرها من أدوات السياسة الإقليمية، بالإضافة إلى خطط العمل الوطنية ذات الصلة ومن خلال تعزيز تحديد الأولويات والإدارة القائمة على النتائج من خلال الوزارات ذات الحقائب البيئية والميزانية والوكالات التنفيذية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	20
2.1.2. تنفيذ خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي المحدثة وبالتآزر مع تنفيذ التخطيط المكاني البحري، لتحقيق النظم الإيكولوجية البحرية الصحية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحكومات الوطنية	20
2.1.3. نقل بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (حيث تم التصديق عليه) وخطة عمله إلى السياسات الوطنية ومواصلة تنفيذه، وتنفيذ مقرر مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين بشأن التخطيط المكاني البحري IG.26/10	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط (برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية)	20
2.1.4. دعم المبادرات الوطنية للحفاظ على السواحل وتعزيز أو تطوير قوانين وطنية محددة لإدارة المناطق الساحلية، بما في ذلك مفاهيم مثل الوصاية العامة.	الحكومات الوطنية	20
2.1.5. إنشاء أو تعزيز عقد التسليم للبروتوكولات المصدق عليها من خلال تحديد الأولويات الوطنية وتعزيز السياسات.	الحكومات الوطنية	20
2.1.6 تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Post-2020 SAPBIO)، وخطط العمل الوطنية ذات الصلة.	لجنة البحر الأبيض المتوسط المعنية بحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (SPA/RAC) بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني	20
2.1. التأكد من أن جميع المناطق البحرية والساحلية المحمية (MCPAs) لديها خطط إدارة تكيفية معتمدة، ويتم تنفيذها بفعالية ومراجعتها بشكل دوري	ومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات المحلية، والمؤسسات ظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني	20
الإقليمية		
2.1. تحسين التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي، وتبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك التكنولوجيا ونقل المعرفة المحلية، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المعني بالتخطيط المكاني البحري	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	2035
2.1.9 وضع وتنفيذ تدابير وخرائط طريق إقليمية ودون إقليمية مستهدفة، عند الافتقار إليها، لتنفيذ جميع اتفاقيات وبروتوكولات اتفاقية برشلونة بالتآزر مع أدوات السياسة الإقليمية الأخرى حسب الاقتضاء.	سسات الإقليمية والحكومات الوطنية والسلطات المحلية	2030

97. من أجل معالجة القضايا الناتجة عن الاستغلال غير المستدام للموارد الساحلية والبحرية الحية وغير الحية، تدعو الاستراتيجية إلى الاستخدام المستدام والمنصف للموارد البحرية والساحلية. ستدعم الدعوة الإقليمية نحو التخطيط المكاني البحري المتكامل، بناءً على مبادئ نهج النظام الإيكولوجي، تنفيذ التوجه الاستراتيجي.

التوجه الاستراتيجي 2.2.: تعزيز الاستخدام المتوازن والمستدام للموارد الساحلية والبحرية		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
2.2.1. تعزيز ودعم مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال شراكة قوية بين القطاعات البحرية والسلطات العامة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام والمنصف للمناطق والموارد البحرية، بما في ذلك دعم التعايش في استخدام الحيز البحري، على النحو الذي يروج له قرار تخطيط الحيز البحري لمؤتمر الأطراف 23 IG.26/10	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	2035
2.2.2. التأكد من أن الأدوات التنظيمية اللازمة، بما في ذلك التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي، والمبادئ التوجيهية للتنمية الوطنية، ومعايير مناقصات الاستكشاف والاستخراج، مطبقة بشكل فعال، وتعديل الإطار التنظيمي الوطني حسب الاقتضاء.	الحكومات الوطنية ، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والمؤسسات الإقليمية	20
2.2.3. تنفيذ التدابير التشريعية والسياساتية ذات الصلة للتحكم في استغلال المحيطات المفتوحة ضمن المتطلبات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك أنظمة المسؤولية.	الحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والمؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص	20
2.2.4. ترجمة البروتوكول البحري (حيث تم التصديق عليه) وخطة عمله إلى سياسات وطنية ومواصلة تنفيذه.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط (المركز الإقليمي للاستجابة للطوارئ البحرية)	203
2.2.5. حماية مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط من خلال ضمان صيد جميع الأرصدة السمكية بشكل مستدام وفعال.	الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية	203
2.2.6 ضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتربية الأحياء المائية المستدامة، واستراتيجية اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط 2030 والخطة الإقليمية لإدارة تربية الأحياء المائية في إطار المادة 15 من بروتوكول المصادر والأنشطة البرية لاتفاقية برشلونة	الحكومات الوطنية، المجلس العام لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	2030
الإقليمية		
2.2.7. إعداد برنامج إقليمي للتقييم والمراقبة فيما يتعلق باستكشاف المحيطات المفتوحة واستغلال الموارد الحية وغير الحية.	المؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	203
2.2. تعزيز تنفيذ تخطيط الفضاء البحري، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2030

التوجه الاستراتيجي 2.2.: تعزيز الاستخدام المتوازن والمستدام للموارد الساحلية والبحرية		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
2.2 منصة المرونة الساحلية، بما في ذلك الخلاصة الإقليمية لتدابير التكيف للقطاعات الساحلية والبحرية	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2030
2.2. تطوير وتنفيذ الرصد، بدعم من الذكاء الاصطناعي، لتقييم الاستغلال المفرط/فقدان الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والغابات والفضاء والرمال وما إلى ذلك	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2030

98. يركز التوجه الاستراتيجي 2.3 على تعزيز شبكات المناطق البحرية والساحلية المحمية بيئيًا على المستوى الوطني ومستوى البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تعزيز وعي الجهات المعنية بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وآثار فقدان التنوع البيولوجي. تتطلب الضغوط على المناطق المحمية الناتجة عن عدم كفاية التغطية المكانية والتخطيط وعمليات الإدارة، على المستوى الوطني، برامج تعزز حماية التنوع البيولوجي والإدارة الفعلية لهذه المناطق. ترافق الآليات القانونية أو التمويلية الإجراءات التي ترفع مستوى الوعي بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمات النظام الإيكولوجي. يهدف تعزيز عمليات الشبكات الوطنية والإقليمية إلى لم شمل المديرين والمدراء لتعزيز أوجه التآزر في أعمالهم. وعلى المستوى الإقليمي، تدعم الاستراتيجية المزيد من الشبكات، بالإضافة إلى تعزيز معايير "القائمة الخضراء" لتقييم كفاءة وفعالية هيئات إدارة المتنزهات التي تم إنشاؤها في المؤتمر العالمي للمتنزهات التابع للاتحاد الدولي لحفظالطبيعة والموارد الطبيعية، وتطلق المبادرة الرائدة بشأن تعزيز حماية والحفاظ على الأعشاب البحرية/مروج بوسيدونيا كنظام إيكولوجي حاسم.

التوجه الاستراتيجي 2.3: تعزيز النظم الجيدة الاتصال والتمثيل البيئي والفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية ، وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق والحلول القائمة على الطبيعة على المستوى الوطني وعبر الحدود وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسطوتعزيز وعي الجهات المعنية بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وآثار فقدان التنوع البيولوجي		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
2.3.1. تعزيز النظم الجيدة الاتصال والتمثيل البيئي والفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق والحلول القائمة على الطبيعة على المستوى الوطني	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	203
2.3.2. وضع برامج لتعزيز الوعي بين الجهات المعنية المحلية بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمات النظام الإيكولوجي وآثار فقدان التنوع البيولوجي على حياتهم اليومية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمعات الريفية، والمجتمع المدني	203
2.3.3. إنشاء آليات مالية (الصناديق الوطنية، والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، والتعويضات) لدعم السياسات التي تضمن توفير الخدمات البيئية والاجتماعية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية	203
2.3. تعزيز محو الأمية البحرية والتعليم الذي يستهدف المجتمعات الساحلية والمدارس وهياكل الإدارة المحلية. دمج ممارسات الصيد المستدامة واستعادة النظام الإيكولوجي في المناهج التعليمية. دعم برامج الإشراف البحري المجتمعية المدرسية للإدارة المستدامة	كومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني،	203
الإقليمية		
2. تعزيز شبكة إقليمية من مديري المناطق المحمية بيئيًا، والحلول القائمة على الطبيعة، بناءً على تجربة المبادراتالحالية	المؤسسات الإقليمية	20

الهدف 3: تعزيز الإدارة المستدامة للموارد ، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية

الرؤية والإجراءات

99. تتنوع المناطق الريفية في البحر الأبيض المتوسط نسبيًا في تاريخها وثقافتها وظروفها الطبيعية وكثافة سكانها ومستوطناتها وهيكلها الاقتصادي ومواردها البشرية، وبالتالي تتطلب تدخلات سياسية مختلفة، ولكنها تشترك في إمكانية إنشاء قواعد جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

100. عند معالجة استخدام الموارد الطبيعية في المناطق الريفية، يجب إيلاء الاهتمام لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية، التي توفر السلع والخدمات الأساسية للتنمية البشرية. وتتراوح هذه السلع والخدمات من الغذاء والماء إلى النباتات الطبية والوقود والأخشاب ومواد الإسكان. ولذلك فإن الحفاظ على الحالة الجيدة والصحة الجيدة لتلك النظم الإيكولوجية أمر أساسي لكل من الحفاظ على التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان.

101. وتعكس الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي – الحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية – أهمية هذا الموضوع. ويدعم إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لعام 2022 تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويستند إلى الخطط الاستراتيجية السابقة للاتفاقية، ويرسم مسارًا طموحًا لتحقيق الرؤية العالمية لعالمٍ يعيش بانسجامٍ مع الطبيعة بحلول عام 2050. ومن بين العناصر الرئيسية للإطار، تشير 4 أهداف إلى عام 2050 و 23 هدفًا إلى عام 2030. لا يقتصر القصد على ضمان الحفاظ على جميع مكونات التنوع البيولوجي فحسب، بل يشمل أيضًا معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، مثل الحد من الفقر والزراعة المستدامة وتربية الأحياء المائية والحراجة واحتياجات النساء والمجتمعات المحلية والمعرفة التقليدية والمشاركة العامة.

102. في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، كان هناك هجر للأراضي الزراعية والرعوية وكانت حملات إعادة التحريج فعالة، بينما في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط لا تزال الضغوط على النظم الإيكولوجية قوية، لا سيما في بلدان شمال إفريقيا بسبب الضغط السكاني المرتفع على الأراضي والموارد المائية، والتوسع الحضري، والاستغلال المفرط للغابات والرعي الجائر؛ بالإضافة إلى ذلك، تتفاقم عمليات التصحر بسبب تغير المناخ، مما يتسبب في زيادة الجفاف والظواهر المتطرفة (فترات طويلة من الجفاف، والفيضانات المدمرة للأراضي والماشية، ونوبات البرد الكبيرة)، مع آثار اجتماعية واقتصادية قوية على المزارعين. في هذا السياق، يُعد التعاون الغذائي بين دول البحر الأبيض المتوسط أيضًا قضية رئيسية فيما يتعلق بوضع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وأوجه التكامل القائمة بين الشمال والجنوب.

103. يستهلك قطاع الأغذية الزراعية في البحر الأبيض المتوسط موارد ريفية كبيرة ويُشكِّل أحد الدوافع الرئيسية للتدهور البيئي من خلال عمليات مثل تصحّر الأراضي الهامشية وجريان التلوث من الزراعة والصناعة. وفي الوقت نفسه، يُعدّ القطاع لاعبًا رئيسيًا في الحفاظ على المشهد الزراعي المتوسطي وفي توفير سبل العيش والعمالة. تُعدّ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتنمية الريفية والإنتاج الغذائي والأمن من الجوانب المترابطة التي تضمن رفاهية المجتمعات الريفية وتوفر مدخلات كبيرة للصناعات التحويلية، من تجهيز الأغذية إلى السياحة.

104. في جميع أنحاء المناطق الريفية في البحر الأبيض المتوسط، والأمن الغذائي لهما أهمية قصوى. نظرًا لأهمية المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وتعبئة القوى العاملة الأسرية، تساهم المزارع العائلية في الأمن الغذائي للأسر الزراعية والمجتمعات المحلية من خلال إمداد الأسواق المحلية. علاوة على ذلك، يساهم التضامن داخل الأسرة وبين الأجيال السائد في الأسر الزراعية بشكل كبير في مكافحة انعدام الأمن الغذائي والضعف الاجتماعي لسكان الريف. ومع ذلك، فإن الوصول إلى الأراضي مفتوح بشكل متزايد لرأس المال الأجنبي والمستثمرين دون الكثير من الاعتبار للآثار على المجتمعات الزراعية والريفية على المستوى المحلي. كما أن دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط عرضة للتغيرات في الأسعار الزراعية الدولية بسبب اعتمادها الشديد على واردات الحبوب. يجعل هذا السياق قضايا الأمن الزراعي والغذائي حساسة بشكل خاص.

105. علاوة على ذلك، نظرًا لأنه من المرجح أن تشمل آثار تغير المناخ تدهور الموارد المائية الزراعية وفقدان التربة الخصبة، فمن الضروري أيضًا ضمان الأمن الغذائي والحيوية الريفية من خلال تكييف الزراعة مع تغير المناخ. في الواقع، سيتأثر صغار المزارعين بشكل مباشر بهذه الآثار، التي تمثل مخاطر من حيث استقرار المناطق الريفية. وهذا يتطلب استراتيجيات وخدمات التكيف للمناطق الزراعية والريفية، بالإضافة إلى الدعم العام والخاص لتلك التعديلات، مثل تعزيز الممارسات الزراعية البيئية، والأساليب الزراعية البديلة، وتنويع المحاصيل، ومراقبة استخدام الكائنات المعدلة وراثيًا والحد منه، والحفاظ على المياه والتربة، والحد من استهلاك هذه الموارد الطبيعية.

الهدف 3: تعزيز الإدارة المستدامة للموارد ، لا سيما المياهوالأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال المستدامة للتنمية الريفية		
الغايات	**المؤشرات**	
	الإقليمية	**العالمية**
	لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية **مؤشرات أخرى لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**	**المؤشرات العالمية ذات الصلة**
الغاية 9: بحلول عام 2030، تضمن دول البحر الأبيض المتوسط أن يستخدم ما لا يقل عن 75% من سكانها خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان وأن يستخدم ما لا يقل عن 30% منهم الصرف الصحي المُدار بأمان في سياق متعدد المستويات من الإجهاد المائي والطلبات المتنافسة والنقص المتزايد، لا سيما بالنسبة للسكان الضعفاء والنساء	**مؤشر لوحة معلومات الحد الأدنى من أهداف التنمية المستدامة 14:** نسبة السكان (بالنسبة المئوية) الذين يستخدمون خدمة مياه الشرب المُدارة بأمان **المؤشر الأساسي 7 من أهداف التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط** **أ)** سحب المياه لكل ساكن؛ **ب)** موارد المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد **المؤشر الأساسي 8 من أهداف التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط،** التسربات البلاستيكية في البحر	**هدف التنمية المستدامة 6،** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام **المؤشر 6.1.1،** نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تُدار بأمان **المؤشر 6.2.1**نسبة السكان الذين يستخدمون (أ) خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان و(ب) مرفق غسل اليدين بالماء والصابون **المؤشر 6.4.2** مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة
الغاية 10: بحلول عام 2030، تضمن دول البحر الأبيض المتوسط حصول ما لا يقل عن 90% من السكان على أغذية ميسورة التكلفة وآمنة ومغذية على مدار العام، من خلال تعزيز النظم الغذائية المرنة والشاملة والمستدامة، بما في ذلك سلاسل التوريد المحلية	**مؤشر لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 11:** مؤشر الأمن الغذائي العالمي	**الهدف 2 من** أهداف التنمية المستدامة، القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة **المؤشر 2.1.2** انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، بناءً على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES)

106. تؤكد الاستراتيجية على الحاجة إلى امتثال التدابير القانونية الوطنية للالتزامات الدولية والإقليمية لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية وإدارتها والحفاظ عليها (التوجه الاستراتيجي 3.1). وتدعو إلى الإدارة الفعالة والتشاركية للمناطق المحمية واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة من أجل
تنمية منظمة في المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال تقييم الأثر البيئي والتقييم
والتقييم البيئي الاستراتيجي وعمليات التصريح. وتهدف الاستراتيجية إلى معالجة حدود التنمية الريفية المستدامة الناجمة عن الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وسلع وخدمات النظم الإيكولوجية، لا سيما الطاقة والغذاء والمياه، من خلال تحسين الكفاءة. تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت في عام 2010، من خلال القرار 292/64، بالحق في مياه الشرب المأمونة والنظيفة والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان ضروري للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان. يتم التعامل مع تحسين إدارة الغابات على قدم المساواة، على المستويين الوطني والإقليمي، بينما يتم تضمين نُهج وخطط تحلية المياه وإعادة استخدام الموارد الطبيعية. ستدعم المبادرات الرائدة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية (WEFE Nexus) في سلسلة المصدر إلى البحر في البحر الأبيض المتوسط ومبادرة الغابات المتوسطية هذه الأساليب بشكل ملموس. توصي الاستراتيجية بالإصلاحات المؤسسية والقانونية التي تعزز برامج التعاون في مجال المياه بين القطاعات وعبر الحدود. تقترح الاستراتيجية أيضًا اعتماد سياسات وتدابير وأدوات تنظيمية للاستغلال المستدام للموارد غير المتجددة وما يتصل بها من استعادة ما بعد الاستخراج.

التوجه الاستراتيجي 3.1: تعزيز الاستخدام الدائري/التجديدي وإدارة وحفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المستدامة والنظم الإيكولوجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
3.1.1. ضمان وجود تدابير قانونية للحفاظ على/استعادة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية والإقليمية.	الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني	20
3.1.2. ضمان تنفيذ تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي وعمليات التصريح لدعم التنمية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى رصد التدخلات وإدارتها بشكل متكيف.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
3.1.3. وضع استراتيجيات تشاركية لإدارة الموارد عبر القطاعات لضمان استخراج الموارد الطبيعية المتجددة بطرق لا تهدد الاستخدام المستقبلي للموارد، ودون تجاوز أقصى عائد مستدام لها.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
3.1.4. تحقيق توازن مستدام بين إنتاج الغذاء واستخدام المياه واستخدام الطاقة، من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة ، وكذلك من خلال إدخال الإصلاحات المؤسسية والقانونية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	20
3.1.5. تطوير نماذج اجتماعية واقتصادية للخيارات الاستراتيجية الوطنية لتخصيص المياه بين الزراعة والصناعة والسياحة والاستخدامات المنزلية، مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى مبادرات "الصحة الواحدة " واحتياجات التنمية الاقتصادية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، القطاع الخاص	203
3.1.6. ضمان تنفيذ استخراج وإدارة الموارد غير المتجددة بطرق تقلل من الآثار البيئية، وأن تشمل أنظمة التصاريح الاستعادة بعد الاستخراج.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	203
3.1.7. وضع خطط عمل لاستعادة الأراضي من الأنشطة الاستخراجية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	203
3.1. تأمين إمدادات المياه، في سياق تغير المناخ، مع مراعاة تطوير الموارد غير التقليدية مثل إعادة الاستخدام وسحب تحلية المياه وكذلك تعزيز الاعتدال في استخدامات المياه التقليدية	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2030
3.1. ضمان إدارة الغابات بطريقة مستدامة للسماح للمديرين بالاستفادة من السلع والخدمات (الثقافية والتنظيمية والإمداد) التي يقدمونها بما في ذلك الاعتبار الاجتماعي (القبول) لتطور منصات الغابات بسبب تغير المناخ	كومات الوطنية، والسلطات المحلية	203
3.1.10 وضع خطط / استراتيجيات وطنية لتأمين الوسائل والوقاية بشكل أفضل من الحرائق ولكن	كومات الوطنية، والسلطات المحلية	2030

التوجه الاستراتيجي 3.1: تعزيز الاستخدام الدائري/التجديدي وإدارة وحفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المستدامة والنظم الإيكولوجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
أيضًا من الموت والتصحر في حوض البحر الأبيض المتوسط		
الإقليمية		
3.1.11. تطوير أو تعزيز برامج وشبكات التعاون المائي عبر الحدود	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	203
3.1.12. تعزيز الخطط الإقليمية بشأن إعادة الاستخدام وتحلية المياه لجعلها أكثر استدامة، لا سيما فيما يتعلق بتصريف المحاليل الملحية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومصادر الطاقة المتجددة لإنتاج تحلية المياه	ؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، قطاع الخاص	203
3.1.13 تنسيق نظام للرصد وبرنامج للتقييم من أجل إدارة أكثر استدامة للغابات	ؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية	203

107. تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الحفاظ على الأصناف النباتية الأصلية أو التقليدية وسلالات الحيوانات الأليفة واستخدامها، بالإضافة إلى تقييم المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية (التوجه الاستراتيجي 3.2). وتدعو إلى إنشاء بنوك بذور وطنية ومستودعات للمعرفة وتشجعها على المشاركة في التعاون الإقليمي. وتعزز تثمين المعرفة التقليدية والأعراق البرية، مع التأكيد على الحاجة إلى دعم دمجها في التعليم والتدريب للممارسات الريفية والزراعية.

التوجه الاستراتيجي 3.2: تعزيز الحفاظ على الأصناف النباتية الأصلية أو التقليدية وسلالات الحيوانات الأليفة واستخدامها، وتقييم المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
3.2.1. إنشاء بنوك بذور وطنية ومستودعات للمعرفة للأصناف النباتية الأصلية أو التقليدية وسلالات الحيوانات الأليفة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجمعيات الزراعية والتعاونيات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص	2030
3.2.2. دعم دمج المعرفة التقليدية في التعليم والتدريب للممارسات الريفية والزراعية على المستوى الوطني.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص	2035
3.2.3. تعزيز تثمين المعرفة التقليدية في برامج تمويل التنمية الريفية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية ، والوكالات المانحة	2035
3. دمج الممارسات الزراعية المستدامة والإشراف على الأراضي في برامج التعليم على المستوى الرسمي وغير الرسمي. التأكيد على الحفاظ على التربة وإدارة المياه وتقنيات المحاصيل المستدامة في التعليم المدرسي وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة	ومة الوطنية، والمؤسسات التعليمية، ومراكز التعليم البيئي، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	2035
الإقليمية		
3.2.5. إقامة تعاون إقليمي بين بنوك البذور ومستودعات المعرفة حول البحر الأبيض المتوسط.	المؤسسات الإقليمية والمجتمع المدني	2035

108. تتناول الاستراتيجية العواقب الاجتماعية والبيئية الناجمة عن عدم المساواة التي تؤثر على سكان الريف، ولا سيما النساء والشباب، من خلال تطوير المهارات والفرص من خلال برامج التنمية الريفية التشاركية التي تأخذ في الاعتبار المعارف والمهارات والحرف التقليدية من أجل إضافة قيمة إلى المناطق الريفية والأصول الثقافية المحلية. يعزز التوجه الاستراتيجي 3.3 التنمية الريفية الشاملة والمستدامة، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر. وعلى المستوى الوطني، يجب أن تشجع تدابير السياسة والترتيبات المالية تعدد الوظائف الريفية، والجمع بين السياحة والزراعة، مما يعود بالنفع على تمكين المرأة وتوظيف الشباب. وينبغي أن تؤدي هذه الإجراءات أيضًا إلى الوصول العادل والمستدام إلى الخدمات المحلية الأساسية للمجتمعات الريفية. يركز العمل الإقليمي على الشراكات والشبكات الدولية لبناء القدرات في تعزيز المعارف والمهارات والحرف التقليدية، بالإضافة إلى إنشاء برامج لتنمية القدرات للمجتمعات المحلية.

التوجه الاستراتيجي 3.3: تعزيز التنمية الريفية الشاملة والمستدامة، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر، والصحة الواحدة ، والأمن الغذائي ، وتمكين المرأة وتوظيف الشباب، بما في ذلك الوصول العادل والمستدام إلى الخدمات المحلية الأساسية للمجتمعات الريفية		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
3.3.1. وضع برامج التنمية الريفية التشاركية وتكييف التدابير والترتيبات المالية لتشجيع التعددية الريفية والتنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمعات الريفية الضعيفة، لا سيما لصالح النساء والشباب، مع مراعاة ضعف هذه المجتمعات للمخاطر الطبيعية والبشرية، والتي تعترف بتعدد وظائف المناطق الريفية.	الحكومات الوطنية	2035
3.3.2. تطوير برامج التدريب والأعمال التجارية لتشجيع إحياء المهارات والفنون والحرف التقليدية في ضوء حماية الثقافة المحلية وكذلك وسيلة لإنشاء الأنشطة الاقتصادية محليًا.	الحكومات الوطنية	2030
3.3.3. إعداد خطط عمل لدعم تطوير السياحة الريفية التي من شأنها التخفيف من الاكتظاظ في المدن والمنتجعات الساحلية، وتحفيز استخدام المنتجات المنتجة محليًا وتوليد فرص عمل محلية.	الحكومات الوطنية	2030
الإقليمية		
3.3.4. تطوير الشراكات والشبكات الإقليمية/ دون الإقليمية لبناء القدرات في تعزيز المعارف والمهارات والحرف التقليدية، بالإضافة إلى إنشاء برامج لتنمية القدرات للمجتمعات المحلية.	المؤسسات الإقليمية	2035

109. من أجل ضمان الوصول العادل للمنتجين المحليين وصغار المزارعين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة (التوجه الاستراتيجي 3.4)، ستضيف البرامج الوطنية التي تدعم التقنيات الزراعية الإيكولوجية والعضوية قيمة إلى الأصول والمنتجات والعمليات المحلية. وسيتحقق ذلك من خلال استخدام المنتجات والعمليات المبتكرة وخطط التعاون وأدوات السوق وخطط التسويق وخطط وضع العلامات. وتركز الاستراتيجية على القيمة المضافة للزراعة العضوية والموسومة والحفاظ عليها، مع التحكم في استخدام الكائنات المعدلة وراثيًا والحد منه. على جانب الطلب، سيتم تطوير حملات زيادة الوعي من أجل توعية المستهلكين فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية المحلية.

التوجه الاستراتيجي 3.4: ضمان وصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
3.4.1. اتخاذ إجراءات لتحسين وصول صغار المنتجين إلى الأسواق، بما في ذلك أسواق السياحة، من خلال استخدام المنتجات والعمليات المبتكرة وخطط التعاون وأدوات السوق وخطط التسويق وخطط وضع العلامات.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والتعاونيات المحلية	2030
3.4.2. اتخاذ مبادرات لزيادة الوعي بالفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لاستهلاك المنتجات المحلية، بما في ذلك في قطاع السياحة.	الحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، المحلية	2030
3.4.3. تطوير وتعزيز الزراعة القائمة على التقنيات الزراعية الإيكولوجية والعضوية، بما في ذلك الزراعة العضوية والموسومة والحفاظ عليها، والتحكم في استخدام الكائنات المعدلة وراثيًا والحد منه، مع تقديم دعم خاص لصغار المزارعين.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والمجتمعات الريفية، والتعاونيات المحلية، والقطاع الخاص	2030

الهدف 4: تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ

الرؤية والإجراءات

110. في حين أن أهداف التنمية المستدامة عالمية في طموحها، فإن تحقيقها سيعتمد على القدرة على تحويلها إلى واقع على المستوى المحلي. مع ارتباط 65 في المائة على الأقل من أهداف التنمية المستدامة بعمل وتفويضات الحكومات المحلية والإقليمية[39] ، فإن توطين أهداف التنمية المستدامة ونهج الحوكمة متعدد المستويات هو عامل تسريع رئيسي لتنفيذ خطة عام 2030.[40]

111. على الرغم من تأثرها بالأزمة الاقتصادية، إلا أن التحضر لسكان البحر الأبيض المتوسط مستمر بوتيرة سريعة، لا سيما على طول شواطئه الجنوبية. يعيش شخصان من كل ثلاثة أشخاص بالفعل في المناطق الحضرية في دول البحر الأبيض المتوسط، وهو أعلى من المتوسط العالمي.

112. بحلول عام 2050 تقريبًا، يتوقع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن ينمو عدد سكان الحضر إلى حوالي 170 مليون نسمة في البلدان الواقعة على الشاطئ الشمالي (140 مليون نسمة في عام 2005) وإلى أكثر من 300 مليون نسمة في الجنوب والشرق (151 مليون نسمة في عام 2005). تولد هذه الحقيقة تحديات خطيرة: على سبيل المثال، بحلول عام 2030، ستكون هناك حاجة إلى حوالي 42 مليون مسكن إضافي، بشكل رئيسي في المدن.[28] بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من ذلك، فإن معظم مدن البحر الأبيض المتوسط، لا سيما تلك الموجودة على الساحل، لا تتم إدارتها حاليًا بشكل مستدام، لا سيما فيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية لتلك السواحل. وهي غير قادرة على الصمود بشكل كافٍ من حيث التعامل مع المخاطر والأخطار الطبيعية والبشرية، بما في ذلك تغير المناخ والمستوى المتزايد للمخاطر بسبب آثار تغير المناخ بشكل رئيسي الفيضانات والعواصف. وفي الوقت نفسه، لا يتم الاعتراف بشكل كافٍ بإمكانات المدن كمحركات للتغيير الاجتماعي والاقتصادي المبتكر والمستدام. تتمتع المدن بالقدرة على أن تكون مختبرات لاختبار الهندسة وتطبيقها بنجاح للتكيف مع آثار تغير المناخ، أي البنية التحتية الخضراء والحلول القائمة على الطبيعة (NbS) للتكيف مع "تأثير الجزيرة الحرارية الحضرية"؛ وتطوير ممرات الحدائق الخضراء والأنهار الزرقاء لتوليد البرودة؛ وتصميم وهندسة المباني لاستخدام تأثير الرياح وزيادة البرودة الطبيعية.

113. لا تتمتع مدن البحر الأبيض المتوسط بالمرونة الكافية من حيث التعامل مع المخاطر والأخطار الطبيعية والبشرية، بما في ذلك تغير المناخ. كما أنها تعتمد بشكل كبير على الطاقة، مع انخفاض حصص الطاقة المتجددة المستخدمة، كما أن قدرتها الإنتاجية من حيث الطاقة المتجددة والزراعة الحضرية وإعادة تدوير النفايات غير مستغلة بشكل كبير. نما توليد النفايات في المنطقة على مدى العقد الماضي، ويرجع ذلك في الغالب إلى تزايد عدد السكان وزيادة الاستهلاك. تحتاج إدارة النفايات إلى تحسين كبير: في حين يتم جمع ثلاثة أرباع النفايات، يتم التخلص من معظمها في مكبات مفتوحة، مما يؤدي إلى آثار صحية وبيئية سلبية. في عام 2020، يختلف معدل إعادة التدوير أيضًا على نطاق واسع. في البلدان الشمالية، يرتفع معدل إعادة التدوير إلى 46% في سلوفينيا، باستثناء البوسنة والهرسك بمعدل يقترب من 0 (المعدل في إسرائيل 25%). تبلغ نسبة فرنسا وإيطاليا واليونان حوالي 20 إلى 25%. تبلغ نسبة كرواتيا وإسبانيا وقبرص حوالي 10-17%. تبلغ نسبة الجزائر ولبنان ومالطا والجبل الأسود وموناكو والمغرب حوالي 5 إلى 10% (مؤشر لوحة معلومات استراتيجية التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط 20؛ 2023). في البحر الأبيض المتوسط، تمثل النفايات الإلكترونية والنفايات الخطرة على التوالي 8 مليارات طن و28 مليار طن.[41] بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مشاركة السكان في صنع القرار بشأن المسائل الحضرية في العديد من الحكومات/ البلديات دون الوطنية والمحليةمنخفضة، وكذلك مستوى الوصول إلى الخدمات الحضرية.

114. تشير آفاق النمو الحضري في مدن البحر الأبيض المتوسط إلى تفاقم التحديات الحالية: الاستهلاك المفرط للأراضي؛ والتدهور الأكثر سرعة للتراث المعماري؛ وتلوث المياه الجوفية؛ وإدارة النفايات غير الفعالة وغير المعالجة ؛ وتلوث الهواء والضوضاء في الغلاف الجوي؛ والتأثير التراكمي لجميع هذه العوامل على البيئة وعلى صحة الإنسان. وعلى هذا الأساس، إذا لم تُتخذ الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تصحيح آثار الاختلالات الإقليمية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية الحضرية، فقد تعاني مجتمعات البحر الأبيض المتوسط ونظمه الإيكولوجية من عواقب وخيمة، لا سيما بالاقتران مع الآثار المتوقعة لتقلب المناخ وتغيره. من المرجح أن تؤثر هذه بشكل أقوى على المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، حيث يعيش غالبية السكان في المدن وخاصة داخل المناطق الساحلية المنخفضة والمنخفضات الساحلية المعرضة للفيضانات الساحلية.

115. كما أن السياسات السليمة التي تفضي إلى التماسك الاجتماعي والإقليمي في المناطق الريفية، والتي يتم تناولها في إطار الهدف 3، ضرورية لضمان التنمية الحضرية المستدامة. ترتبط الاستدامة الحضرية بالأمن الغذائي والأشكال المستدامة للتنمية الريفية: فالظروف الريفية السيئة لها آثار اجتماعية وسياسية قوية أيضًا على المدن، حيث أن المناطق الحضرية يسكنها إلى حد كبير مهاجرون ريفيون.

---

[39] الأمم المتحدة، موجزات السياسات المشتركة بين الوكالات حول تسريع التقدم في خطة عام 2030 من المستويات المحلية إلى العالمية: الأهمية الحاسمة لتوطين أهداف التنمية المستدامة، يوليو 2024

[40] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الإدارة المتعددة لتوطين أهداف التنمية المستدامة، ديسمبر 2022

[41] حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2020: ملخص لصانعي القرار (SoED 2020)

116. تُعَدّ المدن أمرًا بالغ الأهمية للتنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، لأنها محركات للتنمية الاقتصادية والابتكار والإبداع: تُعَدّ أجندة المدن الصديقة للمناخ مثالاً على إمكانات المناطق الحضرية للمساهمة في الاستدامة. ولهذه الأسباب، فإنَ أفضل أمل لمستقبل مدن البحر الأبيض المتوسط هو اتباع نهج جديد ومستدام ومبدع لتخطيط وإدارة التجمعات الحضرية في البحر الأبيض المتوسط، وتقديم حلول مستدامة على المدى الطويل، والبناء على التطلعات والتفاهمات المشتركة بين أصحاب المصلحة المعنيين.

117. تتمتع المناطق الحضرية الخضراء والزرقاء في المدينة بالعديد من الوظائف البيئية والاجتماعية والثقافية الإيجابية: التخفيف من الضغوط البيئية، وتحسين الجماليات، والحد من تأثير الجزيرة الحرارية الحضرية، والتخفيف من الفيضانات، وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي الحضري المباشرة أو غير المباشرة. المناطق الحضرية الخضراء والزرقاء، أو "البنية التحتية الخضراء والزرقاء" هي شبكات من النظم البيئية الطبيعية والمهندسة التي توفر مجموعة متنوعة من الخدمات لزيادة مرونة النظم الحضرية. في حين أن الإضافة البسيطة لمنطقة خضراء يمكن أن يكون لها تأثير طفيف على استدامة المدينة العالمية، وأن الحديقة المخططة في منطقة يتعذر الوصول إليها لن تلبي احتياجات المواطنين، بينما تتطلب إدارة العديد من الموارد، يمكن أن تكتسب الحديقة نفسها قيمة أكبر إذا أُخذت في الاعتبار خدمات النظام الإيكولوجي الإجمالية المحتملة الناتجة عنها (بما في ذلك إدارة المياه). ويمكن تطبيق العديد من أفضل ممارسات الإدارة الحضرية في مدن البحر الأبيض المتوسط. علاوةً على ذلك، يمكن أيضًا تخطيط مشاريع التجديد الحضري والمستوطنات الحضرية الجديدة وتصميمها على أساس أفضل ممارسات الإدارة الحضرية المتعلقة بالبنية التحتية الخضراء والزرقاء متعددة الوظائف. وسيسهم ذلك في الانتقال إلى بيئات أكثر قدرة على التكيف مع الظروف المستقبلية المتغيرة.

الهدف 4: تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير المناخ		
الغايات	**المؤشرات**	
	الإقليمية	**العالمية**
	لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية **مؤشرات أخرى لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**	**المؤشرات العالمية ذات الصلة**
الغاية 11: بحلول عام 2030، خفضت جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير توليد النفايات من خلال الوقاية وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، لا سيما من خلال ضمان إعادة تدوير 60% على الأقل من النفايات الصلبة البلدية أو تسميدها أو إدارتها بشكل مستدام، بما في ذلك الجمع المنفصل واستعادة المواد، بما في ذلك النفايات الحيوية، مع التركيز على نفايات التغليف وعلى المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد الأكثر ضررًا على البيئة كأولوية.	**مؤشر لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 20** النفايات المولدة والمعالَجة حسب نوع النفايات ونوع المعالجة معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها	**الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة**، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة **المؤشر 11.6.1**، نسبة النفايات الصلبة البلدية التي تم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة من إجمالي النفايات البلدية التي تنتجها المدن **هدف التنمية المستدامة 12**، ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة **المؤشر 12.5.1، معدل إعادة التدوير على** الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها
الغاية 12: بحلول عام 2035، اعتمدت الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطرًا تنظيمية وسياساتية مع معايير صحية لجودة الهواء مع مراعاة إرشادات جودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO).	**المؤشر الأساسي 9 من أهداف التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط** جودة الهواء: **أ)** تركيز PM2.5 ؛ **ب)** انبعاث أول أكسيد الكربون	**الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة**، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة **المؤشر 11.6.2**، متوسط المستويات السنوية للجسيمات الدقيقة (مثل PM2.5 وPM10) في المدن (مرجح حسب عدد السكان)

118. تعالج الاستراتيجية الضغوط على البيئة الناجمة عن الزحف العمراني، لا سيما في المناطق الساحلية، حيث تنجم في بعض الحالات عن التنمية السياحية (التوجه الاستراتيجي 4.1). وتشمل الحلول المقترحة تعزيز تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم كنقاط محورية للتنمية الإقليمية المستدامة، ورصد ومراقبة التحضر الساحلي والتعدي عليه. تؤكد الاستراتيجية على الحاجة إلى لوائح وأدوات قوية للتخطيط المكاني والسياحة. وتدعو إلى تعزيز البنية التحتية الزرقاء والخضراء، والمساحات المفتوحة العامة الآمنة والخضراء، والتي ستوفر خدمات النظم الإيكولوجية الحضرية التي ستسهم في تحسين القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وتقلبه. يتطلب ذلك استخدام أنظمة التخطيط المكاني وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات على المستوى الوطني، بالإضافة إلى إعداد مبادئ توجيهية إقليمية لتخطيط البنى التحتية الخضراء والزرقاء متعددة الوظائف في البحر الأبيض المتوسط. تعمل مبادرة رائدة على تعزيز وتنفيذ جائزة "المدينة الصديقة للبيئة"، وفقًا للقرار IG.22/19 الصادر عن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (COP19 أثينا اليونان، 9-12 فبراير/شباط 2016)، تكملها المبادرة الرائدة الشبكة المتوسطية للمدن الصفرية الصافية.

التوجه الاستراتيجي 4.1: تطبيق عمليات التخطيط المكاني الشاملة والمتكاملة والادوات الاخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى تحسين الامتثال للقواعد واللوائح ذات الصلة، لزيادة التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي وتقليل الضغوط على البيئة		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
4.1.1. استخدام أنظمة التخطيط المكاني وأدوات إدارة الأراضي للتخطيط الحضري/الساحلي المستدام والتنمية المتوازنة في المناطق الحضرية التي تتضمن تدابير لتوفير البنية التحتية، والحد من استغلال الأراضي حيثما أمكن، بالإضافة إلى توفير بنية تحتية حضرية خضراء وزرقاء متعددة الوظائف، والتي توفر خدمات النظام الإيكولوجي الحضري التي تعتبر مهمة أيضًا للتكيف مع تغير المناخ.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	2030
4.1.2. ضمان وضع أدوات ملزمة قانونًا لتطوير السياحة في المناطق التي تعاني من ضغوط السياحة، وما يتصل بذلك من التوسع العقاري والتدهور الساحلي.	الحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	2030
4.1.3. تعزيز المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم كنقاط محورية للتنمية الإقليمية التي ستقلل من الضغوط السكانية على التجمعات الحضرية، بما في ذلك من خلال ضمان وصلات النقل المناسبة من المراكز الحضرية الرئيسية إلى المراكز المتوسطة والصغيرة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	2030
4.1.4. تعزيز حماية وتحسين وإنشاء مساحة عامة مفتوحة إضافية آمنة وخضراء ومظللة، وجزء من شبكة من البنية التحتية الخضراء.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط والمجتمع المدني	2035
الإقليمية		
4.1.5. رصد التحضر الساحلي والتعدي عليه على المستوى الإقليمي وتقديم دعم الرصد للسلطات الوطنية والمحلية.	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	2035
4.1.6. إنشاء عملية إقليمية لبناء القدرات وتبادل الممارسات الجيدة بشأن تحسين الامتثال للوائح التخطيط المكاني.	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2030
4.1.7. وضع عملية لإعداد مبادئ توجيهية إقليمية لتخطيط الحلول القائمة على الطبيعة متعددة الوظائف، والبنية التحتية الخضراء والزرقاء، وتوفير فرص لتبادل أفضل ممارسات الإدارة الحضرية ذات الصلة.	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
4.1.8. تحديد النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي الحضري في البحر الأبيض المتوسط وتبادل الخبرات بشأن حمايتها.	المؤسسات الدولية والإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	2030

119. تشجع الاستراتيجية مشاركة سكان الحضر في التخطيط وصنع القرار لدعم التخطيط والإدارة الحضريين المستدامين (التوجه الاستراتيجي 4.2). وفي هذا الصدد، يعد ضمان تدفق المعلومات وتعزيز القدرات للمشاركة أمرًا أساسيًا. وعلى المستوى الوطني، ستُنشأ آليات تشاركية، وتُوضع أنظمة حوكمة تسمح للسلطات القضائية الحضرية بتنظيم الأراضي وتسجيلها وإدارتها،

ضمن إطار قائم على الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم تدابير التخطيط تطوير النماذج الحضرية التي ترفع مستوى المستوطنات غير الرسمية داخل النسيج الحضري من خلال التخطيط الإقليمي التطلعي. سيتم تطوير الشبكات الإقليمية للمدن أو تعزيزها، وسيتم تطوير مجموعة أدوات حضرية مستدامة للبحر الأبيض المتوسط (مبادرة رائدة) بالتعاون مع هذه الشبكات. سيساعد ذلك على ضمان أن تكون مدن البحر الأبيض المتوسط مدنًا مخططة لتكون شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة.

التوجه الاستراتيجي 4.2: تشجيع التوسع الحضري الشامل للجميع وتعزيز القدرات على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية على نحو قائم على المشاركة ومتكامل		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
4.2.1. تعزيز الإدارة الحضرية من خلال إنشاء آليات اتصال وتشاركية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة الحضريين وإشراكهم في صنع القرار.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني المجتمع والقطاع الخاص	2035
4.2.2. رفع مستوى المستوطنات غير الرسمية إلى مدن وتوقع المعدلات المتوقعة للنمو الحضري من خلال التخطيط الإقليمي الأكثر توازناً وتوفير مساكن لائقة وبأسعار معقولة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	2035
4.2.3. وضع أنظمة حوكمة تسمح للسلطات القضائية الحضرية بتنظيم الأراضي وتسجيلها وإدارتها، ضمن إطار قائم على الحقوق.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني المجتمع المدني	2035
الإقليمية		
4.2.4. تطوير أو تعزيز برامج الشبكات والشراكات الإقليمية والمشاريع الإقليمية/ دون الإقليمية بين المدن وعلى مستوى منطقة المدينة حول البحر الأبيض المتوسط لتعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات في المدن المستدامة.	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2035

120. تركز الاستراتيجية على حماية المراكز الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها كوسيلة للاحتفاظ بالسكان والنشاط الاقتصادي، في مواجهة اتجاه زيادة الهجر والتهميش، بناءً على الحوافز المالية والتخطيطية (التوجه الاستراتيجي 4.3). كما يركز على خلق فرص لتعزيز الطابع المميز المحلي في كل من التخطيط وتطوير المشاريع من أجل تعزيز الجاذبية المحلية. ويدرك هذا أن الحفاظ على تميز المناطق ينطوي على إمكانية للتنمية الاقتصادية والميزة التنافسية. توصي الاستراتيجية بتطوير أو تعزيز الشبكات الحالية للمدن التاريخية، التي تشمل الجهات الفاعلة الاقتصادية، بما في ذلك قطاع السياحة والتي تمثل الصناعات التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي توفير السكن الاجتماعي الكافي إلى جانب الحوافز المالية وإعادة تأهيل المراكز التاريخية إلى تعزيز جاذبية المخزون التاريخي مقارنة بالتوسعات الحضرية الهامشية. وعلى المستوى الإقليمي، يتم تعزيز التواصل بين المراكز التاريخية وربطها بالأنشطة الاقتصادية كوسيلة لضمان الجدوى

التوجه الاستراتيجي 4.3: تعزيز حماية المناطق الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
4.3.1. استخدام أشكال إعادة التأهيل المتكاملة والمستدامة للمراكز الحضرية التاريخية، بناءً على الممارسات الجيدة للحفاظ على السكان في المراكز التاريخية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2030
4.3.2. توفير الحوافز المالية والتخطيطية لاستخدام المراكز الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط السلطات	2030
4.3.3. خلق فرص لتعزيز الطابع المميز المحلي في كل من التخطيط وتطوير المشاريع من أجل تعزيز الجاذبية المحلية، كأداة للتنمية الاقتصادية وتعزيز الميزة التنافسية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	2035
4.3.4. توفير السكن الاجتماعي الكافي إلى جانب الحوافز المالية وإعادة تأهيل المراكز التاريخية لتعزيز جاذبية المخزون السكني التاريخي مقارنة بالتوسعات الحضرية الهامشية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	2030
الإقليمية		
4.3.5. تطوير أو تعزيز الشبكات الحالية للمدن التاريخية في البحر الأبيض المتوسط، التي تشمل الجهات الفاعلة الاقتصادية، بما في ذلك قطاع السياحة والتي تمثل الصناعات التقليدية.	المؤسسات الدولية والإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2030

121. لا يزال إنتاج النفايات الصلبة والسائلة وإدارتها من المخاوف الرئيسية في العديد من المناطق الحضرية في البحر الأبيض المتوسط (التوجه الاستراتيجي 4.4). تشجع الاستراتيجية التدابير الوطنية لتنفيذ حلول مبتكرة لإدارة النفايات، بما يتماشى مع التسلسل الهرمي للنفايات: الوقاية والحد وإعادة الاستخدام والفرز وإعادة التدوير والاسترداد، وكخيار أقل تفضيلاً، التخلص منها. كما أنه من الأولويات تعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة بين المواطنين وتطوير خطط التغيير السلوكي التي ستؤدي إلى تقليل أحجام النفايات وتطوير الأطر القانونية والمالية لدعم الإدارة المستدامة للنفايات. على المستوى الإقليمي، سيتم إجراء تقييم لفعالية الحلول عالية التقنية ومنخفضة التقنية (المبادرة الرائدة)، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر زيادة الوعي والتدابير الاقتصادية التي تم تنفيذها، بهدف استخدامها على نطاق أوسع في جهود الحد من النفايات. أخيرًا، تتضمن الاستراتيجية أيضًا إجراءً إقليميًا لتطوير قاعدة بيانات للنفايات المولدة والمعالَجة وتدفقات المواد ذات الصلة.

التوجه الاستراتيجي 4.4: تعزيز الإنتاج المستدام واستخدام المنتجات المستدامة والإدارة الفعالة للنفايات في سياق اقتصاد أكثر دائرية، وكذلك تعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة بين المواطنين		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
4.4.1. تنفيذ الإنتاج المبتكر والمتكامل والمستدام، واستخدام المنتجات المستدامة وحلول إدارة النفايات الفعالة ، بما يتماشى مع تقييم دورة الحياة، ومسؤولية المنتج الممتدة والتسلسل الهرمي للنفايات: الوقاية والحد وإعادة الاستخدام والفرز وإعادة التدوير والاسترداد والتخلص منها.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية/البلديات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
4.4.2. وضع خطط لتشجيع وتثقيف المجتمعات المحلية لتغيير سلوكها فيما يتعلق باستخدام المنتجات والنفايات ، وزيادة الوعي بأنماط الاستهلاك	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
4.4.3. وضع أطر قانونية ومالية للإنتاج المستدام وإدارة النفايات.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
4.4.4. تضمين التخطيط الحضري المستدام والوعي بالمباني الخضراء في برامج ومناهج التعليم المدرسي والتعليم والتدريب المهني. تعزيز التعليم بشأن النقل المستدام والبنية التحتية الخضراء والتصميم الحضري الموفر للطاقة. تشجيع المدارس والمشاركة المجتمعية في مبادرات التخطيط الحضري المستدام.	ومات الوطنية، والمؤسسات التعليمية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني، ومراكز التعليم البيئي، والسلطات المحلية	2030
الإقليمية		
4.4.5. تطوير قاعدة بيانات قوية للنفايات المولدة والمعالَجة وتدفقات المواد ذات الصلة.	المنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية	2030

122. زادت العديد من مدن البحر الأبيض المتوسط من اعتمادها على المركبات الخاصة، وهي زيادة تفاقمت بسبب الزحف العمراني، مما أدى إلى التلوث والازدحام وارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وإغلاق الأراضي لإدارة حركة المرور ومواقف السيارات. تدعو الاستراتيجية، في إطار التوجه الاستراتيجي 4.5، إلى تقليل الاعتماد على المركبات الخاصة من خلال تطوير أنظمة نقل عام متكاملة وفعالة بين المدن الساحلية ومناطقها الوظيفية. كما يوصي بتوقع احتياجات النقل المستقبلية، التي ستوفرها بشكل أساسي أشكال النقل الجماعي، مصحوبة بأدوات اقتصادية وتنظيمية، وزيادة الاتصال الافتراضي. وعلى المستوى الإقليمي، يتم تضمين تطوير إطار مستدام للنقل والتنقل للبحر الأبيض المتوسط.

التوجه الاستراتيجي 4.5: تعزيز الأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل الطلب على النقل، وتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية وتحفيز التنقل المستدام وإمكانية الوصول في المناطق الحضرية		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
4. إعادة تصميم عرض النقل من خلال تعزيز بدائل السيارات الفردية، ووضع أحكام التخطيط المكاني التي تقلل الحاجة إلى التنقل الشخصي الخاص، وتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
4.5.2. الحد من الازدحام المروري في المناطق الحضرية والتلوث من خلال الأدوات الاقتصادية والتنظيمية التي تعزز أنظمة النقل الجماعي منخفضة التلوث على المستوى الحضري المحلي، والنقل العام البحري (الطرق الزرقاء)، والروابط متعددة الوسائط، ونقل البضائع الأكثر استدامة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
4.5.3. زيادة الاتصال الافتراضي على الأقل بالخدمات الأساسية من أجل تقليل الحاجة إلى السفر.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
الإقليمية		
4.5.4. وضع إطار مستدام للنقل والتنقل في البحر الأبيض المتوسط، مع مراعاة أهداف سياسة النقل في الاتحاد الأوروبي والمبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للمدن الصغيرة، من أجل تقليل تكاليف النقل وتقديم الخدمات وتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2035

123. تعزز الاستراتيجية المباني الخضراء، بما في ذلك تحديث مخزون المباني الحالي، ومواد البناء البديلة، وإعادة تشكيل أنماط تنظيم الإسكان للمساهمة في الحد من البصمة البيئية للبيئة المبنية (التوجه الاستراتيجي 4.6). وعلى المستوى الوطني، يجب وضع أدوات مختلفة لبناء المباني الخضراء وتعديل المباني القائمة (مثل الترتيبات المؤسسية والقانونية والاستراتيجيات وخطط الدعم وبرامج التدريب والمعايير). وعلى المستوى الإقليمي، تركز الاستراتيجية على تطوير المعايير الإقليمية وأطر إصدار الشهادات والجودة لتشجيع المباني الخضراء المناسبة لمناخ البحر الأبيض المتوسط. ستوفر هذه المعايير والأطر الإقليمية التوجيه للجهود المبذولة على المستوى الوطني لتشجيع المباني الخضراء المناسبة للبيئة المحلية.

التوجه الاستراتيجي 4.6: تعزيز البنى التحتية الخضراء والطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة للمساهمة في الحد من البصمة البيئية للبيئة المبنية		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
4.6.1. وضع الترتيبات المؤسسية والقانونية والاستراتيجيات وخطط الدعم وبرامج التدريب والمعايير لبناء المباني الخضراء وتعديل المباني القائمة وتحسين كفاءة الطاقة	الحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجمعيات المهنية (المهندسون المعماريون، المهندسون المدنيون)	2030
4. ضمان التحولات الخضراء للمدن من حيث استخدام مواد البناء البديلة، وإعادة تشكيل أنماط تنظيم الإسكان فيما يتعلق بالحلول القائمة على الطبيعة (NBS) وتحسين كفاءة الطاقة	ومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجمعيات المهنية هندسون المعماريون، المهندسون المدنيون)	2035
الإقليمية		
4.6.3. تطوير المعايير الإقليمية/دون الإقليمية وأطر إصدار الشهادات والجودة لتشجيع المباني الخضراء والمحسنة في مجال كفاءة الطاقة المناسبة لمناخ البحر الأبيض المتوسط.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجمعيات المهنية	2035

124. المناطق الحضرية، لا سيما تلك الواقعة بالقرب من الساحل، عرضة للكوارث الطبيعية والبشرية والتغيرات واسعة النطاق، بما في ذلك تغير المناخ. يركز التوجه الاستراتيجي 4.7 على تعزيز المرونة الحضرية، من أجل الحد من تعرضها للمخاطر الناجمة عن المخاطر الطبيعية والبشرية بما في ذلك تغير المناخ. وإلى جانب التدابير الإقليمية المتعلقة بالتأهب للطوارئ، تسلط الاستراتيجية الضوء أيضًا على عدد من الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل المدن فيما يتعلق بالقدرة على الصمود. وعلى المستوى الوطني، يتم تناول الحماية من المناخ في تنفيذ البرامج التي تزيد من المرونة الحضرية. سيتم إعداد مبادئ توجيهية وطنية لتخطيط البنية التحتية الخضراء والزرقاء، والتي ستدعم أيضًا خطط التكيف مع تغير المناخ على المستوى الحضري. يتضمن الإجراء الوطني الثالث إعداد وتنفيذ خطط عمل لتحسين المرونة الحضرية للمخاطر الطبيعية والبشرية، بما في ذلك من خلال الحلول الطبيعية والتنمية الذكية وزيادة الوعي. يركز الإجراء الوطني الرابع على اتخاذ مجموعة من التدابير المتكاملة لدعم إنتاجية المدن من حيث إنتاج الطاقة والتسميد والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك من خلال الاعتراف بأنشطة مثل استخدامات الأراضي الحضرية والأنشطة الاقتصادية، وضمان وجود الضمانات الصحية اللازمة. وعلى المستوى الإقليمي، تدعو الاستراتيجية إلى إجراء جرد للسلطات المحلية في المنطقة التي تطور آليات الاستجابة للمخاطر الطبيعية.

التوجه الاستراتيجي 4.7: تعزيز المرونة الحضرية من أجل الحد من التعرض للمخاطر الناجمة عن المخاطر الطبيعية والبشرية بما في ذلك تغير المناخ		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
4.7.1. التأكد من أن الخطط المكانية الحضرية تخضع للحماية من المناخ.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع والمجتمع، والقطاع الخاص	2035
4.7.2. وضع مبادئ توجيهية وطنية لمراجعة وتخطيط البنية التحتية الخضراء والزرقاء، مع الإشارة إلى المخاطر الطبيعية والبشرية، بما في ذلك تغير المناخ.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	2035
4.7.3. إعداد وتنفيذ خطط عمل، بناءً على نُهج الوقاية والتأهب والاستجابة، لتحسين المرونة الحضرية للمخاطر الطبيعية والبشرية، بما في ذلك من خلال الحلول الطبيعية والتنمية الذكية وزيادة الوعي.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني	2035

4.7.4. اتخاذ مجموعة من التدابير المتكاملة لدعم إنتاجية المدن من حيث إنتاج الطاقة والتسميد والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك من خلال الاعتراف بأنشطة مثل استخدامات الأراضي الحضرية والأنشطة الاقتصادية، مع ضمان وجود الضمانات الصحية البيئية اللازمة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
الإقليمية		
4.7.5. إعداد قائمة جرد للسلطات المحلية المتوسطية التي تطور آليات الاستجابة للمخاطر الطبيعية، بما في ذلك وإجراءات التكيف والممارسات الجيدة ذات الصلة.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2030

الغاية 5: تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري والتمويل المستدام

الرؤية والإجراءات

125. لقد اجتذب الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر الكثير من الاهتمام من المجتمع الدولي في وقت تؤثر فيه الأزمة المالية والتطورات السياسية الجغرافية وتأثيرات تغير المناخ بشكل خطير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الاقتصاد الأخضر – الذي يُطلق عليه الاقتصاد الأزرق عند تطبيقه على القطاعات الساحلية والبحرية والبحرية في البحر الأبيض المتوسط – هو الاقتصاد الذي يعزز التنمية المستدامة مع تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، والحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية. وبعبارة أخرى، يعزز الاقتصاد الأخضر التنمية الاقتصادية المرنة والمنخفضة الكربون والموفرة للموارد والشاملة اجتماعيًا.

126. يقدم الاقتصاد الدائري نهجًا تحويليًا يعطي الأولوية للتخفيض المستمر للمنتجات والمواد وإعادة استخدامها وتجديدها وإعادة تدويرها. يشير الاقتصاد الدائري في القطاعين الأزرق والأخضر إلى إطار اقتصادي مستدام يدمج المبادئ البيئية في الأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، وتقليل الهدر، وتعزيز التجديد. في الاقتصاد الأزرق، يتضمن ذلك ممارسات مستدامة في النظم البحرية والمائية، مما يضمن أن يتم استخراج مصايد الأسماك والموارد البحرية بمسؤولية لحماية صحة المحيطات. في الاقتصاد الأخضر، يشمل النظم البرية حيث تعطي الممارسات الزراعية ومصادر الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الأولوية للاستعادة البيئية والتنوع البيولوجي والحد من البصمة الكربونية.

127. وتخلق هذه النُهُج معًا اقتصادًا مرنًا ومتكاملًا يوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويزيد من المرونة البيئية، ويعزز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، مثل خلق فرص العمل والابتكار.

128. سيولد الاقتصاد الأخضر والأزرق الدائري في البحر الأبيض المتوسط تنمية مستدامة وفرص عمل من خلال الاستثمارات العامة والخاصة، مع الحد من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. سيتم تحفيز الاستثمارات المستدامة ذات الصلة من خلال الإنفاق العام والخاص المستهدف، والسياسات المبتكرة والتغييرات التنظيمية، ومبادرات التوعية والتدريب والبحث، والابتكار واستيعاب التقنيات والعمليات الجديدة، والإصلاحات الضريبية والوظيفية التدريجية، وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بشكل عام، وكذلك من خلال زيادة دور المؤسسات الاجتماعية.

129. سيحافظ مسار التنمية الخضراء هذا على رأس المال الطبيعي ويعززه، وعند الضرورة، يعيد بناؤه كأصل اقتصادي حاسم ومصدر للمنافع العامة، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين تعتمد سبل عيشهم وأمنهم بشكل كبير على الموارد الطبيعية. في الواقع، يؤكد المنتدى العربي للبيئة والتنمية، في الدعوة إلى نموذج تنموي متجذر في الاقتصاد الأخضر كأساس سليم لمعالجة أوجه القصور في الاقتصادات العربية، أيضًا على الاستخدام الفعال للأصول الطبيعية ونشرها لتنويع الاقتصاد، مما يوفر بدوره حصانة ضد التقلبات والضغوط الركودية للاقتصاد العالمي.

130. يُعدّ هذا الهدف المتعلق بالانتقال نحو اقتصاد أخضر وأزرق دائري أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق رؤية الاستراتيجية. من المرجح أن تضيء هذه النماذج الجديدة مسارات الفصل الضروري بين الازدهار واستخدام الموارد، وتوفير استجابات موثوقة لتحديات الاستدامة التي نواجهها اليوم. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الاستراتيجية، من خلال هدفها الثاني بشأن المناطق الساحلية والبحرية، مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال شراكة قوية بين القطاعات البحرية والسلطات العامة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام والمنصف للمناطق والموارد البحرية والساحلية.

131. يتضمن الاقتصاد الأخضر صراحةً أهداف خلق فرص العمل والإدماج الاجتماعي، من أجل تعزيز مجتمع أكثر صحة وعدلاً. يلعب الاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك التعاونيات والقطاع التطوعي، دورًا مهمًا في الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، سيتم ضمان المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في الانتقال الضروري بطريقة فعالة ومتسقة وشفافة، والتعامل مع المجتمعات المحلية واحترام السياقات الثقافية. وبالتالي، فإن الصلة بالهدف السادس للاستراتيجية بشأن الحوكمة، وهو هدف شامل

آخر، أمر أساسي في تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. لن يكون الانتقال إلى التنمية الخضراء حدثًا لمرة واحدة. وبدلاً من ذلك، يجب النظر إليه على أنه عملية طويلة ومتطلبة تسترشد بوصفة السياسة من أعلى إلى أسفل وكذلك المشاركة العامة من أسفل إلى أعلى. سيعطي هذا النهج التحول البيئي الشرعية السياسية والاجتماعية اللازمة لضمان تعبئة الجهود المطلوبة على نطاق واسع.

132. من الركائز الأساسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والأزرق التمويل الذي يدعم الأنشطة الخضراء والمستدامة. غالبًا ما يُستخدَم المصطلحان الأخضر والمستدام معًا في سياق الاستثمار، لكنهما يمثلان مفاهيم متميزة ولكنها متكاملة. تركز الاستثمارات الخضراء بشكل خاص على الفوائد البيئية - مثل الحد من انبعاثات الكربون أو الحفاظ على التنوع البيولوجي أو الاستثمار في حلول الطاقة المتجددة. وهي تستهدف مواجهة التحديات البيئية والدعم المباشر للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وكفء في استخدام الموارد. من ناحية أخرى، تأخذ الاستثمارات المستدامة نظرة أوسع. وهي لا تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية فحسب، بل تتضمن أيضًا عناصر اجتماعية وعناصر حوكمة (تُعرف باسم العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة). تهدف الاستثمارات المستدامة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وبالتالي ضمان المرونة والازدهار على المدى الطويل. تحتاج دول البحر الأبيض المتوسط إلى استثمارات خضراء ومستدامة وأدوات اقتصادية ذات صلة لدعم تحولها والتكيف/التخفيف من تغير المناخ والبيئة. ولتحقيق ذلك، من الضروري إنشاء إطار إقليمي مشترك للاستثمارات الخضراء والمستدامة في البحر الأبيض المتوسط. من الضروري أيضًا التخلص التدريجي من السياسات والأدوات الاقتصادية الضارة، مثل الإعانات الضارة بيئيًا، كما هو موضح في برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والخطة الزرقاء 2024) مع معالجة العوائق والتحديات التي تعيق اعتماد استراتيجيات مالية أكثر مراعاة للبيئة. وفي الوقت نفسه، سيكون تحديد الفرص لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام والأدوات الاقتصادية ذات الصلة أمرًا بالغ الأهمية في تعزيز الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يعد تعزيز المشاركة الشاملة ومتعددة المستويات بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص أمرًا ضروريًا في تشكيل مبادرات التمويل الأخضر، بما في ذلك مشاركة البنوك والمؤسسات المالية في تعريف نظام الاستثمار المستدام للبحر الأبيض المتوسط. يجب أن تعكس الاستراتيجيات المالية أيضًا الاحتياجات المجتمعية وتعزز مرونة المجتمع لضمان انتقال عادل وفعال.

الغاية 5: تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدام وأخضر وأزرق ودائري والتمويل المستدام		
الغايات	**المؤشرات**	
	الإقليمية	**العالمية**
	لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية **مؤشرات أخرى لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**	**المؤشرات العالمية ذات الصلة**
الغاية 13: بحلول عام 2030، يكون لدى الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطر تنظيمية وسياساتية فعالة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية، تهدف إلى تسهيل تطوير نماذج أعمال مستدامة تدمج مبادئ التدوير والابتكار البيئي في الاقتصادات الخضراء والزرقاء، مع المساهمة في تطوير اقتصادات غير ملوثة وشاملة اجتماعيًا، بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط.	**مؤشر الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة الجديد:** النسب المئوية للشركات وفقًا لتقارير الاستدامة لرموز التصنيف الصناعي الدولي الموحد **مؤشر الاستراتيجية البحرية للاستدامة الجديدة:** عدد دول البحر الأبيض المتوسط التي نفذت خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين	**هدف التنمية المستدامة 12،** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة **المؤشر 12.6.1،** عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة
الغاية 14: بحلول عام 2035، أنشأت الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط أطرًا مالية مستدامة تحشد رأس المال نحو الاستثمارات الخضراء والمستدامة، مع تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة.	**مؤشر الاستراتيجية البحرية للاستدامة الجديدة:** عدد دول البحر الأبيض المتوسط التي أنشأت إطارًا ماليًا مستدامًا	لا توجد أهداف تنمية مستدامة مقابلة

133. تُعَدّ معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان وداخلها، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع معدل البطالة، مصدر قلق رئيسي للاقتصاد الأخضر. لذلك، يُعدّ إيجاد فرص عمل خضراء وعادلة للجميع أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما للشباب والنساء، لضمان تنمية مستدامة وعادلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. (التوجه الاستراتيجي 5.1). ستكون الوظائف الجديدة شاملة للجنسين وتوفر آلية تضامن اجتماعي للعمال. تتضمن الاستراتيجية إجراءً لتعزيز دور الوظائف الخضراء في القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال تقييم المهارات وتحليل الثغرات للوظائف الخضراء، مما سيساعد في تطوير برامج مخصصة لتنمية القدرات. على المستوى الدولي، من المتوخى تجميع ونشر المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات، بما في ذلك التعريفات الإقليمية المنسقة، لتعزيز النمو في الوظائف الخضراء وريادة الأعمال الخضراء والاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي 5.1: خلق فرص عمل خضراء وعادلة وكريمة للجميع، ولا سيما الشباب والنساء، من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
5.1.1. إجراء تقييم للمهارات وتحليل الثغرات مع مراعاة التقدم في الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ومراقبة الطلب على الوظائف الخضراء والتنبؤ به لتعزيز دور الوظائف الخضراء في القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2030
5.1.2. تطوير برامج التدريب وبناء القدرات للمهارات الخضراء والرقمية والوظائف الخضراء، لا سيما للشباب والنساء.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات التعليمية	2030
5.1.3. زيادة الوعي، لا سيما بين صانعي القرار، حول إمكانات التحول الاقتصادي الدائريلتعزيز التنمية-الاقتصادية المرنة والمنخفضة الكربون والموفرة للموارد والشاملة اجتماعيًا.	الحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية	2035
5.1.4. تعزيز العدالة العمالية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات الوظائف الخضراء وأدوات السياسة	ومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص	2035
الإقليمية		
5.1.5. تجميع ونشر المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات، بما في ذلك التعريفات الإقليمية المنسقة، لتعزيز النمو في الوظائف الخضراء وريادة الأعمال الخضراء والاجتماعية	المؤسسات الإقليمية، الوطنية، والحكومات، والوكالات المتخصصة	2035
5.1.6 وضع وتنفيذ استراتيجيات لتأمين التمويل وإنشاء أدوات وآليات مالية تهدف إلى تعزيز الوظائف الخضراء	سسات الإقليمية، الوطنية، والحكومات، والوكالات المتخصصة	2035

134. لا غنى عن التغييرات الأساسية في الطريقة التي تستهلك بها المجتمعات وتنتج لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، تُستكمل الاستراتيجية بخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط. تسلط خطة العمل الضوء على أربعة مجالات ذات أولوية للاستهلاك والإنتاج، وهي الغذاء والزراعة وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك؛ وتصنيع السلع؛ والسياحة؛ والإسكان والبناء.

135. في مجال الأولوية للأغذية والزراعة ومصايد الأسماك، يتم توفير الأهداف التشغيلية بشأن: تعزيز أفضل الممارسات البيئية والتقنيات والابتكار في الزراعة والحصاد؛ وإنشاء نماذج أعمال مستدامة عبر مختلف القطاعات؛ والأطر السياساتية والقانونية لتعزيز الزراعة المستدامة وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك وإنتاج الأغذية واستهلاكها؛ وتثقيف منتجي الأغذية وتجار التجزئة والمستهلكين؛ ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة لتعزيز الاستدامة.

136. في مجال الأولوية لتصنيع السلع، يتم توفير الأهداف التشغيلية بشأن: دمج أفضل التقنيات والممارسات المتاحة في جميع أنحاء سلسلة قيمة إنتاج السلع؛ ووضع السياسات المتكاملة والإطار القانوني لتعزيز الاستهلاك والإنتاج والاسترداد المستدامين، للتحرك نحو اقتصاد دائري؛ وزيادة وعي المستهلكين وأصحاب المصلحة ودعم تطوير هياكل السوق، وزيادة الرؤية والحصة السوقية للسلع والخدمات المستدامة والبديلة.

137. فيما يتعلق بالسياحة، توفر خطة العمل أهدافًا تشغيلية تتناول: الممارسات والحلول للاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والحد من الآثار البيئية للسياحة، واحترام القدرات الاستيعابية للوجهة؛ والتدابير التنظيمية والتشريعية والمالية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياحة للحد من موسمية السياحة وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه؛ والوعي والقدرات والمهارات لدعم الوجهات المستدامة وخدمات السياحة الخضراء، ومخططات التسويق لقطاع سياحي متوسطي تنافسي ومستدام.

138. أخيرًا، بالنسبة لمجال الأولوية بشأن الإسكان والبناء، توفر خطة العمل أهدافًا تشغيلية حول الموضوعات التالية: الابتكار والمعرفة وتكامل أفضل التقنيات المتاحة والممارسات البيئية لتحقيق كفاءة الموارد طوال دورة حياة المبنى؛ والأطر التنظيمية والقانونية لتعزيز مساهمة الإسكان والبناء في التنمية المستدامة والتكامل والتماسك الاجتماعي؛ وزيادة الوعي وبناء القدرات مع أصحاب المصلحة في التخطيط الحضري والإسكان والبناء لتعميم التنمية الحضرية المستدامة.

139. سيتم تأمين تنفيذ خطة العمل، وبالتالي التوجه الاستراتيجي 5.2، من خلال برامج زيادة الوعي حول أنماط الحياة المستدامة التي تستهدف الجمهور الأوسع. من المتوخى أيضًا بناء القدرات الإقليمية لدعم البُلدان في تنفيذ خطة العمل.

التوجه الاستراتيجي 5.2: تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، لدعم التحول نحو مناهج الاقتصاد الدائري ونماذج الأعمال المستدامة		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
5.2.1. تنفيذ خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية	2035
5.2.2. تنفيذ برامج التوعية والتثقيف حول أنماط الحياة المستدامة لتعزيز السلوك المستدام وزيادة فهم فوائد التدوير والاستهلاك المستدام بين المواطنين.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، ومراكز التعليم البيئي من أجل التنمية المستدامة	2030
5. تعزيز إنشاء نماذج أعمال مستدامة عبر مختلف القطاعات	ومات الوطنية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	2035
الإقليمية		
5.2.4- تنفيذ برنامج بناء القدرات لدعم البُلدان في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط.	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين	2035

140. يرجع جزء كبير من التلوث في البحر الأبيض المتوسط إلى العمليات الصناعية غير الفعالة وسوء إدارة النفايات. وبصرف النظر عن الإضرار بالبيئة والصحة، فإنه يُعرّض أيضًا القدرة التنافسية والاستدامة طويلة الأجل للصناعات للخطر. يعزز التوجه الاستراتيجي 5.3 كفاءة الموارد والابتكار البيئي كأدوات حاسمة للسماح للشركات والاقتصادات بأن تكون أكثر إنتاجية، مع تقليل التكلفة والهدر واستخدام المواد الخام. من الضروري أيضًا إنشاء وربط الحاضنات الخضراء والاجتماعية وبرامج التدريب، بما في ذلك من خلال الشراكات بين الجامعات والشركات ومراكز البحوث على المستويين الوطني والإقليمي. وعلى المستوى الإقليمي، من المتوخى إنشاء شبكة متوسطية من الحاضنات الخضراء والاجتماعية وبرامج التدريب. كما تم تضمين مبادرة رائدة لإنشاء جائزة أعمال البحر الأبيض المتوسط للابتكار البيئي.

التوجه الاستراتيجي 5.3: تشجيع الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص والحلول المستدامة للمضي قدمًا نحو أهداف اقتصاد عادل منخفض الكربون ودائري وأخضر وأزرق		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
5.3.1. اعتماد الحوافز التنظيمية والاقتصادية لتعزيز نماذج الأعمال المستدامة التي تدمج مبادئ الاقتصاد الدائري وزيادة القدرة على الابتكار البيئي في قطاعي الصناعة والخدمات، واعتماد مبادئ التصميم البيئي التي تمتد على طول دورة حياة المنتجات من خلال نماذج الاقتصاد الدائري، بما في ذلك تعزيز استيعاب السوق.	الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص	2035

5.3.2. دعم شبكات منظمات دعم الأعمال (BSOs) ومراكز الاقتصاد الدائري التي تتبنى مناهج مستدامة ودائرية للشركات ورجال الأعمال.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
5.3.3. تعزيز ودعم الشراكات التعاونية بين الجامعات والشركات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة التي تعزز التعاون لدفع الابتكار	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص	2035
الإقليمية		
5.3.4. إنشاء حاضنات إقليمية/دون إقليمية للاقتصاد الدائري بما في ذلك الابتكار الاجتماعي، وبرامج التدريب وتعزيز قدرات وشبكات منظمات دعم الأعمال (BSOs) من أجل تنمية الأعمال المستدامة	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035

141. يساهم سوء تخصيص رأس المال في تطوير بنية تحتية غير فعالة وغير مستغلة بشكل كافٍ وضارة بالبيئة. تعزز الاستراتيجية دمج مبادئ ومعايير الاستدامة في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص من خلال توفير الأدوات والمبادئ التوجيهية (التوجه الاستراتيجي 5.4)، في حين أن العوامل الخارجية غالبًا ما لا تعالجها الأسواق والسياسات بشكل كافٍ، مما يخلق إشارات أسعار وحوافز مضللة لممارسات العمل المعتادة المرتبطة باقتصاد عالي الكربون ومن خلال دمج مبدأ "المُلوّث يدفع" المسؤولية الممتدة للمنتج والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي بناءً على التقييم الاقتصادي. ويرتبط ذلك بالتوجه الاستراتيجي 2.2 في إطار هدف المناطق البحرية والساحلية. كما يُتوخى دمج مبادئ الاستدامة في المشتريات العامة على المستويين الوطني والمحلي وتعزيز الأدوات الرئيسية مثل معايير التصميم البيئي والاعتماد البيئي للمنتجات والخدمات، إلى جانب تعزيز مسؤولية المنتِج الممتدة. في القطاع العام، يمكن للحكومات أن تكون قدوة من خلال تنفيذ السياسات التي تتطلب تقييمات الاستدامة للاستثمارات العامة. يمكن أن يشمل ذلك تقييم المشاريع بناءً على قدرتها على تعزيز التدوير وتقليل الهدر وتقليل انبعاثات الكربون. على المستوى الإقليمي، هناك حاجة إلى بناء القدرات، بالإضافة إلى تحسين الحوار مع المانحين الدوليين لضمان تعميم المعايير الاقتصادية والاجتماعية في الاستثمارات، بما في ذلك بناء القدرات على أدوات السوق وعلى دمج مبدأ المُلوّث يدفع. يشجع هذا النهج الشامل الاستثمارات في التقنيات والممارسات التي تدعم الاقتصاد الدائري، مثل الطاقة المتجددة والحد من النفايات وكفاءة الموارد، مما يؤدي في النهاية إلى فوائد طويلة الأجل لكل من المستثمرين والمجتمعات. أخيرًا، تركز المبادرة الرائدة على دمج مبادئ الاستدامة في المشتريات العامة على المستويين الوطني والمحلي.

التوجه الاستراتيجي 5.4: تعزيز دمج مبادئ ومعايير الاستدامة والتدوير وتغير المناخ في أطر البرمجة والتقييم للاستثمار العام والخاص		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
5. تعزيز الإصلاح المالي البيئي للحد من الضرائب على العمالة ودمج مبدأ المُلوّث يدفع بياسة التمويل.	الحكومات الوطنية	2030
5. وضع معايير واضحة للاستدامة والتدوير وتغير المناخ لتقييم الاستثمارات العامة والخاصة، وضمان أن تعطي التدفقات المالية الأولوية لكفاءة الموارد والابتكار منخفض الكربون والحد من التأثير البيئي	الحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	2030
5.4.3. تعزيز المسؤولية الممتدة للمنتج أو الآليات المماثلة التي تعزز كفاءة الموارد والحد من النفايات ومساءلة دورة حياة المنتج، وتشجيع الصناعات على تصميم منتجات متينة وقابلة للإصلاح وقابلة لإعادة التدوير	الحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	2030

5.4.4. زيادة وعي الجهات المالية الفاعلة بالحاجة إلى تعميم تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي قبل اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال توفير الأدوات والمبادئ التوجيهية وتعزيز القدرات.	الحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	2035
5.4.5. تعزيز معايير التصميم البيئي التي تغطي دورة حياة المنتجات بأكملها والاعتماد البيئي للمنتجات والخدمات.	الحكومات الوطنية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص	2035
الإقليمية		
5.4.6. تقديم المساعدة إلى البُلدان المهتمة بدمج مبدأ المُلوّث يدفع، ومسؤولية المنتج الممتدة والمدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي في السياسات المالية الوطنية.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص	2030
5.4.7. بناء قدرات الوكالات الوطنية على الاستثمار المستدام وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص، بما في ذلك المسؤولية البيئية للشركات.	سات الدولية، والحكومات والوكالات الوطنية، والقطاع الخاص	2030
5.4.8. بدء أو تعزيز الحوار مع مؤسسات التمويل الدولية بهدف الحصول على التزام بشأن استخدام المعايير البيئية والاجتماعية للاستثمارات.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص	2035

142. تحتاج دول البحر الأبيض المتوسط إلى تمويل أخضر ومستدام وأدوات اقتصادية ذات صلة لدعم التحول الضروري للمنطقة، لا سيما للتكيف مع آثار تغير المناخ والبيئة. ولقيادة هذا التحول بنجاح، فإنها تحتاج إلى رؤية مقنعة وتطلعية تشرك أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، وتعزز دعم السياسات المالية والاقتصادية الخضراء والمستدامة. يجب أن تعزز هذه الرؤية نهجًا إيجابيًا واستباقيًا لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة التي تلبي الاحتياجات الإقليمية والوطنية والمحلية، مع ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الرفاهية المجتمعية، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة. وبالتالي، من الضروري فهم أعمق للمشهد الحالي للتمويل الأخضر والمستدام والأدوات الاقتصادية ذات الصلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويشمل ذلك ثلاثة عناصر: تحديد الأدوات المالية الحالية مع توصيات لتوسيع نطاق الأدوات الأكثر فعالية من حيث الاستدامة؛ وتحديد نطاق الأنشطة الاقتصادية في البحر الأبيض المتوسط التي تسهم في الاستدامة (التصنيف)؛ وتحديد الإعانات الضارة بيئيًا في القطاعات الاقتصادية التي تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط. سيشكل هذا إطار البحر الأبيض المتوسط للتمويل الأخضر والمستدام، والذي يجب دعمه بخطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ لضمان الاستدامة مع مواجهة التحديات الاجتماعية والتوظيفية (الوظائف الخضراء والزرقاء). يجب على دول البحر الأبيض المتوسط أولاً معالجة العوائق والتحديات التي تواجهها في تطوير وتنفيذ استراتيجيات مالية أكثر مراعاة للبيئة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تحديد الفرص لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام والأدوات الاقتصادية ذات الصلة لتعزيز الاستدامة. يؤكد نقص البيانات واستراتيجيات التمويل المنظم في بعض البلدان على عدم التجانس في جميع أنحاء المنطقة، مما يجعل إنشاء إطار متوسطي للتمويل الأخضر والمستدام ضروريًا للعمل المتسق والفعال. بالإضافة إلى ذلك، يعد الاتساق بين الآليات والتدفقات المالية العامة والخاصة ضروريًا لضمان تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المستدامة بفعالية. أخيرًا، يجب على دول البحر الأبيض المتوسط المشاركة في مناقشات حول الترابط والتآزر بين الأولويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، الوطنيين والمحليين، في عملية صنع قرار شاملة ومتكاملة لدفع التحول الأخضر والمستدام إلى الأمام.

التوجه الاستراتيجي 5.5: تعزيز نظام بيئي مالي متكامل من خلال إطار متوسطي للتمويل الأخضر والمستدام يهدف إلى تعزيز توجيه رأس المال الخاص والعام إلى استثمارات مستدامة.		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
5.5.1. وضع أطر وطنية للتمويل الأخضر والمستدام تحدد الأدوات المالية والسياساتية (على سبيل المثال، السندات الخضراء والزرقاء، والقروض الميسرة، والمنح، وصناديق الاستثمار، والحوافز الضريبية لتسريع الانتقال المستدام، والتأمين ضد مخاطر المناخ) لتسهيل التدفقات المالية إلى الاستثمارات المستدامة، مع دعم التكيف، وبناء القدرة على الصمود، والنظر في الآثار الاجتماعية والمقبولية.	الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمؤسسات المالية	2030
5.5.2. تطوير شبكات التمويل الأخضر والمستدام الوطنية التي تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة (مثل المؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية) لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات وتسهيل تبادل المعرفة حول التمويل الأخضر والمستدام.	الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية	2030
الإقليمية		
5.5.3. وضع إطار متوسطي للتمويل الأخضر والمستدام يتضمن التحديات والأولويات الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لتوجيه الاستثمارات في المشاريع الخضراء والمستدامة، لا سيما بشأن التكيف، مع مراعاة الأولويات الوطنية.	المؤسسات الإقليمية، والسلطات الوطنية، والجهات المانحة الإقليمية/الدولية، بلان بلو	2030
5.5.4. تطوير شبكة تمويل مستدامة على مستوى البحر الأبيض المتوسط تربط بين المؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التعاون عبر الحدود وتسريع الاستثمار المستدام (دعم جهود التكيف والتخفيف).	المؤسسات الإقليمية والمؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية	2030
5.5.5. وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية إقليمية لممارسات الميزنة الخضراء والمستدامة لدمج الأهداف البيئية والمناخية في كل من الميزانيات الوطنية والإقليمية السنوية والمتعددة السنوات.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية/الدولية، بلان بلو	2030
5.5.6. تحديد المشاريع الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك المقترحات المقدمة من المجتمعات المحلية، والتي تعد أساسية لتعزيز الاستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، بهدف جذب تدفق رأس المال.	الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والخطة الزرقاء	2030

الغاية 6: تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.

الرؤية والإجراءات

143. تُعدّ الحوكمة هدفًا شاملاً، ذي صلة بكل هدف من الأهداف الأخرى للاستراتيجية. يركز هذا الهدف على تحسين القدرات المؤسسية بشأن حوكمة التنمية المستدامة على المستوى الوطني. علاوة على ذلك، يركز الهدف على ضمان المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. ويأخذ الهدف في الاعتبار تعزيز دور السلطات المحلية وتعزيز وعيها وقدراتها في تنفيذ أهداف الاستراتيجية، بينما يتم تناول جوانب الحوكمة المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية في الفصل الثالث. تتميز الحوكمة بإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في عملية صنع القرار، مثل المجتمع المدني، ولا سيما السلطات المحلية والشباب والنساء والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. ويشمل ذلك أيضًا أشكالًا جديدة من ترتيبات التعاون، سواء على المستوى الوطني أو عبر الوطني، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تتطلب هذه الحوكمة متعددة المستويات، مع أنظمة مختلفة لوضع القواعد المتوازية والمترابطة، عمليات معززة لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم ومراقبة تطوير السياسات وتنفيذها ، بينما يجب أيضًا استغلال التفاعل بين العلوم والسياسات بشكل أكبر لتوفير معلومات أفضل لصانعي القرار، أيضًا من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية التي توفر ملخصًا للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي يواجهها البحر الأبيض المتوسط، مما يلقي الضوء على تقدم المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية. تقدم المؤشرات الأساسية منظورًا لتطور البحر الأبيض المتوسط، مما يعكس التفاعل المعقد بين التعليم والصحة والحيوية الاقتصادية والإشراف البيئي والاستدامة.

144. تتراوح قضايا الحوكمة في البحر الأبيض المتوسط من السلام المهدد بالانقراض في المنطقة، إلى عدم المساواة بين البلدان وداخلها وضعف المشاركة العامة والمشاركة. تشمل تحديات الحوكمة البيئية التجزئة الأفقية والرأسية (بسبب الافتقار إلى التبعية) للمسؤولية عن الملف البيئي، وعدم كفاية التخطيط والإدارة والتنفيذ والرصد غير المنسق وغير القائم على النتائج، فضلاً عن ضعف الموارد البشرية والتقنية والمالية في القطاع العام، لا سيما على المستوى المحلي. أخيرًا، يمثل عدم كفاية الوعي والتعليم والبحث والابتكار وتبادل المعرفة والمعلومات أيضًا تحديات حوكمة التنمية المستدامة التي تواجهها بلدان البحر الأبيض المتوسط.

145. تتطلب الإدارة الفعالة والشاملة والفعالة أن تؤخذ في الاعتبار المشاركة في صنع القرار والتعاون لضمان مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية. يجب تعزيز المشاركة والتعاون، ويجب إيجاد المزيد من فرص التنمية المستدامة لمعالجة أوجه عدم المساواة. يجب أن تكون الإدارة مرنة وقابلة للتكيف؛ ويجب أن تبتكر أشكالًا جديدة من المؤسسات القائمة على المناقشة والمشاركة، بالإضافة إلى المفاهيم القانونية المبتكرة والممارسات البناءة المرتبطة مباشرة بحوكمة الاستدامة، مع مراعاة العالم الرقمي الجديد والفرص التي يوفرها.

146. أخيرًا، لا تسمح الاختلافات الواسعة في نماذج التنمية في دول البحر الأبيض المتوسط بنهج "سياسة واحدة للجميع"، وبالتالي يجب التركيز على احتياجاتها وسياقاتها المحددة. يجب معالجة تجزئة المسؤولية من خلال زيادة تكامل السياسات وتنسيقها. تُعدّ الإصلاحات المؤسسية الأفقية بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الإصلاحات القانونية والإدارية والضريبية (مثل المحاسبة الوطنية الخضراء، والإصلاح الضريبي الأخضر) والجهود المبذولة لمكافحة الفساد، بعض الأساليب التي يجب مراعاتها. يجب أيضًا توسيع التفاعل بين العلوم والسياسات لتوفير معلومات أفضل لصانعي القرار والجمهور.

الغاية 6: تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.		
الغايات	**المؤشرات**	
	الإقليمية	**العالمية**
	لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية **مؤشرات أخرى لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**	**المؤشرات العالمية ذات الصلة**
الغاية 15: بحلول عام 2030، يكون لدى الأطراف المتعاقدة/دول البحر الأبيض المتوسط آليات رسمية لضمان التبعية والتآزر بين السياسات على مختلف مستويات صنع القرار وعبر القطاعات على المدى الطويل وعبر الحدود، مما يعزز اتساق السياسات بشأن التنمية المستدامة (PCSD)، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة.	**مؤشر الاستراتيجية البحرية للتنمية المستدامة الجديد:** عدد البُلدان التي لديها آليات تعالج البيئة البحرية والساحلية الخاضعة لتقييم الأثر البيئي الاستراتيجي والتشاور بشأن السياسات **مؤشر استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة الجديد:** عدد البُلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة	**هدف التنمية المستدامة 17**، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة **المؤشر 14.2.1.** عدد البُلدان التي تستخدم النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للمناطق البحرية **المؤشر 17.14.1:** عدد البُلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة
الغاية 16: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين، بما في ذلك عامة الناس، المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.	**المؤشر الأساسي 3 من أهداف التنمية المستدامة للبحرالأبيض** المتوسط، متوسط سنوات الدراسة **مؤشر لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 28:** التعليم من أجل التنمية المستدامة **مؤشر الاستراتيجية البحرية للتنمية المستدامة الجديد:** مدى تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم الوطنية والمناهج وتعليم المعلمين	**الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة،** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع **المؤشر 4.7.1:** مدى تعميم (1) مفهوم التعليم من أجل مواطنة عالمية و (2) التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في: (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ و(ب) المناهج؛ و(ج) إعداد المعلمين؛ و (د) تقييم الطلاب
الغاية 17: بحلول عام 2035، انضمت دول البحر الأبيض المتوسط إلى اتفاقية آرهوس.	**مؤشر لوحة معلومات إطار الرصد الاستراتيجي للتنمية المستدامة 27:** المشاركة العامة الفعالة ووصول الجمهور إلى المعلومات البيئية **مؤشر إطار الرصد الاستراتيجي للتنمية المستدامة الجديد:** عدد البُلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية و/أو قانونية و/أو سياساتية لوصول الجمهور إلى المعلومات	**الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة،** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات **المؤشر 16.10.2:** عدد البُلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية و/أو قانونية و/أو سياساتية لوصول الجمهور إلى المعلومات

147. يتناول التوجه الاستراتيجي 6.1 تعزيز الحوار والتعاون وعمليات التواصل الإقليمية ودون الإقليمية وعبر الحدود، بما في ذلك آليات التأهب للطوارئ. وعلى المستوى الوطني، تركز الاستراتيجية على خطط التأهب / الوقاية وآليات الإنذار في حالة الكوارث (الطبيعية والبشرية)، بالإضافة إلى الإجراءات التكيفية. وعلى المستوى الإقليمي، يتم تضمين إجراء لتعزيز الحوار الإقليمي من خلال التعاون والتواصل، بما في ذلك التأهب للطوارئ، إلى جانب إجراء لتعزيز الحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي لفهم العلاقة بين التنمية المستدامة بيئيًا والتحديات والفرص المتعلقة بالتدفقات السكانية بشكل أفضل.

التوجه الاستراتيجي 6.1: تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود، بما في ذلك بشأن التأهب للطوارئ		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
6.1.1. تعزيز خطط التأهب / الوقاية والتعاون وآليات الإنذار في حالة الكوارث (الطبيعية والبشرية)، بالإضافة إلى الإجراءات التكيفية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2035
الإقليمية		
6.1.2. تعزيز الحوار والتعاون وعمليات التواصل الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك بشأن التأهب للطوارئ.	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني	2035
6.1.3. تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل فهم أفضل للعلاقة بين التنمية المستدامة بيئيًا والتحديات والفرص المتعلقة بالتدفقات السكانية.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	2035

148. ويتناول التوجه الاستراتيجي 6.2 تعزيز حوكمة الاستراتيجية كمسعى شامل يتعلق بالتعزيز المنهجي لدور الحكومات/ البلديات دون الوطنية والمحلية في عمليات صنع القرار والتنفيذ في الاستراتيجية، من أجل زيادة تعزيز وتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة وعملهم على المستوى المحلي بالإضافة إلى عمليات شاملة أقوى، وبالتالي زيادة تأثير الاستراتيجية على أرض الواقع.

التوجه الاستراتيجي 6.2: تعزيز دور الحكومات/ البلديات دون الوطنية والمحلية والبرلمانات الوطنية والإقليمية ووعيها وقدراتها على تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية ودون الوطنية وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
6.2. تعزيز القدرة المؤسسية والحكومات/ البلديات دون الوطنية والمحلية على دمج وتنفيذ أهداف استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، مع تعزيز آليات التنسيق والتعاون مع الحكومات/السلطات الوطنية	كومات الوطنية والحكومات دون الوطنية والمحلية/البلديات	2035
6.2. تمكين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة على المستوى دون الوطني والمحلي من خلال برامج التدريب التي تهدف إلى اتساق السياسات العامة	الحكومات الوطنية والحكومات دون الوطنية والمحلية/البلديات	2035
6.2.3 تنفيذ حملات توعية لاتخاذ قرارات شاملة والحوكمة التشاركية، أيضًا من خلال تعزيز شبكات التعليم من أجل التنمية المستدامة لفهم السياسات.		2035
الإقليمية		
6.2. تعزيز تبادل أفضل الممارسات على المستوى الإقليمي بين الحكومات/ البلديات دون الوطنية والمحلية بشأن بناء القدرات المؤسسية للتنمية المستدامة وإشراك أصحاب المصلحة المحليين	الاتفاقيات الإقليمية والحكومات الوطنية والحكومات دون الوطنية والمحلية/البلديات	2035

149. تعزز الاستراتيجية مشاركة المجتمع المدني والعلماء والمجتمعات المحلية والشباب والنساء والمؤسسات المالية والقطاع الخاصوالجهات المعنية الأخرى في عملية الحوكمة على جميع المستويات، من أجل ضمان العمليات الشاملة والنزاهة في صنع

القرار. تعد المشاركة العامة مهمة بشكل خاص على المستوى المحلي، وهو مستوى الحكومة الأقرب إلى الناس، ومستوى صنع القرار حيث تُتخذ العديد من القرارات المتعلقة بالبيئة. يجب تحقيق زيادة المشاركة العامة من خلال دعم الحكومات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية عن طريق تحسين الأطر القانونية والموارد البشرية والمالية ويجب أن تشمل المهارات المتعلقة ببناء الشراكات والتفاوض وحل النزاعات. كما تتوخى الاستراتيجية دعم وتعزيز القدرة التنظيمية لأصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين، بما في ذلك المنظمات التطوعية والتعاونيات والجمعيات والشبكات ومجموعات المنتجين، من حيث الأطر القانونية والموارد البشرية والمالية. وسيسهم ذلك في تحسين عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات والخطط والمشاريع والرصد. على المستوى الإقليمي، يتم تشجيع الانضمام إلى اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس) كمبادرة رائدة.

150. تعزز الاستراتيجية مشاركة المجتمع المدني والعلماء والمجتمعات المحلية والشباب والنساء والمؤسسات المالية والقطاع الخاص في عملية الحوكمة على جميع المستويات، من أجل ضمان العمليات الشاملة والنزاهة في صنع القرار (التوجه الاستراتيجي 6. 3). تعد المشاركة العامة مهمة بشكل خاص على المستوى المحلي، وهو مستوى الحكومة الأقرب إلى الناس، ومستوى صنع القرار حيث تُتخذ العديد من القرارات المتعلقة بالبيئة. يجب تحقيق زيادة المشاركة العامة من خلال دعم الحكومات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية عن طريق تحسين الأطر القانونية والموارد البشرية والمالية ويجب أن تشمل المهارات المتعلقة ببناء الشراكات والتفاوض وحل النزاعات. كما تتوخى الاستراتيجية دعم وتعزيز القدرة التنظيمية لأصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين، بما في ذلك المنظمات التطوعية والتعاونيات والجمعيات والشبكات ومجموعات المنتجين، من حيث الأطر القانونية والموارد البشرية والمالية. وسيسهم ذلك في تحسين عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات والخطط والمشاريع والرصد.

التوجه الاستراتيجي 6.3: تعزيز مشاركة المجتمع المدني والعلماءوالشباب والنساء والمؤسسات المالية والقطاع الخاصوالمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى في عملية الحوكمة على جميع المستويات، من أجل ضمان شمولية عمليات المجتمع بأكمله والنزاهة في صنع القرار		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
6.3.1. إنشاء وتعزيز قدرة الحكومات الوطنية والسلطات دون الوطنية والمحلية ، عند الاقتضاء، على المشاركة العامة من حيث الأطر القانونية والموارد البشرية والمالية	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	2035
6.3.2 دعم وتعزيز قدرة ووعي أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والجهات الفاعلة غير الحكومية، أيضًا من خلال تعزيز شبكات التعليم من أجل التنمية المستدامة للمشاركة المدنية في مشاريع الاستدامة	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الفاعلة والمبادرات الإقليمية، والمجتمع المدني	2035
6. وضع وتنفيذ سياسات تعزز المساواة بين الجنسين في الإدارة الساحلية وعمليات صنع القرار، بما في ذلك برامج التدريب المستهدفة لبناء معارف المرأة ومهاراتها في إدارة الموارد الساحلية ومصايد الأسماك والحفاظ على البيئة البحرية والحوكمة البيئية	ومات الوطنية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية	2035

151. تعزز الاستراتيجية التنفيذ والامتثال للالتزامات والاتفاقيات البيئية لتوجيه الإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي (التوجه الاستراتيجي 6.4). وتسلط الضوء على أهمية ضمان اتساق السياسات، بناءً على آليات التنسيق بين الوزارات والتخطيط عبر القطاعات. تعزز الاستراتيجية تنفيذ المبدأ الاحترازي من خلال أدوات مثل تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية. وتشجع على دعم الشراكات في التخطيط والتنفيذ، من خلال الأحكام القانونية عند الاقتضاء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مشاركة القطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المبتكر على المستوى الإقليمي (دون الوطني) و/أو المحلي. يتم تضمين مبادرة رائدة لتطوير برامج بناء القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالتنفيذ والامتثال للالتزامات والاتفاقيات البيئية، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية.

التوجه الاستراتيجي 6.4: تعزيز تنفيذ ورصد استراتيجيات التنمية المستدامة على جميع مستويات الحكومة، مع مراعاة أوجه التآزر والمقايضات بين مختلف السياسات والقطاعات، بما في ذلك الإدارة متعددة الجوانب (الصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية (WEFE NEXUS)) من خلال تحسين اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (PCSD) على أساس النهج الحكومي بأكمله والتنسيق بين الوزارات والحكومة متعددة المستويات		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
6.4.1. ضمان التصديق على الاتفاقيات العالمية والإقليمية المتعلقة بالاستدامة البيئية والامتثال لها وتنفيذها، لتوجيه الإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	2035
6.4.2. ضمان اعتماد المبدأ الاحترازي وتطبيقه من خلال إجراء تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية وغيرها من الإجراءات ذات الصلة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035
6.4.3. تعزيز التنسيق بين الوزارات والتخطيط عبر القطاعات والحوكمة متعددة المستويات من خلال اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2035
6.4.4. تشجيع ودعم الشراكات في التخطيط والتنفيذ، من خلال الأحكام القانونية عند الاقتضاء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مشاركة القطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المبتكر على المستوى الإقليمي (دون الوطني) و/أو المحلي.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2035

152. تعزز الاستراتيجية التعليم والبحث من أجل التنمية المستدامة (التوجه الاستراتيجي 6. 5). لا سيما من خلال تنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. تهدف الاستراتيجية الأخيرة إلى تشجيع دول البحر الأبيض المتوسط على تطوير ودمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أنظمة التعليم الرسمية الخاصة بها، في جميع الموضوعات ذات الصلة، لا سيما في قطاعي الاقتصاد الأخضر والأزرق والمهن المتعلقة بالاقتصاد الدائري، وكذلك في التعليم غير الرسمي وغير النظامي. تركز أهداف هذه الاستراتيجية على الجوانب التالية للتعليم من أجل التنمية المستدامة: السياسات والتشريعات وغيرها من أطر الدعم التنظيمي والتشغيلي؛ والترويج من خلال التعلم الرسمي وغير الرسمي وغير النظامي؛ وتزويد المعلمين بالكفاءة لإدراج التنمية المستدامة في تعليمهم؛ والأدوات والمواد التي يمكن الوصول إليها والكافية؛ والبحث والتطوير؛ والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك تبادل الخبرات والتقنيات داخل المنطقة.

153. تتضمن الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة أيضًا إجراءً لتعزيز القدرات البحثية في مجال التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التفاعل بين العلوم والسياسات. وعلى المستوى الإقليمي، تؤكد الاستراتيجية على قيمة البرامج واسعة النطاق (مثل برامج الاتحاد الأوروبي Horizon Europe للبحث والابتكار) لتعزيز البحث والابتكار في مجال التنمية المستدامة، وأهمية تشجيع ودعم الشراكات بين البلدان. كما تعزز تبادل الممارسات الجيدة والمعرفة في جميع جوانب التعليم والتعلم من أجل التنمية المستدامة.

6.5: تعزيز التعليم والبحث من أجل التنمية المستدامة		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
6.5.1. تنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، التي تعزز دمج مبادئ وقيم وممارسات التنمية المستدامة في جميع جوانب التعليم والتعلم، مع مراعاة عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة 2021-2030	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمعلمون	2035
6.5.2. تعزيز المعرفة والقدرة البحثية على المستوى الوطني، من خلال توفير فرص التدريب على المدى الطويل، لا سيما في قطاعي الاقتصاد الأخضر والأزرق والمهن المتعلقة بالاقتصاد الدائري، ونقل المعرفة وتطوير البنية التحتية البحثية.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمعات التعليمية والعلمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	2035
6.5.3. تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، لدعم صنع القرار من خلال التحليل والبيانات العلمية، من خلال المنتديات البحثية والندوات وغيرها من فرص التبادل، مع مراعاة عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة 2021-2030.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	2035
الإقليمية		
6.5.4 تعزيز البحث والابتكار من خلال ضمان أن تأخذ البرامج والمبادرات واسعة النطاق (مثل برامج الاتحاد الأوروبي Horizon Europe للبحث) في الاعتبار أولويات البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.	المؤسسات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	2030

154. يتناول التوجه الاستراتيجي 6.6 القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات فيما يتعلق بالبيانات العلمية حول التنمية المستدامة والبيئة. من أجل السماح باتخاذ القرارات والسياسات المناسبة القائمة على المعرفة، بالإضافة إلى استشراف السياسات، ستُنشأ مراكز معلومات وطنية، والتي ستجمع المعلومات الحالية والجديدة. من المتوخى إنشاء مبادرات مشتركة لابتكار المعرفة وتبادلها مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تتبع مبادئ نظام المعلومات البيئية المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن مشاركة البيانات ومبادئ الإدارة العادلة للبيانات. وعلى المستوى الإقليمي، يتم تضمين بناء القدرات في مجال إنتاج البيانات والمعلومات وتبادلها وتنسيق برامج الرصد الوطنية. من المتوخى أيضًا إنشاء مبادرة رائدة لإنشاء نظام معلومات متكامل للبحر الأبيض المتوسط متاح للجمهور، يتم من خلاله إنشاء تآزر بين الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، لجمع وعرض المعلومات بشفافية حول حالة البيئة وحالة التنفيذ بشأن بروتوكولات اتفاقية برشلونة. سيعتمد ذلك على البيانات وأنظمة الدعم الموجودة بالفعل، على سبيل المثال منصة إدارة المعرفة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط كمركز لتراث المعرفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، بعد التزامات سياسة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط المعتمدة.

التوجه الاستراتيجي 6.6: تعزيز القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات وتعزيز الترويج لصنع السياسات القائمة على الأدلة والاستبصار		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
6.6.1. إنشاء أو تعزيز الدعم لعمليات رصد البيانات، بما في ذلك من خلال معلومات المسح، وكذلك المراكز الوطنية التي توفر معلومات متكاملة ومتاحة للجمهور.	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع والمجتمع، والقطاع الخاص	2030
6.6.2. تعزيز المبادرات المشتركة لابتكار المعرفة وتبادلها بين أصحاب المصلحة الذين يحترمون مبادئ نظام المعلومات البيئية المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن مشاركة البيانات.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني	2035
الإقليمية		
6.6.3. تطوير القدرات في مجال إنتاج البيانات والمعلومات وتبادلها وإدارتها وتعزيز التكنولوجيا عند الضرورة لإنشاء بيانات قابلة للمقارنة ومتوافقة، ودعم وضع السياسات المستنيرة واستبصار السياسات القائمة على الأدلة، أيضًا من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية التي توفر ملخصًا للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والأوساط الأكاديمية بلان بلو/مركز الأنشطة الإقليمية مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال	2035
6.6.4. تنسيق برامج الرصد الوطنية والإقليمية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك من خلال حلقات العمل السنوية.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والبرلمانات الوطنية والإقليمية	2035

4. ضمان تنفيذ ورصد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة 2026-2035

155. يُعدّ تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 عملية جماعية. وعلى الرغم من تيسير نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن مشاركة جميع الجهات المعنية وأداء دورها النشط سيلعبان دورًا حاسمًا في تنفيذها.

156. سيوفر نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يشمل أمانة خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الأنشطة الإقليمية، بالإضافة إلى لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، القيادة والتوجيه فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. في الواقع، تُعدّ السياسات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والتدابير ذات الصلة المصاغة بهدف تنفيذ بروتوكولات اتفاقية برشلونة بالإضافة إلى الآليات والصكوك الإقليمية الرئيسية الأخرى القائمة ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية (الإطار 2). بالإضافة إلى ذلك، سيوفر نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم والتوجيه الفني للأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى تنسيق إجراءات التنفيذ وعمليات الرصد، بالإضافة إلى منصة لتبادل المعلومات والخبرات وأوجه التآزر ذات الصلة التي تم تطويرها على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي.

157. تُعدّ لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة هيكلًا رئيسيًا ضمن نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم تطوير الاستراتيجية وتنفيذها. وكنقطة مرجعية مركزية وجمع لممثلي الأطراف والجهات المعنية المشاركة في التنمية المستدامة، ستعمل عن كثب، بدعم من أمانة خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع المنظمات ذات الصلة من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية. وتمثل الإستراتيجية إطارًا موجهًا نحو السياسة والعمل لعمل اللجنة.

158. كما تلعب المؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية دورًا مهمًا للغاية في تنفيذ الاستراتيجية. ومن خلال العمل جنبًا إلى جنب مع بعضها البعض ومع نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى تسهيل التآزر مع الأطراف المتعاقدة باستخدام الاستراتيجية كمنصة مشتركة، يمكن أن تكون حاسمة للتنفيذ الناجح. لن تخلق فقط كتلة حرجة مهمة من اللاعبين الوطنيين والإقليميين المهمين الذين يعملون بطريقة منسقة نحو التنمية المستدامة، ولكن سيكون لها أيضًا تأثير إيجابي على استخدام الموارد البشرية والمالية المحدودة اللازمة لتنفيذ الأنشطة المشتركة بشكل أكثر كفاءة. وبالنسبة لهؤلاء الشركاء، تمثل الاستراتيجية مجموعة متماسكة ومتكاملة من التوجهات والإجراءات الاستراتيجية ذات الأولوية التي يجب تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، والتي يتم فيها وضع إجراءاتهم وأهدافهم ضمن إطار عام.

159. يُعدّ القطاع الخاص شريكًا رئيسيًا في تنفيذ الاستراتيجية. وباعتباره لاعبًا رئيسيًا في تعزيز الاقتصاد الدائري الأخضر، يمكن أن يكون القطاع الخاص أحد أقوى الحلفاء في عملية تنفيذ الاستراتيجية. لا يتم ذلك فقط من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن أيضًا من خلال عمليات الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة التي تُعد جزءًا من أعمالها الأساسية، من خلال دمج التقنيات المبتكرة، ومن خلال تحسين عمليات المنبع والمصب للسلاسل الصناعية والحِرفية والتسويقية. وسيسهم ذلك أيضًا في استدامة عملياته الخاصة. بالنسبة للقطاع الخاص، توفر الاستراتيجية مؤشرًا على القضايا والتوجهات والإجراءات التي يجب تنفيذها لتعزيز أهداف التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، ونوع المناقشات التي يجب إجراؤها في سياق التنمية المستدامة في المستقبل القريب. ويُعدّ هذا المؤشر ذا أهمية قصوى لتخطيط الأعمال.

160. العلم هو مفتاح النجاح: يجب أن تعتمد جميع الإجراءات ووضع السياسات على المستوى الوطني أو الإقليمي على أسس أدلة قوية. يجب تطوير الأدوات التحليلية التي ستسمح بالتنبؤ والتخطيط والتقييم للآثار والإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة مع المجتمع العلمي، الذي يحتاج بدوره إلى توجيه قدرته البحثية لدعم عملية صنع القرار. بالنسبة للأوساط الأكاديمية، تحتوي الاستراتيجية على سلسلة من مخاوف التنمية المستدامة التي تتطلب مساعدة من العلم لفهمها.

161. لطالما كان المجتمع المدني مجموعة مهمة من أصحاب المصلحة في لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. وعند تنفيذ الاستراتيجية، يصبح دوره أكثر وضوحًا: إلى جانب كونه حافزًا لدعم عملية التنفيذ ومراقبتها على الصعيدين الإقليمي والوطني، يمكن للمجتمع المدني الاضطلاع بمهام مهمة تتعلق بالتوعية والتحسيس، بالإضافة إلى العمل كركيزة ثالثة للديمقراطية، جنبًا إلى جنب مع صانعي القرار والكيانات القضائية، لضمان الشفافية وتأمين مشاركة الناس. بالنسبة للمجتمع المدني، تحتوي الاستراتيجية على مجموعة من التوجهات الاستراتيجية التي تسترشد بها في عملها مع الشركاء الآخرين وتوفر أرضية خصبة لتطوير المشاريع.

162. . سيتطلب تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 ككل تمكين الشباب والنساء، وسياسات شاملة لا تترك أحدًا وراءها. الشباب في البحر الأبيض المتوسط موجهون نحو الحلول، ويبحثون عن وظائف وفرص خضراء من اقتصاد أزرق مستدام يفي بوعوده، بما في ذلك في المجال الرقمي. وفي الوقت نفسه، فإن دور المرأة في التنمية المستدامة متعدد الأبعاد ويجب تضمين أصواتها في كل طليعة؛ وغالبًا ما تكون أول المستجيبين لأسرهم، ولديهم أفكار ووجهات نظر فريدة، وغالبًا ما يقودون التغيير على مختلف المستويات. تُعدّ السلطات المحلية جهات فاعلة رئيسية في التنفيذ لسببين رئيسيين: أ) هي جهات منفذة بطبيعتها، نظرًا لأن حوالي 70% من أهداف التنمية المستدامة تعتمد على العمل الفعال للسلطات المحلية (بما في ذلك السلطات الحضرية)؛ ب) هي أقرب إلى المواطنين، سواء كانوا منظمين أو أفرادًا؛ وتُعدّ مشاركة عامة الناس والمواطنين وثيقة الصلة بتنفيذ الاستراتيجية. من خلال قربها، قد تكون السلطات المحلية معززة مباشرة لتلك التغييرات السلوكية.

163. تلعب البرلمانات الوطنية والإقليمية دورًا محوريًا في دعم التنفيذ، من خلال تعزيز ممارستها الرقابية، وأيضًا من خلال الجمعيات البرلمانية والمحافل الإقليمية.

164. تُعدّ مؤسسات التمويل أيضًا شركاء رئيسيين في تنفيذ الاستراتيجية. وبالنسبة لهؤلاء الشركاء، تحتوي الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف الإقليمية المتفق عليها على نطاق واسع بالإضافة إلى التوجهات الاستراتيجية ضمن هذه الأهداف، التي ستساعد هذه الهيئات على وضع وتقييم مقترحات التمويل التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

الإطار 2: البرامج والأطر الإقليمية الحالية التي تشكل أدوات أساسية لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035

- يُعترف بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتبارها السبيل إلى الأمام للتنمية المستدامة للمناطق الساحلية وتتميز بنهج متكامل مميز لتوفير حلول للمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المعقدة للمناطق الساحلية. كما هو مبين في المادة 2 من **بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط** بموجب اتفاقية برشلونة، "تعني الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عملية ديناميكية للإدارة والاستخدام المستدامين للمناطق الساحلية، مع مراعاة هشاشة النظم البيئية والمناظر الطبيعية الساحلية في الوقت نفسه، وتنوع الأنشطة والاستخدامات، وتفاعلاتها، والتوجه البحري لبعض الأنشطة والاستخدامات وتأثيرها على كل من الأجزاء البحرية والبرية". يُعدّ اعتماد هذا البروتوكول هدفًا سياسيًا محققًا بالكامل للاستراتيجية المتوسطية الأولية للتنمية المستدامة (2005). ويدعم تنفيذها خطة العمل 2012-2019.

- التزمت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بتطبيق النهج القائم على النظام الإيكولوجي – من خلال **خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي** – لإدارة الأنشطة البشرية مع تمكين الاستخدام المستدام للسلع والخدمات البحرية، بهدف تحقيق أو الحفاظ على الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط ومناطقه الساحلية وحمايتها والحفاظ عليها، وكذلك منع تدهورها اللاحق. وهم يعترفون بنهج النظام الإيكولوجي كنهج تشغيلي متكامل للتنفيذ الناجح لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها مع تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، بالإضافة إلى استراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية التي تعزز الحفظ والاستخدام المستدام بطريقة منصفة.

- يتم تنفيذ **البروتوكول المتعلق بالمناطق المحمية بشكل خاص والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط** (الذي دخل حيز التنفيذ في عام 1999) من خلال برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Post-2020 SAPBIO) المعتمد في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، يمثل توسيع شبكة المناطق المحمية بشكل خاص ذات الأهمية المتوسطية واعتماد وتنفيذ استراتيجية إقليمية لما بعد عام 2020 للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق في البحر الأبيض المتوسط إنجازات مهمة للمنطقة.

- تهدف خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط، التي هي قيد الإعداد، إلى تحقيق التحول إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مع معالجة تحديات التدهور البيئي ذات الصلة. وتدعم تنفيذ إجراءات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الإقليمي وتحدد الإجراءات لتوجيه تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني، ومعالجة الأنشطة البشرية الرئيسية التي لها تأثير خاص على البيئة البحرية والساحلية والقضايا المستعرضة والشاملة ذات الصلة

- يُعدّ اعتماد الأطراف المتعاقدة للخطط الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، ومعالجة مياه الصرف الصحي الحضرية، وإدارة حمأة الصرف الصحي، وإدارة الزراعة، وإدارة تربية الأحياء المائية، وإدارة مياه الأمطار الحضرية، إنجازات كبيرة لمكافحة التلوث البحري من المصادر والأنشطة البرية

- تتضمن **خطة العمل البحرية** إجراءات وتدابير ذات أولوية للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة للتصديق على البروتوكول البحري؛ وتعيين ممثلي الأطراف المتعاقدة للمشاركة في الهيئات الإدارية الإقليمية؛ وإنشاء برنامج للتعاون

التقني وبناء القدرات؛ وإنشاء آلية مالية لتنفيذ خطة العمل؛ وتعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار؛ وتعزيز النقل الإقليمي للتكنولوجيا؛ ووضع واعتماد المعايير الإقليمية البحرية؛ ووضع واعتماد المبادئ التوجيهية الإقليمية البحرية؛ وإنشاء إجراءات وبرامج إقليمية للرصد البحري؛ والإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل.

- يهدف **الإطار الإقليمي للتكيُف مع تغيُر المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط**، الذي هو قيد الإعداد، إلى زيادة قدرة المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط على الصمود أمام تغيُر المناخ من خلال تطوير نهج إقليمي للتكيُف مع تغيُر المناخ. وبمجرد اعتماده، سيُشكِّل هذا الإطار الأساس لوضع خطة عمل إقليمية مفصلة للتكيُف مع تغيُر المناخ.

- **اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (GFCM).** تلعب هذه المنظمة الإقليمية دورًا رئيسيًا في ضمان مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط. سيؤدي تنفيذ استراتيجية اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط لعام 2030 لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى دعم هذا الهدف.

- **الإعلانات الوزارية والأطر الأخرى المنشأة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك** أجندة GreenerMed لعام 2030.

- مع هدف 2030، تهدف **بعثة الاتحاد الأوروبي "استعادة محيطاتنا ومياهنا"** إلى حماية واستعادة صحة محيطاتنا ومياهنا من خلال البحث والابتكار ومشاركة المواطنين والاستثمارات الزرقاء. سيعالج النهج الجديد للبعثة المحيطات والمياه على أنها واحدة ويلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق الحياد المناخي واستعادة الطبيعة. ستدعم الإجراءات التمكينية الشاملة هذا الهدف، ولا سيما التعبئة والمشاركة العامة الواسعة ونظام المعرفة الرقمي للمحيطات والمياه، والمعروف باسم المحيط الرقمي المزدوج. تدعم البعثة المشاركة والتعاون الإقليميين من خلال "المنارات" القائمة على المناطق في أحواض الأنهار/البحار الرئيسية: المحيط الأطلسي-القطب الشمالي، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر البلطيق-البحر الشمالي، والدانوب-البحر الأسود. منارات المهمة هي مواقع لتجريب أنشطة المهمة وعرضها وتطويرها ونشرها عبر بحار الاتحاد الأوروبي وأحواض الأنهار.

- **التقارير البيئية حول القرارات التي اعتمدتها بالإجماع جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) في الدورات العامة السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجمعية** البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، مع التذكير بالدور الحاسم للبرلمانات الوطنية والإقليمية في تنفيذ أحكام اتفاقيات برشلونة وبروتوكولاتها، لتسهيل تقدم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. يُعدّ "دليل البرلمانيين لحماية البحر الأبيض المتوسط وساحله" لعام 2024 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2024) أداة ملموسة للبرلمانيين للمشاركة في إنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والامتثال لها بشكل أقوى.

- تشجع **استراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة** ، التي تم التصديق عليها في المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة وتغير المناخ، دول البحر الأبيض المتوسط على تطوير ودمج التعليم بشأن التنمية المستدامة في أنظمة التعليم الرسمية الخاصة بها، في جميع الموضوعات ذات الصلة، وفي التعليم غير الرسمي وغير النظامي. سيؤدي ذلك إلى تزويد الناس بالمعرفة والمهارات في مجال التنمية المستدامة، مما يجعلهم أكثر كفاءة وثقة ويزيد من فرصهم في العمل من أجل حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة ومع الاهتمام بالقيم الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي.

- تم اعتماد **مبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط** من قبل المفوضية الأوروبية في 19 أبريل 2017 وأقرها مجلس الاتحاد الأوروبي في 26 يونيو 2017. في عام 2018، تم الاتفاق على خارطة طريق مشتركة لتطوير اقتصاد أزرق مستدام في الحوض الفرعي لتوليد النمو وخلق فرص العمل وتوفير بيئة معيشية أفضل لسكان البحر الأبيض المتوسط، مع الحفاظ على الخدمات التي يؤديها النظام البيئي للبحر الأبيض المتوسط. تتضمن خارطة الطريق 6 أولويات: السلامة البحرية ومكافحة التلوث البحري؛ تطوير المجموعات البحرية؛ تنمية المهارات وتداولها؛ الاستهلاك والإنتاج المستدامان؛ التنوع البيولوجي والحفاظ على الموائل البحرية واستعادتها؛ تنمية المجتمعات الساحلية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة.

- ظهرت الاستراتيجية الإقليمية الكلية للبحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة كأداة مهمة لتسريع التغييرات والتصدي للتحديات والتهديدات المتعلقة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والحماية والاستعادة وتعزيز التنمية المستدامة. وقد وافق البرلمان الأوروبي ولجنة مناطق الاتحاد الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي أو أعربوا عن قرارات وآراء لدعم هذه الاستراتيجية. تحيي هذه الاستراتيجية المتوسطية هذه الخطوات وستنظر في تطوير هذه المبادرة كعامل محتمل لتعزيز تنفيذ هذه الاستراتيجية.

- يهدف **"دعم المياه والبيئة - التنوع البيولوجي والعمل المناخي (WES - BCA) في منطقة الجوار الجنوبي"** الممول من الاتحاد الأوروبي (DG - MENA) إلى تحسين حماية البيئة واستعادة التنوع البيولوجي وإدارة الموارد المائية الشحيحة، مع تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز صياغة وإنفاذ وتنفيذ السياسات ذات الصلة والإطارين الإقليميين، وهما اتفاقية خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط/برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط (UfM).

- بموجب **الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط**، من المتوقع أن يجدد الاتحاد الأوروبي التزامه بتعزيز المشاركة مع المنطقة، ومعالجة التحديات والفرص المشتركة للتنمية المستدامة والنمو الشامل والاستقرار الإقليمي. بناءً على أسس أجندة 2021 للبحر الأبيض المتوسط، من المتوقع أن يعزز الميثاق مبادرات ملموسة لتعاون أعمق مدفوع بالتأثير.

- **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني (EUSAIR)** هي استراتيجية إقليمية كلية اعتمدتها المفوضية الأوروبية وأقرها المجلس الأوروبي في عام 2014. الهدف العام لـ EUSAIR هو تعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والنمو في المنطقة من خلال تحسين جاذبيتها وقدرتها التنافسية واتصالها. مع أربعة أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأربعة بلدان في غرب البلقان، ستساهم الاستراتيجية في زيادة تكامل دول غرب البلقان. وتهدف البلدان إلى خلق أوجه تآزر وتعزيز التنسيق بين جميع الأقاليم في منطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني في المجالات/ الركائز المواضيعية الأربعة: السياحة المستدامة والجودة البيئية وربط المنطقة والنمو الأزرق.

- يدعم **برنامج Interreg Euro-MED 2021-2027** التعاون عبر حدود البحر الأبيض المتوسط. ويوفر البرنامج الأموال للمشاريع التي تضعها وتديرها الإدارات العامة والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والخاص من أجل التنفيذ المشترك للمشاريع العابرة للحدود الوطنية.
يجمع البرنامج شركاء من 69 منطقة من 14 دولة من الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط بهدف مشترك: مجتمع محايد للمناخ ومرن لصالح مواطنيه. تبلغ الميزانية الإجمالية للبرنامج حوالي 294 مليون يورو للفترة 2021-2027.
يمول برنامج Interreg Euro-MED المشاريع الراغبة في تقديم حلول للإجابة على 4 مهام تكميلية: تعزيز الاقتصاد المستدام المبتكر، وحماية البيئة الطبيعية والتراث واستعادتهما وتثمينهما، وتعزيز مناطق المعيشة الخضراء، وتعزيز السياحة المستدامة.

- يهدف برنامج **Interreg Next Med** 2021-2027 إلى المساهمة في التنمية الذكية والمستدامة والعادلة للجميع عبر حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال دعم التعاون المتوازن وطويل الأمد وبعيد المدى والحوكمة متعددة المستويات. تتمثل مهمة البرنامج في تمويل مشاريع التعاون عبر الوطني التي تعالج التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة المشتركة على مستوى البحر الأبيض المتوسط مثل استيعاب التقنيات المتقدمة، والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ، والانتقال إلى اقتصاد دائري وكفء في استخدام الموارد، والتعليم والتدريب، والرعاية الصحية، إلخ. تغطي منطقة التعاون 15 دولة: قبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان والأردن ومالطا وفلسطين والبرتغال وإسبانيا وتونس – وعضوان جديدان، وهما الجزائر وتركيا.

4.1. الهياكل والوسائل المؤسسية لتنفيذ الاستراتيجية

165. يُعدّ تعزيز الهياكل المؤسسية الكافية أولوية رئيسية في توفير التنفيذ الفعال للاستراتيجية. يواجه نظام الإدارة الحالي لتنفيذ الاستراتيجية عددًا من التحديات.

166. من أجل تحسين حوكمة التنمية المستدامة، من الضروري وضع الهياكل الصحيحة أو تعزيزها، وتزويدها بالموارد المناسبة (التوجه الاستراتيجي 7.1). وعلى المستوى الوطني، من الضروري ضمان المشاركة الواسعة للمنظمات ذات الصلة في إدارة التنمية المستدامة من خلال إنشاء لجان ومجالس ومنتديات وشبكات للتنمية المستدامة حسب الاقتضاء في كل سياق وطني. يجب أن تعمل هيئات التنسيق والتشاور هذه على تحقيق دعم سياسي واسع وعالي المستوى على المستوى الوطني، لا سيما مع الوزارات الرئيسية التي تؤثر كفاءاتها على التنمية المستدامة أو تتأثر بها، بما في ذلك رئيس الوزراء، عند الاقتضاء، ويجب دعمها بموارد بشرية ومالية كافية.

167. وعلى المستوى الإقليمي، من الضروري أن تحصل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة على تمويلها المناسب ومواردها البشرية وأن تكون برامج الحوكمة والتمويل الخاصة بـ خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط مصممة لمراعاة الحاجة إلى موارد للتنمية المستدامة. ينعكس إجراء إقليمي ثانٍ على الحاجة إلى توسيع لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لضمان مشاركة عدد أكبر من المنظمات الدولية ذات الصلة ومجموعات أصحاب المصلحة من منطقة البحر الأبيض المتوسط المشاركة في عمليات التنمية المستدامة.

168. من الضروري تحسين رؤية لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة والتواصل معها، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل مؤتمرات الأطراف في اتفاقية برشلونة وفي منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة. وسيستلزم ذلك إنشاء مستوى وزاري للعمل من خلال تنظيم دورات منتظمة كل أربع سنوات مخصصة للتنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط على المستوى الوزاري في إطار مؤتمرات الأطراف في اتفاقية برشلونة. يركز الإجراء النهائي في إطار هذا التوجه الاستراتيجي على ضمان أداء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لدورها في تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والتواصل في المجالات ذات الصلة باختصاصها.

التوجه الاستراتيجي 7.1: إنشاء أو تعزيز هياكل لتنفيذ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وضمان توفير الموارد الكافية لها		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
7.1.1. ضمان المشاركة الواسعة للمنظمات ذات الصلة في إدارة التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال إنشاء لجان ومجالس ومنتديات وشبكات للتنمية المستدامة حسب الاقتضاء.	الحكومات الوطنية والسلطات المحلية كسلطات يجب أخذها في الاعتبار لضمان مشاركة المنظمات ذات الصلة في التنمية المستدامة على المستوى الوطني	2035
الإقليمية		
7.1.2 تحسين تأثير لجنة البحر الأبيض المتوسط على التنمية المستدامة في السياق الإقليمي من خلال تعزيز الدعم الإداري والمالي لعملها، لا سيما من خلال تعزيز وحدة التنسيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط بوصفها أمانة اللجنة لتمكينها من تنسيق تنفيذ ورصد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 والإبلاغ المنتظم عن التقدم المحرز.	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2035
7.1 توسيع نطاق مشاركة لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة كمراقبين لضمان مشاركة عدد أكبر من المنظمات الدولية ذات الصلة ومجموعات أصحاب المصلحة بما في ذلك النساء والشباب من منطقة البحر الأبيض المتوسط المشاركين في عمليات التنمية المستدامة.	اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط الاتحاد من أجل المتوسط، مبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط، الاستراتيجية الإقليمية الكلية للاستراتيجية الأوروبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، برنامج Interreg Euro-Med، برنامج Interreg Next South، برنامج Interreg Adrion، بعثة المحيط، لجنة البحر الأبيض المتوسط المعنية بخطة عمل التعليم من أجل التنمية المستدامة	قيد التنفيذ
7.1.4 تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي بين الأطر ذات الصلة من أجل الاعتراف باستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة باعتبارها الوثيقة المرجعية الاستراتيجية الشاملة للمنطقة.	اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط الاتحاد من أجل المتوسط، مبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط، الاستراتيجية الإقليمية الكلية للاستراتيجية الأوروبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، برنامج Interreg Euro-Med، برنامج Interreg Next South، برنامج Interreg Adrion، بعثة المحيط، لجنة البحر الأبيض المتوسط المعنية بخطة عمل التعليم من أجل التنمية المستدامة	قيد التنفيذ

التوجه الاستراتيجي 7.1: إنشاء أو تعزيز هياكل لتنفيذ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وضمان توفير الموارد الكافية لها		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
7.1.5. تحسين رؤية لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة والتواصل معها ، بدعم من استراتيجية الاتصال، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل مؤتمرات الأطراف في اتفاقية برشلونة وفي منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لاستكمال الدورات الوزارية التي تُعقد كل أربع سنوات بشأن التنمية المستدامة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية برشلونة.	اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	2035
7.1.6. التأكد من أن لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة تؤدي دورها في تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والتواصل في المجالات ذات الصلة باختصاصها في التنمية المستدامة، وكذلك من خلال تعيين "أبطال" عند الاقتضاء.	اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	20

169. يركز التوجه الاستراتيجي الثاني في هذا القسم على إنشاء آليات لإدارة عمليات التنمية المستدامة، ولا سيما استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 على المستوى الإقليمي (التوجه الاستراتيجي 7.2). تأخذ الإجراءات الموصى بها في الاعتبار فهم أن السياسات والاستراتيجيات موجودة ضمن دورة السياسة، بدءًا من صياغة السياسة والاستمرار في تنفيذ السياسة ومراقبتها ثم مراجعة السياسة.

التوجه الاستراتيجي 7.2: إنشاء عمليات إقليمية لتنفيذ ورصد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
الإقليمية		
7.2.1 التأكد من أن برامج العمل العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط تخصص الموارد اللازمة لقيادة تنفيذ ورصد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035	اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة	2035
7.2.2 تعزيز دعم لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للسلطات الوطنية/المحلية	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2035
7. إجراء تقييمات تشاركية في منتصف المدة ونهائية للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 بناءً على السنوات الخمس الأولى من البيانات المتعلقة بتنفيذها، باستخدام المؤشرات المرتبطة بالإجراءات، بالإضافة إلى لوحة معلومات مؤشرات الاستدامة المقترحة.	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2035
7.2.4 مراجعة استراتيجية البحر الأبيض المتوسط تراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 التي تصدر استراتيجية جديدة للفترة 2036-2045، بناءً على التقييم النهائي للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2035

4.2. تمويل تنفيذ الاستراتيجية

170. لا يمكن ولا ينبغي توقع أن تأتي موارد تمويل تنفيذ الاستراتيجية من مصدر واحد أو عدد قليل من المصادر. إنه، مرة أخرى، جهد جماعي، سيكون من خلاله المجموع أكبر بكثير من إضافة الأجزاء، وذلك بفضل أوجه التآزر التي تم تطويرها ووفورات الحجم التي تم تحقيقها.

171. وبهذا المعنى، يمكن للميزانيات الوطنية للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، التي تخصص الأموال لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المتوافقة مع الاستراتيجية وتعبئة الموارد للمشاركة في الإجراءات الإقليمية ودون الإقليمية المتوافقة مع الاستراتيجية، أن تساعد بشكل كبير في تعزيز التنفيذ، مع خدمة الأهداف والسياسات الوطنية في الوقت نفسه

172. يجب أن يكون القطاع الخاص في مكانة مركزية في هذه العملية. من خلال تعبئة الموارد لأبحاثه الخاصة وتطويره ودمجه للتقنيات في عملية الإنتاج، وتحويل بعض الموارد المستثمرة سنويًا في أنشطة التسويق والترويج، يمكن أن يلعب دورًا مهمًا للغاية في تعزيز عملية التنفيذ بشكل حاسم. ولهذا الغرض، يحتاج نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل المجتمع المدني، إلى تطوير علاقات عمل وثيقة مع القطاع الخاص وبناء منصة للثقة والتآزر يتم من خلالها إنشاء تعاون "مربح للجميع" لتنفيذ الإجراءات في سياق الاستراتيجية.

173. يعالج التوجه الاستراتيجي 7.3 الحاجة إلى تعزيز القدرة على تمويل الاستراتيجية. يتعلق الإجراء الأول في هذا الصدد بتطوير محفظة مشاريع مستمدة من الاستراتيجية لدعم أنشطة جمع التبرعات. ويتعلق الإجراء الثاني بتوفير ورش عمل لبناء القدرات بشأن جمع التبرعات. بالإضافة إلى ذلك، توصي الاستراتيجية بإنشاء مرفق استثماري لتنفيذ التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، يشمل المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية والاتحاد الأوروبي والوكالات المانحة الثنائية. أخيرًا، تشجع الاستراتيجية القطاع الخاص على المشاركة مع المجتمع المدني وتعزيز المزيد من المسؤولية الاجتماعية للشركات.

التوجه الاستراتيجي 7.3: تعزيز القدرة على تمويل استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
الإقليمية		
7.3.1. بناء محفظة مشاريع تهدف إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وربط مصادر التمويل المحتملة بالمحفظة.	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	2030
7.3.2. توفير ورش عمل لبناء القدرات للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة، وكذلك الهيئات دون الإقليمية في جمع التبرعات لتحسين وصولها إلى التمويل.	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، الاتحاد من أجل المتوسط، البرلمانات الوطنية والإقليمية، المنظمات/المبادرات/البرامج الإقليمية والدولية الأخرى، غرب وشرق المتوسط/BCA، برامج INTERREG Med/ PRIMA	2035
7.3.3. تحديد فرص التمويل وتطوير استراتيجية تمويل الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وإنشاء مرفق استثماري لتنفيذ التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، يشمل المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية والاتحاد الأوروبي والوكالات المانحة الثنائية، بالإضافة إلى المشاركة مع القطاع الخاص	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومصرف الاستثمار الأوروبي	2035

4.3. نظام الرصد ولوحة معلومات إقليمية حول تنفيذ الاستراتيجية

174. يُعدّ وجود نظام رصد شامل ومؤشرات ذات صلة ضروريًا لتقييم تنفيذ الاستراتيجية. يتم ذلك باستخدام مؤشرات لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

175. تتوفر مجموعة المؤشرات التي ترصد التقدم المحرز في قضايا التنمية المستدامة عبر الإنترنت (https://wesr.unep.org/article/dashboard)، بطريقة تفاعلية. يجب أن تخضع مؤشرات لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للتحديث المنتظم.

176. يخضع تنفيذ الاستراتيجية لتقييم مستقل في منتصف المدة في عام 2030 يجب أن يأخذ في الاعتبار إطار الاستدامة العالمي القادم ويوصي بالتوجيهات اللازمة حسب الاقتضاء.

177. تخضع الإستراتيجية لتقييم نهائي في عام 2035. يجب أن يكون كلا التقييمين مستقلين وتشاركيين وشاملين يشملان أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة والشركاء وأصحاب المصلحة وأن يكونا مصحوبين بتقييم مُحدَّث لمؤشرات لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة لتقييم اتجاهات الاستدامة.

178. فيما يتعلق بأنظمة الإبلاغ الحالية ومن خلال مشاركة البلدان، والشراكات القوية مع الخبراء وأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين، تُشجَّع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها على المضي قدمًا في التقييم الدوري للاستراتيجية ولوحة معلوماتها للنظر في الوقت المناسب في التحديث المنتظم لمجموعات البيانات الوطنية والإقليمية، بينما ستسمح بإجراء تحليل دقيق وحديث للتقدم المحرز نحو التنمية المستدامة للمنطقة بناءً على لوحة معلومات الاستدامة، باستخدام البيانات من المصادر الموثوقة الموجودة بالفعل على أساس أساسي.

التوجه الاستراتيجي 7.4: ضمان الرصد المنتظم للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035		
الإجراءات	**الجهات الفاعلة المسؤولة**	**الإطار الزمني**
وطني		
7.4.1. تقديم البيانات على أساس نصفسنوي لرصد الاستراتيجية، والإبلاغ عن التقدم المحرز في الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة كل سنتين	الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	2035
الإقليمية		
7.4.2. التأكد من أن أنظمة رصد الاستراتيجية مبنية مع مراعاة أنظمة مشاركة البيانات والمعلومات الحالية والمخطط لها لخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، مع استكمال إمكانات اجتماعات لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لرصد تنفيذ الاستراتيجية باستخدام مجموعات فرعية.	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	2035
7.4.3 تحديث وتعبئة لوحة معلومات مؤشرات الاستدامة للبحر الأبيض المتوسط، مع قيام لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بدور استشاري في عملية الاختيار.	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، الخطة الزرقاء، اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة	2035

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
الهدف 1 معالجة تغيُر المناخ مع التركيز على التكيف مع آثاره وتعزيز أمن الطاقة والتحول بوصفه أولوية	آلية التفاعل بين العلوم والسياسات الإقليمية لإعداد تقييمات علمية إقليمية موحدة حول اتجاهات تغير المناخ وآثاره وخيارات التكيف والتخفيف (**MedECC**)	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بلان بلو/مركز الأنشطة الإقليمية، الاتحاد من أجل المتوسط
	إطلاق المبادرات التعليمية (على سبيل المثال، شبكة التعليم من أجل التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط: منصة للتعاون بين المدارس والجامعات والمجتمعات المدنية برنامج المهارات الخضراء في البحر الأبيض المتوسط: تدريب الشباب والنساء على ممارسات الأعمال المستدامة)	قبرص، لجنة البحر الأبيض المتوسط المعنية بالتعليم والتنمية المستدامة، غرب وشرق المتوسط/BCA
	تقديم 1 تيراواط من قدرة الطاقة المتجددة في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2030 (**TERAMED**)	ECOUNION وRAED. الحكومات الإقليمية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
الهدف 2 **تحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإنتاجيتها واستعادتها ومرونتها**	**تحقيق 30 بحلول 30 من أهداف المناطق البحرية المحمية/ التدابير الفعالة الأخرى** لحفظ البيئة البحرية (تحديث المبادرة الرئيسية لـ MEDFUND)	مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة مؤسسة الأمير ألبرت الثاني من موناكو؛ معهد علم المحيطات – مؤسسة الأمير ألبرت الأولمن موناكو ؛ مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحمايةخاصة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العملالخاصة بالبحر الأبيض المتوسط (SPA/RAC)؛ صندوق الشراكة للنظم الإيكولوجية الحرجة؛ شبكة المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط ؛الصندوق العالمي للطبيعة في البحر الأبيض المتوسط؛ مركز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للتعاون في البحر الأبيض المتوسط؛ وكالة حماية السواحل الفرنسية كونسرفتوار دو ليتورال ؛مبادرة الجزر الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط، شبكة المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط هي شبكة مديري المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط .

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
	يوم ساحل البحر الأبيض المتوسط	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية بموجب نظام اتفاقية برشلونة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبحار الإقليمية اليونسكو برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط - شركاء نظام اتفاقية برشلونة (المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية) الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) منصة المحيطات والمناخ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) الصندوق العالمي للطبيعة - البحر الأبيض المتوسط مكتب معلومات البحر الأبيض المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MiO - ESCEDE) مبادرة MedWet مؤسسة البحر الأبيض المتوسط ARTPORT_صنع الأمواج

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
	تعزيز معيار **القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية** في الدول المشاطئة لتقييم كفاءة وفعالية الهيئات التي تدير المتنزهات التي تم إنشاؤها (**القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية**)	القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ألبانيا والجزائر ومصر وفرنسا وإيطاليا ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس وإسبانيا.
	تعزيز حماية والحفاظ على **الأعشاب البحرية/مروج بوسيدونيا** كنظام إيكولوجي حاسم (**الأعشاب البحرية/مروج بوسيدونيا**)	SPA/RAC الوكالة الفرنسية للتنوع البيولوجي (OFB)، مركز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للتعاون في البحر الأبيض المتوسط، الصندوق العالمي للطبيعة في البحر الأبيض المتوسط، شبكة بوسيدونيا المتوسطية البلدان: فرنسا، تونس، إسبانيا، مالطا، قبرص، الجزائر، تركيا، إيطاليا، اليونان.
الهدف الثالث تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، لا سيما المياه والأمن الغذائي والنظم الغذائية من خلال الأشكال	استراتيجية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية (WEFE Nexus) في سلسلة المصدر إلى البحر في البحر الأبيض المتوسط (**WEFE NEXUS**)	الاتحاد من أجل المتوسط؛ المديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا/المديرية العامة للطاقة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط؛ الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) مشروع آلية دعم المياه والبيئة (WES/BCA) مشروع الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
المستدامة للتنمية الريفية	**مبادرة الغابات المتوسطية**	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، الاتحاد من أجل المتوسط، المنتدى الأوروبي للابتكار في مجال البحر الأبيض المتوسط، البلدان الشريكة في البحر الأبيض المتوسط، اتفاقية برشلونة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، Mio-ECSDE، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، CEDARE، مرصد الصحراء والساحل (OSS)
الهدف 4 تخطيط وإدارة مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة والصامدة أمام تغير	**جائزة اسطنبول للمدينة الصديقة للبيئة**	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط MedCities

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
المناخ	**الشبكة المتوسطية للمدن الصفرية الصافية**	برنامج الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المدن المتوسطية: الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، بدءًا على سبيل المثال من بلدان المدن الفائزة في الإصدارات الأربعة السابقة من جائزة اسطنبول للمدن الصديقة للبيئة: إزمير وجنوة وملقة وأشدود المدن المتوسطية المهتمة من 112 مدينة صافية الصفر، بدءًا من أعضاء المدن المتوسطية، مثل برشلونة وفالنسيا ومرسيليا وروما وليماسول وإزمير المدن المهتمة الأخرى: أثينا وتيرانا، على سبيل المثال، الموقعون على ميثاق رؤساء البلديات مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
	مجموعة الأدوات الحضرية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط **(MedUrbanTools)**	MedCities، منطقة برشلونة الحضرية (AMB)
الغاية 5 **تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدامو أخضر وأزرق ودائري والتمويل المستدام**	إنشاء وترويج جائزة أعمال البحر الأبيض المتوسط للابتكار البيئي **(جائزة WeMedBusiness)**	مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
	السياحة الزرقاء المستدامة	منظمات المجتمع المدني التابعة لـ - ECO UNION و IDDRI: Plan Bleu/RAC، مركز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للتعاون المتوسطي. البلدان الداعمة: فرنسا، إسبانيا البلدان المنفذة: المغرب، تونس، لبنان، الجبل الأسود.
الغاية 6 **تحسين الحوكمة على جميع المستويات والتعاون والشراكات لدعم القدرة على الصمود**	تشجيع اعتماد **اتفاقية آرهوس وتنفيذها**	MIO - ECSDE COMPSUD \ MEPIELAN أمانة اتفاقية آرهوس التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (لجنة الطاقة والبيئة والمياه)،

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
والتنمية المستدامة.	**القيادة النسائية** لأهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط	خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ممثلات النساء من أعضاء شبكة التعاون المتوسطي للتنمية المستدامة، المنتدى البرلماني للمرأة التابع لجمعية البرلمانات المتوسطية، البلدان: فرنسا، سلوفينيا (رئيسة المكتب الحالية)، مصر (رئيسة المكتب التالية)، الجزائر (استضافة يوم ساحل البحر الأبيض المتوسط 2024)، إلخ . الاتحاد من أجل المتوسط ، بلان بلو/مركز الأنشطة الإقليمية، برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية، مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال، المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، الجمعية المتوسطية للمصادير والصادرات، مكتب الاتصال الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، اللجنة الدائمة للبحر الأبيض المتوسط، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – مركز إسطنبول

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
	مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	مجموعة شباب البحر الأبيض المتوسط، IECD – J - Med المنظمات غير الحكومية المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط (شبكة SOS المتوسطية (MedSOS) – اليونان؛ أميتشي ديلا تيرا إيطاليا (أصدقاء الأرض إيطاليا) – إيطاليا؛ جمعية حماية الطبيعة والبيئة (ASNE) – تونس؛ RAED (الشبكة العربية للبيئة والتنمية) – مصر؛ DOTO (يوميات المحيط) - لبنان، مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال للبلدان المتوسطية، الاتحاد من أجل المتوسط ((UfM، MIO - ECSDE، مؤسسة آنا ليند، أكاديمية المواهب المتوسطية
	الأسبوع الأخضر المتوسطي	الاتحاد من أجل المتوسط، خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

هدف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة	المبادرة الرائدة	الشركاء
	استراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة	MIO-ECSDE قبرص (الرئيس)، اليونان، لبنان، المغرب، فلسطين، مكتب لجنة البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة، المنظمات الدولية/الإقليمية
	إنشاء نظام معلومات متكامل للبحر الأبيض المتوسط متاح للجمهور من خلال ثلاثي من الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص لجمع وعرض المعلومات بشفافية حول حالة التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط. **مرصد البيئة والتنمية المستدامة**	بلان بلو، تونس، لبنان، مصر، المغرب، تركيا

المراجع

[1] انظر https://sustainabledevelopment.un.org/

[2] منظمة السياحة العالمية، "السياحة نحو عام 2030: نظرة عامة عالمية"، مدريد، 2011.

[3] UNEP(DEPI)/MED IG.21/9 الملحق الثاني – القرارات المواضيعية، القرار IG.21/3 بشأن نهج النظم الإيكولوجية بما في ذلك اعتماد تعريفات الحالة البيئية الجيدة (GES) والأهداف http://195.97.36.231/dbases/CoPDecisions/2013_IG21_CoP18/13IG21_09_Annex2_21_03_ENG.pdf

[4] انظر http://www.pap-thecoastcentre.org/pdfs/Protocol_publikacija_May09.pdf

[5] انظر http://www.switchmed.eu/en/corners/policy-makers؛ http://www.switchmed.eu/en/corners/policy-makers/en/news/high-participation-at-the-consultation- phase-on-the-development-of-the-sustainable-consumption-and-production-scp-action-plan-for-the- mediterranean

[6] انظر http://ufmsecretariat.org/

[7] انظر http://ufmsecretariat.org/reporting-progress-and-proposing-follow-up-for-de-polluting-the- mediterranean-by-2020/

[8] UNEP(DEPI)/MED WG.358/4 : http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications- opinion-files/7166.pdf

[9] سبالدينغ وآخرون، 2007، "المناطق البيئية البحرية في العالم: تقسيم المناطق الحيوية للمناطق الساحلية والجرف"، العلوم الحيوية 57(7)، ص 573.

[10] انظر http://195.97.36.231/dbases/MAPmeetingDocs/12IG20_Inf8_Eng.pdf

[11] تقرير أفق 2020 للبحر الأبيض المتوسط: نحو أنظمة معلومات بيئية مشتركة. التقرير المشترك لوكالة البيئة الأوروبية - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط (2014)

[12] برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط: حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، أثينا، 2012.

[13] تقرير الخطة الزرقاء: متابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة - تحديث المؤشرات الرئيسية 2013.

[14] تقرير أفق 2020 للبحر الأبيض المتوسط: نحو أنظمة معلومات بيئية مشتركة. التقرير المشترك لوكالة البيئة الأوروبية - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط (2014)

[15] تقرير الخطة الزرقاء: متابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة - تحديث المؤشرات الرئيسية 2013.

[16] نجيب صعب: الكلمة الرئيسية في المؤتمر حول مراجعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، فلوريانا، مالطا، 2015 (تقرير الاجتماع غير المحرر)

[17] في عام 2013، أفادت بلان بلو أنه بين عامي 2000 و2009، خفضت ستة بلدان فقط من دول البحر الأبيض المتوسط بصمتها البيئية. تقرير الخطة الزرقاء: متابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة - تحديث المؤشرات الرئيسية 2013.

[18] انظر http://www.unepmap.org/index.php?module=content2&catid=001001001

[19] القرار IG.21/9 للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، المرفق الأول.

[20] انظر http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32008L0056.

[21] انظر http://www.adriatic-ionian.eu/؛
http://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/cooperation/macro-regional-strategies/adriatic-ionian/

[22] انظر http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/maritime_spatial_planning/index_en.htm.

[23] http://www.oceanhealthindex.org/

[24] جوليو مالورجيو، نيو ميديت رقم 2004/2،
http://www.iamb.it/share/img_new_medit_articoli/343_02malorgio.pdf

[25] انظر https://www.cbd.int/sp/

[26] حالة غابات البحر الأبيض المتوسط 2013. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا،
http://www.fao.org/docrep/017/i3226e/i3226e.pdf

[27] انظر https://www.iucn.org/about/work/programmes/gpap_home/gpap_quality/gpap_greenlist/

[28] موئل الأمم المتحدة، "حالة مدن العالم، المدن المتناغمة، 2008-2009"، موئل الأمم المتحدة، مدن للجميع: سد الفجوة الحضرية، 2010-2011.

[29] EEA "البيئة الأوروبية: الحالة والتوقعات 2015: البلدان والمناطق: منطقة البحر الأبيض المتوسط".
((http://www.eea.europa.eu/soer-2015/countries/mediterranean

[30] هاس، د.، لاروندیل، ن.، أندرسون، إ.، أرتمان، م.، بورغستروم، س.، بروست، ج.، إلمكفيست، ت. (2014). مراجعة كمية لتقييمات خدمات النظام الإيكولوجي الحضري: المفاهيم والنماذج والتنفيذ. Ambio, 43(4), 413–33. doi:10.1007/s13280-014-0504-0

بيلوروسو، ر.، غوباتوني، ف.، لوبيز، ن.، وليوني، أ. (2013). Verde urbano e processi ambientali: per una progettazione di paesaggio multifunzionale. Journal of Land Use, Mobility and Environment, 6(1), 95–111. doi:10.6092/1970-9870/1418

[31] انظر http://www.coe.int/t/dgap/localdemocracy/CEMAT/16CEMAT/16CEMAT-2014-5-RES1_en.pdf

متاح أيضًا باللغة الفرنسية على:
http://www.coe.int/t/dgap/localdemocracy/CEMAT/16CEMAT/16CEMAT-2014-5-RES1_fr.pdf

[32] انظر https://www.ipcc.ch/report/ar5/

[33] انظر http://www.ecomena.org/tag/ghg-emissions/

[34] انظر http://www.unep.org/greeneconomy/AboutGEI

[35] بهنام، أ. (2013). تتبع الاقتصاد الأزرق. مؤسسة مالطة. مالطة.

[36] انظر http://ec.europa.eu/environment/aarhus/

[37] انظر http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2014/05/Mediterranean-Strategy-on-Education- for-sustainable-development-.pdf

[38] انظر https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf

[39] UNEP(DEP)/MED WG. 358/Inf 3، ص 61-62.

[40] انظر http://ia2dec.ew.eea.europa.eu/knowledge_base/Frameworks/doc101182 للحصول على وصف للإطار.

[41] انظر http://planbleu.org/sites/default/files/publications/soed2009_en.pdf

[42] انظر http://ec.europa.eu/environment/archives/seis/؛ http://enpi-seis.pbe.eea.europa.eu/

[43] انظر http://uneplive.unep.org/

[44] تقرير أعده بناءً على طلب الأمين العام فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة (تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، متاح على http://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/12/A-World-That-Counts2.pdf.

[45] انظر https://sustainabledevelopment.un.org/topics/oceanandseas; https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1261